جـامعـــــــة محمد خيضر بســـــكرة
كليـــة الحقوق والعلوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

مذكرة لنيل شهادة الماجيستار علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص " دراسات مغاربية "

إعداد الطالب :
محمد الطيب حمدان

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
عبد الكريم كيبش

لجنة المناقشة :

- الأستاذ الدكتور : عمر فرحاتي	جامعة بسكرة	رئيسا
- الأستاذ الدكتور : عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة	مشرفا ومقررا
-الأستاذ الدكتور: عبد الناصر جندلي	جامعة باتنة	ممتحنا
- الدكتور : اعجال لعجال محمد أمين	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة

شكر وتقدير

الحمد لله وحده الذي وفقني و سهل لي كل السبل، و ما توفيقي إلا بالله

يشرفني أن أتقدم بأخلص الشكر والعرفان لأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبش الذي تفضل بإشرافه على هذه الرسالة، وهو الذي لم يخف منذ البداية إستعداده للانطلاق معي بالرعاية والتوجيه لإنجاز هذا البحث ، عبر كل مراحله الشاقة وذلك في ظل روح ممزوجة بين متطلبات الأستاذية وأواصر الأخوة...كما لا أنسى كل أساتذة قسم العلوم السياسية الأعزاء على القلب ، والأساتذة الذين أسسوا هذا القسم الفتي ، الذين قدموا و أنجزوا ما لم تنجزه أقسام كثيرة أخرى ، و أفتخر كوني انتمي إلى هته الجامعة وإلى هذا القسم الذي أعتبر نفسي إبنا بارا له ، كما لا أنسى الأستاذ الدكتور عمر فرحاتـــــــــــــي رجل الظل و الدكتور لعجال أعجـــــــــــال محمد لمين

و الأستاذ فوزي نور الدين و الدكتور عبد العظيم بن صغير و القائمة تطول من الأسماء الطيبة و المخلصة لا يسعني فـــــــــــي هذا المقـــــــــام إلا أن أتمنى لهم دوام الصحـــــــــــــة

و العافية و دامت هته الجامعة و هذا القسم في خدمة العلم و الجزائر بلد الشهداء الطيبين .

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين اللذان كانا لي ذخرا و زادا في مسيرة العلم...

1- موضوع البحث :

يتناول هذا البحث دراسة مقارنة للسياستين الفرنسية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، و ذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين السياستين،إن كانت "توافقية – تكاملية" أم "تنافسية – صدامية " ، ومن ثم ضبط واستنباط هوامش التوافق والتنافس بين سياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي خلال هذه الفترة.

وقد تم تحديد فترة ما بعد الحرب الباردة التي تنطلق من مطلع التسعينيات 1990 ، لكونها تجسد أكثر عناصر هذا البحث وإشكاليته ،بحكم الخصوصيات الإستراتيجية لهذه الفترة التي بدأت تشهد تلاشي عناصر التحالف الاستراتيجي الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع مبررات التحالف الغربي في مواجهة "الخطر الشيوعي".

وقد أفرزت هذه المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بروز مؤشرات تنافس(فرنسي) أوروبي- أمريكي على مراكز النفوذ و المصالح الإقليمية، الإستراتيجية منها و الاقتصادية ،لا سيما في منطقة حوض البحر المتوسط.

وباعتبار أن منطقة المغرب العربي ظلت، منذ عهد استقلال دولها،مصنفة تقليديا في دائرة "منطقة نفوذ حيوية فرنسية"، لخلفيات تاريخية و ثقافية و جيواستراتيجية معروفة، فإن بروز عامل "الأزمة الجزائرية" بانعكاساتها الأمنية المحتملة على استقرار المنطقة، وبداية الاهتمام الأمريكي بمصالح اقتصادية جديدة لها في منطقة المغرب العربي على ضوء الآفاق الواعدة لاكتشافات النفط في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، وإطلاق مبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية – مبادرة "إيزنستات"- عام 1998 بعد تعطل مبادرة الشراكة الأورو-متوسطية " لمسار برشلونة " منذ نوفمبر 1995 ، وكذا بروز مؤشرات إرادة أوروبية للاستقلال عن الحماية الإستراتيجية الأمريكية لا سيما في منطقة حوض المتوسط ، كلها عوامل – من بين أخرى – ساهمت في بروز مؤشرات التنافس الفرنسي- الأمريكي في المنطقة المتوسطية ومنطقة المغرب العربي تحديدا.

و إذا كان الموضوع ينطلق من فرضية بداية هذا التنافس في منطقة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسلم بأولوية النفوذ الفرنسي فيها خلال العقود الثلاثة التي سبقت نهاية عهد الحرب الباردة، في إطار التوزيع الضمني لمناطق النفوذ في العالم و تقاسم الأدوار الإستراتيجية بين المجموعة الغربية، فإن طبيعة الدراسة لهذا الموضوع تقودنا إلى تحليل مقارن لسياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، ومن

ثم تحديد هوامش التوافق والتنافس بين السياستين على المستويات الإستراتيجية والاقتصادية و السياسية.

ونظرا للطابع الحديث والحيوي لهذا الموضوع، فإنه ليس من المحبذ تحديد نقطة النهاية لإطاره الزمني بحكم استمرار تفاعلات الظاهرة قيد الدراسة بل وإقبالها على آفاق تفاعلية جديدة في المراحل القادمة.

ومع ذلك فإن تفاعل مؤشرات التنافس الفرنسي –الأمريكي في منطقة المغرب العربي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية بداية القرن الحالي عام2000، يبدو كافيا لإثارة وتناول هذه الظاهرة بالتحليل للوقوف على حجمها الحقيقي بعيدا عن دوائر الإثارة الإعلامية التي أحاطت بهذا الموضوع.وقد تم حصر المجال الزماني لإحصائيات المرتبطة بالفصل الثاني حتى 2004 لدوافع البحث التحليلية والإحصائية وأخرى متعلقة بمستوى توفر الإحصائيات اللازمة لكلا طرفي الإشكالية و تفاديا للتشعب ولضمان أكبر قدر ممكن من التحكم في تناول هذا الموضوع الذي يشهد تطورات مستمرة على عدة أصعدة.

وتجدر الإشارة في هذا البحث أن تحديد إطار منطقة المغرب العربي يركز أكثر على المفهوم الاصطلاحي التقليدي المتعلق بالدول الثلاث (الجزائر، المغرب ، تونس) ومن ثم عدم التركيز كثيرا على ليبيا وموريتانيا دون إهمالهما عند الضرورة،وذلك أن تطبيقات إشكالية البحث مست هذا الإطار الجغرافي بالتحديد ،علما أن ليبيا لم تقم علاقات متميزة مع كل من فرنسا وبدرجة أكبر الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء ما يتعلق بالآفاق الجديدة للسياسة الخارجية الليبية التي طرأت في السنوات الأخيرة ، كما أن موريتانيا لا تشكل رهانا أساسيا في السياستين الفرنسية والأمريكية بمنطقة المغرب العربي، إذا استثنينا الدور المنوط بهذا البلد في إدارة عملية" التطبيع الإسرائيلي "مع دول المنطقة.

2-مبررات البحث:

إن الاهتمام بهذا الموضوع يرتكز على عدة حوافز ذاتية و موضوعية تتمحور كلها حول الطبيعة الحيوية لهذه الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، باعتبارها تشكل أحد المسارات الرئيسية للعلاقات الإقليمية و الدولية لدول منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

و يمكن تفصيل هذه المبررات على النحو التالي:

أولا : أن طبيعة العلاقات التاريخية والمتميزة بين فرنسا ودول المغرب العربي من جهة والآفاق الجديدة التي أخذتها العلاقات الأمريكية – المغاربية بعد الحرب الباردة – لا سيما مع التحول المحسوس لمسار العلاقات الأمريكية مع الجزائر – من جهة أخرى، من شأنه أن يفرض اهتماما أكبر بواقع وآفاق السياسة المغاربية لكل من فرنسا والولايات المتحدة باعتبارهما الشريكين الرئيسيين لدول المنطقة حاليا ومستقبلا.وتشكل هذه المعطيات دافعا ذاتيا كافيا للاهتمام بموضوع يعنينا كباحثين مغاربيين وجزائريين.

ثانيا : إن تناول هذه الدراسة من زاوية تحليل وتحديد هوامش التوافق والتنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي، قد يساهم في توضيح الرؤى الإستراتيجية لصناع القرار في دول منطقة المغرب العربي من حيث رسم مجالات التحرك والتفاوض في التعامل مع الشريكين الرئيسيين على مختلف الأصعدة الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا : إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع – رغم عدم اكتمال ملامحه بحكم حداثة إشكالياته وخضوع فرضياته لديناميكية مستمرة في المدى المتوسط على الأقل –تغري بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي ولو بشكل تمهيدي إلى حين اكتمال ملامح الظاهرة في حقبة زمنية معينة مستقبلا.

رابعا : إن الاهتمام الأكاديمي بواقع وآفاق" السياسة المغاربية "لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة ،لاسيما من زاوية تحديد هوامش التوافق والتنافس بينهما ، قد يساهم في إثراء إطار مرجعي أكاديمي فقير في هذا الموضوع بالذات، علما أن الدراسات العربية تكاد تكون منعدمة مقارنة بالدراسات الأمريكية و الفرنسية المتناثرة و غير المركزة في هذا الموضوع بالذات، وتقودنا هذه النقطة للحديث عن الهامش المرجعي المتاح في تناول هذا الموضوع.

3– صعوبات البحث :

إن تحدي الفقر المرجعي في هذا البحث لم يكن مفاجأة ، بحكم حداثة الموضوع وتشعبه وكذا التفاعلات المستمرة لعناصره. ويمكن تفسير الشح المرجعي لهذا الموضوع بغياب الدراسات الأكاديمية واقتصاره على دراسات جزئية غير معمقة أو مساهمات صحفية في إطارها الشامل حيث تركز أغلب المساهمات في هذا الموضوع على الإطار الثنائي لعلاقات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي. وقد يعود ذلك لصعوبة التسليم بالحديث عن سياسة مغاربية شاملة حقيقية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي

والأمريكي، بقدر ما يتعلق الأمر بمحصلة مجموعة من المسارات لعلاقات ثنائية مع دول منطقة المغرب العربي كل على حدى .

وفي غياب مراجع عربية مركزة في هذا الموضوع ، واقتصار الإطار المتوفر على المساهمات المتناثرة باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ارتكز الإسناد المرجعي لهذا الموضوع ومن زاوية إشكاليته تحديدا- استنباط مجالات التوافق والتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي – على الإطار الإحصائي والتحليلي المقارن لمحصلة العلاقات الثنائية الفرنسية والأمريكية مع دول المنطقة، وكذا تحليل مضمون الخطاب السياسي الفرنسي والأمريكي إزاء منطقة المغرب العربي، مما يتطلب جهدا مضاعفا في البحث عن المادة الخام و تحليلها وفق إشكالية البحث.

4-الإطار المنهجي:

1-إشكالية البحث:

إن طبيعة موضوع البحث تتطلب الانطلاق من دراسة مقارنة للسياستين الفرنسية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بحيث يكون موجهها الرئيسي تحديد الطبيعة العلائقية بين السياستين :هل هي توافقية – تكاملية أم تنافسية- صدامية مع استنباط هوامش التوافق والتنافس في" السياسة المغاربية "لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن منطلق هذه التحديدات الموضوعية يبدو من المهم والمثير تحليليا ارتكاز هذه الدراسة على الإشكاليات الفرعية التالية:

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي -بانحسار هامش التوافق الاستراتيجي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن المجموعة الغربية. وقد كان لهذا التحول إسقاطه النسبي على منطقة المغرب العربي ذات نفوذ تقليدي فرنسي مسموح ومعترف به استراتيجيا من الجانب الأمريكي، في إطار توزيع الأدوار ومناطق النفوذ خلال فترة الحرب الباردة .وقد أثارت بداية الشعور الأمريكي بأهمية إدارة مصالحها في منطقة المغرب العربي جدل بروز مؤشرات التنافس الفرنسي- الأمريكي،مما يستدعي البحث في حقيقة هذه الإشكالية بين الإثارة و الواقع.

-يقودنا هذا المنطلق إلى إثارة **سؤال الإشكالية** التالية :

ماهي هوامش التوافق و التنافس بين سياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة إزاء منطقة المغرب العربي؟

من خلال عرض هاتين السياستين على مجالات التنفيذ الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ومن ثم ماهي الحدود المتاحة والممكنة لهوامش التنافس و" الخطوط الحمراء "التي لا

يجب تخطيها لتفادي الصدام في إدارة المصالح الفرنسية والأمريكية، حفاظا على هامش المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي .ويمكن من خلال هذه الإشكالية المركبة تحديد المجالات العلائقية التي تتحمل هوامش التنافس والتصادم وكذا المجالات التي لا يمكن إدارتها خارج إطار التوافق وتنسيق المصالح بين فرنسا والولايات المتحدة وهكذا ومن خلال دراسة كمية وتحليلية لطبيعة العلاقات لكل من فرنسا و الولايات المتحدة مع دول المغرب العربي ،يمكن الإجابة نسبيا عن حدود وحجم الدور الفرنسي والأمريكي في هذه المنطقة،مع رصد مجالات التوافق والتنافس بينهما في المغرب العربي.

2- فرضيات البحث:

وفي محاولة لوضع مقاربة تحليلية لهذه الإشكالية المركبة،يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية

- السياستين الفرنسية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة تتقاطعان في هوامش توافق وتنافس دون بلوغ دائرة التصادم بحيث لا تزال العوامل التاريخية والجيواستراتيجية والانشغال الأمريكي بمناطق إستراتيجية أخرى – أكثر أهمية بالنسبة إليها–، ترجح استمرار التوافق الاستراتيجي على التسليم بأولوية الدور الفرنسي في المنطقة، والتعاون على ضمان استقرارها بالشكل الذي يخدم المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الخاصة والمشتركة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء في منطقة المغرب العربي.

- هامش التنافس و التصادم بين سياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، لا يجب أن يتسع إلى حد تهديد المصالح الخاصة والمشتركة لكل منهما،وفي مقدمتها ضمان الحد المطلوب لاستقرار المنطقة والتوازن الإقليمي بين وحداتها.

- مجالات التنافس الفرنسي– الأمريكي تمس أساسا دائرة مصالح المجموعات الاقتصادية و الاستثمارية الدولية الخاصة في منطقة المغرب العربي، كما هو مطروح في مجال قطاع الطاقة و بعض مجالات التنافس على سوق الاستهلاك المغاربية، فيما تخضع للتشاور وتوزيع – hard security – " إدارة الإطار الاستراتيجي – الأمني " الثقيل الأدوار".

3- منهج البحث:

ارتأينا إسقاط إشكالية البحث على ثلاثة مجالات رئيسية للعلاقات الدولية تكون بمثابة حقل دراسة وتحليل مقارن للإجابة على عناصر إشكالية التوافق والتنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، ويتعلق الأمر بالحقول الإستراتيجية ،الاقتصادية والسياسية .

ويلاحظ في هذا الإطار الاستغناء عن الحقل الثقافي ليس لقلة أهميته ولكن لاختيار يتعلق بتفادي التشعب في موضوع هو أصلا متشابك العلاقات وكذا لمتطلبات حصر مجالات هذا البحث ومن ثم التحكم فيه أكثر،مع العلم أن الخلفيات الثقافية قد توظف وتتدخل بشكل أو بآخر في تحليل المجالات الثلاثة (الاستراتيجي–الاقتصادي و السياسي)التي يتضمنها هذا البحث.

ووفقا لهذا المنطلق المنهجي الذي يعنى بدراسة مقارنة لسياسة دولتين إزاء منطقة إقليمية محددة، يبدو لنا من الجدوى المنهجية اعتماد المنهج المقارن للاقتراب من أجوبة إشكالية البحث، بحيث يتم تحديد ثلاث مستويات للمقارنة تشمل المحاور الإستراتيجية(الأمنية) ، الاقتصادية و السياسية . وباعتبار أن المنهج المقارن – كما يعرفه ستيوارت ميل – هو " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة،أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"، فالمقارنة في هذا الموضوع تهدف إلى إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر قيد الدراسة ، وهو ما ينطبق على إشكالية هذا البحث .

ونظرا للطابع المتشعب للموضوع ،فإنه لا يمكن الاستغناء في دراسته على مميزات التكامل المنهجي الذي يوفر لنا هامشا أكبر للإحاطة بأكثر قدر من الموضوعية بعناصر إشكالية البحث، وعليه يمكن الاعتماد كذلك على المنهج الإحصائي لتحليل ومقارنة الإطار الكمي لمختلف مستويات العلاقات الفرنسية والأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي،وكذا منهج تحليل المضمون للخطاب السياسي والوثائق المتعلقة بسلوك هاتين الدولتين إزاء قضايا منطقة المغرب العربي .ويمكن إجمال الإطار المنهجي لهذا الموضوع في الاقتراب الوصفي والتحليلي المقارن.

ووفقا لهذا المنطلق المنهجي ، فقد قسمت خطة البحث على النحو التالي:

4- تقسيم الدراسة :

حيث يتم تخصيص الفصل الأول للمحور الاستراتيجي ويتضمن أغلب مجالات الفضاء الأمني للسياستين الفرنسية والأمريكية في المغرب العربي،بدءا بالمنطلقات الإستراتيجية لكل منهما وتطبيقاتها على المستوى المتوسطي والمغاربي وصولا إلى هوامش التنافس و التكامل بينهما و يتناول الفصل الثاني إسقاط تحليل إشكالية البحث على المحور الاقتصادي الذي اخذ القسط الأكبر لأهميته الحيوية و باعتباره المحرك الأساسي لباقي المتغيرات السياسية والإستراتيجية الأمنية و الذي اخترنا له ثلاثة حقول رئيسية تتعلق بتحليل مقارن لمبادرتي الشراكة الأوروبية مسار برشلونة مع والأمريكية(MEPI) مبادرة إيزنستات ثم مبادرة

الشراكة في الشرق الأوسط دول المغرب العربي، ثم إجراء دراسة كمية و تحليلية لحجم المبادلات التجارية بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة ،وأخيرا تحليل رهان الطاقة في هذه العلاقات الاقتصادية.

ويتضمن الفصل الثالث المحور السياسي الذي ارتأينا الإجابة فيه عن إشكالية البحث من خلال تحليل المواقف السياسية الفرنسية و الأمريكية من خلال تحليل المنظورين الفرنسي والأمريكي لبدائل الوحدة المغاربية والاندماج (اتحاد المغرب العربي) من خلال عرض أهم التطورات الحاصلة بعد أحداث 11/ 2001/9 وصولا إلى تحليل البدائل والآليات الكفيلة لمواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي .

الفصل الأول

الإستراتيجية الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

يعتبر المجال الاستراتيجي احد مجالات الاحتكاك بين السياسة الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة . و يتناول هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث مقارنة التوجهات والرؤى الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه المحيط الجيوستراتيجي و الإقليمي لهته المنطقة ، و ذلك استجابة و انطلاقا من متطلبات إشكالية البحث القائمة على دراسة وتحديد مجالات التنافس الاستراتيجي بين البلدين عبر مختلف مستويات الفضاء الاستراتيجي للمنطقة المغاربية ككل .

وفق التدرج المنهجي ، تم تخصيص المبحث الأول لدراسة المنطلقات الإستراتيجية العامة للتحرك الفرنسي و الأمريكي في ظل البيئة الجديد للمنظومة الدولية بعد الحرب الباردة ، ثم المبحث الثاني إلى مناقشة المنظورين الاستراتيجيين الأمريكي والفرنسي للحوض المتوسطي باعتباره الحلقة الجيواستراتيجية الرئيسية في المنطقة المغاربية. و يأتي المبحث الثالث الذي يعرض تحليلا مقارنا لموقع منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة .

المبحث الأول

الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية بعد الحرب الباردة

يتناول هذا المبحث المقسم إلى ثلاث مطالب، الأول أهم خصائص المنظومة الدولية بعد الحرب الباردة ثم عرض الرؤية الإستراتيجية الأمريكية والمطلب الثالث الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول:

خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة في بداية التسعينات (1990-1991) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي باختلال التوازن الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت إعادة تكييف إستراتيجيتها الدولية من منطلقات جديدة ميزت البيئة الدولية ، أبرزها :

- تراجع عامل الصراع الإيديولوجي بين العالمين الرأسمالي والشيوعي في إدارة الصراع الدولي [1].

- تنامي العامل الاقتصادي و التكنولوجي كمحدد بارز في نمط العلاقات الدولية[2] ، مما أعطى للتنافس بين القوى الكبرى والمتوسطة على الأسواق و مناطق النفوذ الاقتصادي من جهة ، و السعي للتحكم في العامل التكنولوجي من جهة أخرى ، دورا كبيرا في إدارة دفة العلاقات الدولية . و قد ساهمت هذه المعطيات في إضفاء مضامين جديدة على مفهومي"القوة"و "القوى" ومن ثمة بروز أقطاب دولية جديدة مثل اليابان ، ألمانيا ، الاتحاد الأوروبي و القوى الآسيوية الصاعدة و الصين تزاحم بقوة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي في هيمنتها على العالم[3].

- بروز مجالات تنافس وصراع جديدة بين القوى الغربية حيث بدأت تتسع دائرة التصادم بين مصالحها مع تلاشي مبررات تحالفها الاستراتيجي الذي ميز عهد الحرب الباردة ، لاسيما

---

[1] هنري كسنجر، ***الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا***(القاهرة : الأهلية للنشر والتوزيع ، تر مالك فاضل البديري1995)، ص. 539.

[2] محمود عبد الفضيل ، "التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة " ،في وليد عبد الحي (محرر) ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمان : الأردن دار الشروق للنشر و التوزيع 2001)، ص 37.

[3] Amina Hizia Bougherara , ***Conception de la mise en œuvre stratégique*** (NAQD , No 12 , printemps – été 1999**),** pp**.** 9-10**.**

في المجال الاقتصادي و البحث عن الأسواق التجارية و الاستثمارات ، و هو ما برز مع التنافس الأمريكي الأوروبي الصيني [4]

– تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في إدارة دفة العلاقات الدولية و التي قد تتعارض مع مصالحها الاقتصادية مع المواقف السياسية لدولها ، و هذا ما يزيد من تعقيدات على عملية تحليل و قراءة تداخل سلوك الدول و شركاتها في ظل علاقات دولية قد تجمع بين التجانس السياسي للدول و تنافس شركاتها على الأسواق العالمية [1]، فتحليل سلوك الدول من هذا المنظار يتفرع إلى محورين : احدهما يتعلق بالسلوك الدبلوماسي الرسمي للدولة و السلطة السياسية بهياكلها الرسمية و المركزية ، و الآخر يتعلق بتحليل سلوك الشركات و المجتمعات الاقتصادية و المنضمات غير الحكومية كما هو الأمر في الجانب الاقتصادي و مجال حقوق الإنسان و المجتمع المدني .

– بروز مفهوم" النظام الدولي الجديد " بأبعاده الاقتصادية ، و الإستراتيجية والهوياتية الثقافية الذي يكرس سيطرة الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة الرئيس– جورج بوش الأب– بعد حرب الخليج (1991) بتأكيد وتكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية العالمية في إطار القطبية الأحادية تابع له نظام فرعي متعدد الأقطاب [2] مع إعادة ترتيب عناصر القوة عند تحديد إمكانيات الدول .

– بروز مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم " الأمن العالمي "، " الخطر" و " التهديد " في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بتراجع حدة معادلة الصراع الشامل بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، اثنيه قومية، سياسية و حدودية تتمركز أساسا في " الجنوب"، قد يأخذ شكل الصراع مع جماعات و شبكات دولية ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة أساسا بالدول القومية والحكومات* .

– بروز مفهوم جديد للخطر الاستراتيجي لدول " الجنوب" على الأمن والسلم العالمي هذا من زاوية نظر العالم الغربي و الأمريكي تحديدا حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل و الجزئي(النووية ، البيولوجية و الكيماوية) إلى دول أخرى صاعدة مع انفصال دول و جمهوريات

---

(4) Ted Galen , ***the new world disorder , foreign policy*** ,(n ° 84 Automne 1991) , pp . 27 - 29 . Carpenter

(1) Pierre Hasner , ***approches théoriques et imaginaires des relations internationales*** **:** (Elemants d'analyse, le banquet paris , no 11 , 1997) , pp 13-14 .

(2) Charles Krauthammer, ***the unipolar moment foreign affairs***, (vol,70 . 1990/1991 – ,)1 pp . 23-33.

* حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى تراجع دور العامل العسكري كمحدد أساسي لقوة الدول مقابل العامل الاقتصادي و تنامي نماذج الاندماج الإقليمي

الاتحاد السوفييتي السابق بترسانة كبيرة من الأسلحة التدميرية [3]، هي عوامل ساهمت بشكل كبير ومباشر في تغير مفاهيم الردع النووي من " عقلانية" الحرب الباردة التي كان فيها خطر التـــدمير النووي الشامل محصورا بين القوتين العظميين تملكان أدوات وقنوات اتصال دائمة و فعالة ، إلى " لاعقلانية" مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي يبقى فيها عنصر" المفاجأة " واحتمـــال امـــتلاك دول أخرى القوة النووية واردا[1] .

– بروز خلال مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما يسمى بـــ " خطر " احتمال امتلاك مجموعات راديكالية – إرهابية " لأسلحة تدمير شامل أو جزئي (بيولوجية– كيماوية– بيولوجية) وقد اخذ هذا " الخطر المحتمل " حيزا معتبرا في إستراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة التي اقرها الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب له في 01 جوان 2002 [2].

– استمرار ما يسمـــــــــــــــى" الوفاق الاستراتيجي الغربي " فـــــــــــــــي مجالات واسعة تحت قيادة الولايـــــــــــــــات المتحدة

الأمريكية التي لا تمانع في إمكانية توزيع الأدوار الإستراتيجية إقليميا ، لا سيمـــــــــــــــا مع الحليف الاستراتيجي

الأوروبي، في ضمان الأمن الاستراتيجي كما هو مرسوم في إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي (NATO) و علاقته الوطيدة بمنظمة الأمن و التعاون الأوروبي (OSCE).

– تطور المفهوم الاستراتيجي الشامل ، ليتعدى الاعتبارات العسكرية و يشمل مفاهيم أمنيـــة جديدة تتعلق بالأمن البيئي والأمن الاقتصادي و الأمن الإنساني و خطر تدفق الهجرة ، و هو مـــا يعرف بالانجليزية بـــ "SOFT SECURITY" .

المطلب الثاني

الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة

إن اختلال التوازن الاستراتيجي الذي افرزه انهيار الاتحاد السوفييتي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية شجع هذه الأخيرة على إحكام سيطرتها على النظام الأمني العالمي وفق المعطيات التالية :

---

[3] علي الحاج ، ***سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط .1، 2005) ، ص ص 56–57.

[1] Amina Hizia,Bougherara,op.cit, p.15 .

[2] Robert Kagan , ***one year after : a grand strategy for the west ?*** ,(survival ,2002,vol. ,44 ,n01) . pp,135-137

انظر : خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول الإستراتيجية الجديدة الأمريكية الذي ألقاه يوم 01– جوان–2002 بـــ " ويست بونت " .

– معارضة الولايات المتحـــدة الأمريكية لنظام دفاعي مستقل عنها و تظهـــر هته الحساسية الإستراتيجية بالدرجة الأولى إزاء دول أوروبا أين تتصدر فرنسا ، بخلفياتها الديقولية الاستقـــلالية وطموحاتها الإقليمية ، رفض رهن أمنها الاستراتيجي مرتبطا " بالمظلة الأمريكية " [3].

– إعادة توجيه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من طابعها الشمولي إلى اطر إقليمية متباينة ، وذلـــك حسب طبيعة التقسيم الاستراتيجي الجديد لخريطة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي في إطار ما يســـمى بـــ " إستراتيجية الدفـــاع الإقليمي " [1]. و قد حـــددت هذه الإستراتيجية أولويات العقـــيدة الدفاعيـــــة الأمريكية في جانفي 1993 بإعطاء منظمة الحلف الأطلسي نفس الدور المحوري الذي كانت تؤديه في الخمسينيات للدفاع عن المصالح الغربيـــة بعدم مباشر من مجلس تعاون الشمـــال الأطلسي و مجلـــس الأمن و التعاون الأوروبي [2].

– تقسيم الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة لدول " الجنوب "، وفق تصنيف ما يسمى" بالمخـــاطر" علـــى النحو التالي:

1 – **المناطق ذات المخاطر الكبرى** – " Zones a Haut risque " وتشمل :

أ – الخليج العربي: كبؤرة التوتـــر للنزاعات الإستراتيجية بمستوى دولي، وقـــد تعاظمت الحساسية الإستراتيجية لهذه المنطقة منذ مطلع القرن الواحد والعشرون ببروز " خطر الإرهاب الدولي " الذي تعني عند الولايات المتحدة الأمريكية " الجماعات الإسلامية الراديكالية المسلحـــة ".

ب – الدائرة الاوروواسيوية : (الاتحاد السوفييتي سابقا) و المنـــــاطق الممتـــدة بـــين باكســـــتان وتركيا و يعتبر زبغنيو بريجينسكي (Zibigniew Brezinski) أن الســـيطرة علـــــى كامـــل القـــارة الاوراسية توفر القاعدة الأساسية للسيطرة على العالم و تتمتع الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة بالســـيادة العالمية عبر نشر نفوذها و تمارس تأثيرا قويا على الدول التي تقع على الجوار الاوراسي[3].

2 – المناطق ذات المخاطر الضعيفة – Zones a risques faibles – وتشمل :

---

[3] في تقرير للبانتاغون حول " توجيهات نخطط الدفاع " – كشفت عنه صحيفة " نيويورك تايمز – في مارس 1992 ، و الذي أثار جدلا كبيرا في أوروبا حول مفهوم النظام العالمي الجديد ، تم التأكيد فيه على " تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مركزها كقوة عضمى وحيدة في العالم ، وعلى ضرورة منع أوروبا و اليابان من التصدي للهيمنة الأمريكية ، و كذا التأكيد و تكريس دور منظمة الحلف الأطلسي في حماية المصالح الحيوية الأمريكية في أوروبا .

انظر :

Bruno Colson***, la stratégie américaine et l'Europe, economica*** (Paris :et institut de stratégie comparée, 1997), p. 23.

[1] السيد أمين شلبي، ***التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة*** (القاهرة : دار عالم الكتب ط.1 ،2001)، ص.14.

[2] Revue de ***Défense Nationale***, Janvier 1998 .pp. 100-101.

[3] زيغنيو بريجنسكي ، ***رقعة الشطرنج الكبرى : الأولوية الأمريكية و متطلباتها الإستراتيجية*** (عمان : الدار الأهلية للنشر والتوزيع تر: أمل الشرقي ،1999)، ص .53 .

أ – مناطق شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية (الساحل الإفريقي) وتحاول الولايات المتحدة التدخل في هته المناطق عبر إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية لمكافحة الإرهاب و إقامة قواعد عسكرية لكنها تلقى معارضة شديدة من الجزائر .

ب – منطقة جنوب شرق آسيا، حيث حسب التصور الأمريكي يكون التصادم فيه ذا طابع سياسي و الأداة العسكرية تبقى بمستوى ثانوي فقط.

– تقسيم مناطق النفوذ: تقسم الولايات المتحدة الأمريكية مناطق النفوذ الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة على الشكل التالي:

– منطقة شرق آسيا و المحيط الهادئ: تتميز بالوجود العسكري الأمريكي الدائم، و تدعمه بإقامة علاقات تحالف استراتيجي قوي مع اليابان مع ماتملكه من قوة جذب اقتصادي وتأكيد النظرة التي ترى أن مركز الثقل انتقل من الأطلسي إلى المحيط الهادئ [1]، كوريا الجنوبية واستراليا.و تمثل الصين في هته المنطقة قوة إقليمية محورية في المنطقة و تلعب دورا أساسيا في إثارة المخاوف الإستراتيجية الأمريكية، وكذا كوريا الشمالية كونها تملك أسلحة الدمار الشامل الشيء الذي يهدد حلفاءها في المنطقة وكذا مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

– منطقة الشرق الأوسط و الخليج : حيث أن الهدف الرئيس للإستراتيجية الأمريكية في هته المنطقة هو حماية الحليف الرئيسي " إسرائيل " ، وكذا السيطرة على مصادر النفط في الخليج و حماية معابر نقله وتأمينها . و يبقى مصدر القلق الأمريكي في المنطقة هو التهديد الذي تمثله إيران و تهديدها لمصادر الطاقة في المنطقة و كذا علاقتها الوطيدة بالحركات الراديكالية و خطر النشاطات الإرهابية و ما تمثله من تهديد للأنظمة الحليفة و المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. و تعتبر المنطقة أيضا احد مصادر " الخطر " من احتمال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، و تصنف إيران، سوريا ضمن هذه الدائرة بعد إزاحة " الخطر العراقي " الذي تم تبرير احتلاله بتهمة امتلاك أسلحة دمار شامل وتم احتلاله في مارس 2003.

– منطقة أمريكا اللاتينية و الكراييب : و تعني هته المنطقة خصوصية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية بحكم ارتباطها الجغرافي والتاريخي بالولايات المتحدة الأمريكية ، و تنفرد بها أي الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة المطلقة دون منازع .

–الانتشار الجديد للإستراتيجية العسكرية الأمريكية واهم ما يميز هذا الانتشار هو الخصائص التالية:

– الوجود العسكري المتقدم " Forward military présence " و ذلك بالاعتماد المباشر على الأسلحة التقليدية كقوة ردعية أساسية فاعلة في ظل " شلل " العامل الردعي للسلاح النووي .

---

[1] علي الحاج ، ***سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة***(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط.1 ، 2005)، ص. 76.

– انتهاج إستراتيجيـــة " الرد السريع علـــى الأزمات " " Crisis Response " التي تهـــدف أساسا إلى دعم الوجود العسكري المتقدم بإقامة قواعد عسكرية بريـــة وبحرية يتم اللجوء إليها فـــــي حالـــة وقوع أزمات ، بشكل يسمع للقوات العسكرية المتواجدة بالرد السريع و الخـــاطف بقـــدر كبيـــر مـــن الفعاليـــة في حالـــة نشوب أو اندلاع أي أزمة إقليميـــة تمس المصالح الحيوية للولايـــات المتحـــــدة الأمريكية [2].

– ضمان حد كبير من القدرات التكنولوجية، البشرية منها و العسكرية لإنشاء قوة جديدة لمواجهـــة أي احتمال لبروز تحالف إقليمي لقوى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية " غير ديمقراطـــية " و معاديـــة للمصالح الحيوية الأمريكية[3].

– التركيز على إستراتيجيـــة الحمايـــة الشاملـــة من الضربـــات المحدودة : G . P . L . S (Global Protection against Limited strikes) و يرى الجنـــــرال " غـــــوردن سولـــــيفن " Gorden. R. Sullivan القـــائد العام للقوات العسكرية الأمريكيـــة – أن البيئـــة الدوليـــة للحـــــرب الباردة المتميزة بالصـــراع الإيديولوجي الحاد بين المعسكرين الغربي بقـــــيادة الولايـــــات المتحـــدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي كانت بمثابة " الفضاء المستقر نســـبيا وقابـــل للتوقـــــع علـــى عكس لمرحلـــة ما بعد الحرب الباردة التي تتميز حسب تعبيره " بمجال نشيط غيـــر مســـتقر و غير قابل للتوقع " [1].

إعادة انتشار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

أفرزت أحداث 11 سبتمبر 2001 تعديلات واضحـــة في رسم خط أولويـــات الإستراتيجية الدوليـــة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، من خلال بروز مفاهيم جديدة لـــ " الخطـــر " و " التهديـــد " التي مصدرها حسب التصور الأمريكـــي " مجموعات راديكالية " ذات مظـــاهر مسلحـــــة مســـتعدة لاستخدام أي نوع من أنواع سلاح الدمار الشامل أو الجزئي لضرب المصـــالح الغربيـــــة الحليفـــة و المصالح الحيوية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كل نقـــاط العالـــم* .

وقد حدد الرئيس الأمريكي جورج . و . بوش في خطاب له حول إســـتراتيجية الأمـــن القـــومي [2] مصدرين رئيسيين لـــ " الخطر " خلال هذه المرحلة الإستراتيجية الجديدة:

1 – بروز مجموعات " راديكالية " ذات أبعاد دولية تتحرك بتعبيرات مسلحة.

" Just three days removed from these events ,Americans do not yet have the distance of history. But our responsibility to history clears: to answer these attacks and rid the world of evil .War has been waged against us by stealth and deceit and

---

[2] Amina Hizia Boughrara op .cit, p .17 .

[3] انظر : الخطاب الذي ألقاه باراك اوباما على مجلس الشيوخ بتاريخ 2006/03/06

[1] Ibid .p .18 .

[2] خطاب الرئيس الأمريكي جورج . و . بوش حول ***إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي*** بتاريخ 01– 06–2002 .

murder .This nation is peaceful, but fierce when stirred to anger .The conflict was begun on the timing and terms of others .It will end in a way, and at an hour choosing " [3]

2 – خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل و استخدامها من طرف دول " محور الشر " أو المجموعات الراديكالية المتطرفة غير المرتبطة بالدول .

ويحدد تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادر في سبتمبر National Security Strategy إستراتيجية جديدة تقوم على مبدأ توجيه " ضربات استباقية " Préemptive Strikes لكل "عدو محتمل و يملك أسلحة دمار شامل ".

"We must be prepared to stop rogue states and their terrorist clients before they are able to use weapons of mass destruction against United States and our allies and Friends" [1].

ويصنف هذا التقرير الخصوم المحتملين للولايات المتحدة الأمريكية إلى مجموعتين رئيسيتين :

– " المنضمات الإرهابية " ذات البعد العالمي. و يحث التقرير على تعزيز التحالف للقضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي و العمل على الوقاية من الهجومات الإرهابية المستهدفة للمصالح الأمريكية وحتى العمق الأمريكي أو الحلفاء الاستراتيجيين في جميع أنحاء العالم[2] .

– كل مجموعة إرهابية معادية تسعى لامتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، و يحث التقرير إلى " منع أي تهديد من أعداء الولايات المتحدة الأمريكية أو تهديد حلفائها بأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل "[3].

وعلى هذا الأساس أصبحت تمثل نسبة ميزانية الدفاع 25% ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية السنوية خلال عام 2002[4] على ضوء إستراتيجية الدفاع الجديدة لمكافحة الإرهاب إلى ما

---

[3] the national security strategy of the United states of America , office op the president . Washington D.C:. the white house, September 2002, p .1

* بعد الضربات التي تعرضت لها أمريكا في 11 سبتمبر2001 تبنى البيت الأبيض إستراتيجية استباقية وترجمتها(إستراتيجية الأمن القومي 2002)، و انطلقت في خريف2001 بما يسمى بالهيمنة الشاملة وتوجيه ضربة خاطفة لأفغانستان وإسقاط حكم طالبان ومن بعده توجيه ضربة استباقية للعراق 2003 وإسقاط نظامه الحاكم .

[1] ***The national security strategy of the United States of America 2002***",op. cit, p. 14.

[2] Ibid .P.15 .

[3] Nicole Gnesotto, ***America ' s military stratégie after 11 septembre international politique***(SAE,2002). p 42 .

[4] برهان غليون وآخرون ***المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة*** (الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط . 5 ، 2005)، ص. 28 .

يقدر بـــ : 379 مليار دولار سنويا و في عام 2007 إلي 451 مليار دولار[5] و في عام 2009 قدرت بـــ 537مليار دولار، و تعادل ميزانية البنتاغون وحدها ثلاثة أضعاف إجمالي ميزانية دفاع 15 دولـــة من دول الاتحاد الأوروبي وفي 22 ديسمبر2010 أعلن البيت الأبيض أن الرئيس باراك اوبامـــا وقـــع على اكبر ميزانية دفاعية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 626 مليار دولار[6].

وكنتيجة لذلك يمكـــن أن نستخلص من خلال عرض الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (بعد أحداث 11 سبتمبر) أن بيئة مرحلة ما بعد الحرب الباردة فسحت المجال لبروز نوعين من " التهديد الإقليمي " الذي يمس المصالح الحيوية الأمريكية*:

1- قوى إقليمية تملك القدرة على تهديد امن الدول الحليفة للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وتهديـــد مصادر الطاقة و خطوط الإمداد الأمريكيـــة ، و يتجلـــى هذا " التهديد" فـــي خطـــر انتشـــار أســـلحة عسكرية غير تقليديـــة و الصواريخ الباليستيـــة التي تحمل رؤوســـا تقليدية فـــي الشـــرق الأوســـط (إيران) والأسلحة الباليستية التي تحمل رؤوسا نووية والتي تملكها كوريا الشمالية [1].

2- انتشار بؤر التوتر العرقية ، والدينية ، و الاثنية التي من شانها تهديد القيم الديمقراطية الليبرالية ، و يطرح هنا دور صراع الحضارات في تغذية هذه التوترات و المخـــاوف الغربيـــة لا ســـيما إزاء الحركات الإسلامية . و قد اخذ هذا " الخطر " بعدا اكبرا وجديدا بعد أحداث 11 ســـبتمبر2001، مـــع بروز العديد من التنظيمات الراديكالية التي تهدد حلفاء ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في جميـــع أنحاء العالم[2].

المطلب الثالث:
الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة

تدخل سياسة الدفاع الفرنسية في إطار تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي ترجع ركائزهـــا إلـــى فترة حكم الجنرال "شارل ديغول" و المحددة في النقاط التالية :

- تعزيز وعدم الدور العالمـــي للجمهورية الفرنسية على الساحة الدولية كقوة ذات امتـــداد تـــاريخي كبيـــر حيث تعتبر عضوا دائما في مجلس الأمن الدولـــي، و تتمتع بحق الفيتو و تتميز بمراكز متميزة

---

(5) Bruno Tertrais, ***la nouvelle stratégie américaine : de la dissuasion a la preemtion***, France paris: .2007),p . 18.

(6) انظر موقع: http://www.globalsecurity.org/military/facility/centcom.htm2010/01/12

*تقوم الإستراتيجية الأمريكية على وجود 140 ألف جندي في الخليج العربي و لديها 1000 قاعدة عسكرية في أكثر من 130 دولة. واهم هته القواعد هي مخازن الطوارئ التي توجد بإسرائيل و 12 مجموعة من حاملات الطائرات في حالة تأهب عسكري و جميعها تقوم بأعمال الطواف الدوري في منطقة الخليج العربي.

(1) Bruno Colson, ***la stratégie américaine de sécurité*** (Washington : budgets, 2002), p .23

(2) العليان عبد الله ، ***الإسلام والغرب مابعد 11 سبتمبر 2001*** (بيروت : المركز الثقافي العربي ، ط 1، 2005)، ص . 32 .

في المؤسسات والمنضمات الدولية، و تملك فرنسا مصالح حيوية إقليمية و عالمية التي ورثتها عن العهد الاستعماري و تسعى للحفاظ عليه [3].

– تدعيم أداة الردع النووي و تطويرها لتعزيز مبدأ الأمن الاستراتيجي الفرنسي ، و هو المبدأ الذي نص عليه و تم التأكيد علية من خلال " الكتاب الأبيض " حول الدفاع . الأول من نوعه و الذي صدر في عام 1972 بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي آنذاك" ميشال دوبري" Michel (DEBRE) والذي يعتبر الوثيقة الرسمية والمرجعية الأساسية للسياسة الدفاعية الفرنسية، و تم التأكيد في ما بعد على هذا التوجه الاستراتيجي من خلال صدور الكتاب الأبيض الثاني " حول سياسة الدفاع الفرنسية" في مارس 1994 و الذي وضع اطر و أسس السياسة الدفاعية الفرنسية على امتداد 15 عاما [4].

– التأكيد على مبدأ الاستقلال الوطني (الديغولية) فمنذ تولي ديغول الحكم 1958 ، قامت إستراتيجيته على محاولة التأكيد على نفوذ فرنسا [1]و توسيع أبعاد دورها الذي تقوم به في السياسة الدولية ككل . فمن ناحية سعى إلى الخروج بفرنسا من نطاق الهيمنة الثنائية التي مارسها القطبين العظميين. و من ناحية أخرى فقد دعى إلى التأكيد على الدور المستقل لأوروبا دوليا[2].

وأقام الجنرال ديغول محور" باريس– بون" [3] ودعى إلى إقامة قيادة ثلاثية للحلف الأطلسي تظم و م ا و فرنسا وبريطانيا و عارض فكرة مشروع القوة النووية متعددة الأطراف الذي اقترحته الولايات متحدة الأمريكية و اعتبره ديغول إلا هدفا من الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تعويق أي نمو نووي مستقل للدول الأوروبية، و قد بلغت حدة الخلاف بالقرار الذي اتخذه ديغول في مارس (آذار) 1966 بالانسحاب من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الأطلسي إلا انه رغم هذا تحاول فرنسا التوفيق بين مبدأ الاستقلال الوطني و الدفاع عن القيم الغربية[4].

---

[3] ليلى مرسى و احمد وهبان ***حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الاوروربية بين التحالف و المصلحة 1945–2000*** (القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص. 155.

[4] Ministère de la défense, livre sur la défense, (Paris: la documentation française .1994),p .48.

[1] الحسان بوقنطار ، ***السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.1،1978)، ص.25.

[2] إسماعيل صبري ، ***الإستراتيجية و السياسة والدولية المفاهيم والحقائق الأساسية***(مؤسسة الأبحاث العربية ب س ن) ، ص.442.

[3] ليلى مرسى و احمد وهبان ، مرجع سابق ص 159.

[4] إسماعيل صبرية ، مرجع سابق . ص 443.

– إلا انه و مع انتهـــاء فترة الحرب الباردة حدث فراغ امني في المنطقة و برزت رهانـــات أمنيـــة من نوع جديد ، كان على السياســـة الدفاعيـــة الفرنسية التأقلم معها ووضـــع ترتيبات جديدة للتعامـــل معها ، و التي تتمثل في " مخاطر" الاضطرابات السياسية والعرقية و الدينية والديمغرافيـــة الأزمـــات الاقتصادية و الأمنية في المحيط المجاور لدول الجنـــوب الأوروبي وما يمثلـــه " تهديد " انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة .

وحسب الخبراء الأمنييـــن الأوروبيين فـــان الدول الأوروبية(ستكون عرضة لضربـــات مباشـــرة مدمرة، ستكون فـــي متنـــاول دول معاديـــة لفرنسا والمصالح الغربية مصدرها الشـــرق الأوســـط) توافق واضعو أسس الإستراتيجية الدفاعية والأمنيـــة في فرنسا على تحديد "محور استراتيجـــي يبـــدأ من الأطلسي إلـــى المحيط الهندي" حيث ستتزايـــد "مخاطر الأزمات الدوليـــة الكبـــرى" فـــي خـــلال السنوات الـــ 15 المقبلة [5].

ويختلف التصور الفرنسي عن الأمريكـــي الذي يراهن في إســـتراتيجية ردع " الخطـــر" حـــول احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل علـــى الدرع الواقي من الصواريخ، و قد دأب الـــرئيس جـــورج واكر بوش حملة من اجل إقناع الحلفاء بجدواها[1]. فان الفهـــم الفرنســـي للمبـــادرة الأمريكيـــة علـــى العكس تماما فالطرف الفرنسي يرى في الخطوة الأمريكيـــة خطوة عدوانيـــة تزيد من خطـــر وحـــدة التصعيد الاستراتيجـــي و السباق نحـــو التسلح ، ولقـــد أثـــار هذا المشروع حفيظة روسيـــا التـــي عارضته بشدة *، و تفضل فرنســـا انتهاج إستراتيجيـــة وقائية بتغليب سياســـة الحـــوار واحتـــواء الأزمات .

وكنتيجة للتغيرات الإستراتيجية التي أفرزتها مرحلة مـــا بعد الحرب البـــاردة ، و عمـــلا علـــى تعزيز دورها العالمي موازاة مـــع ضرورة ترشيد النفقات مع المعضـــلات التـــي يعانـــي منهـــا الاقتصاد الفرنسي ، اضطرت فرنسا إلى محاولة إيجاد بدائل مكملة لإستراتيجيتها الدولية متمثلـــة فـــي النقاط التالية :

– إنشاء قوة عسكرية دفاعية مستقلة عن حلف الناتو وهته القوة الأوروبية انشاة بمبادرة من طـــرف الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران " و تتكون هته القوة من أربع جنسيات لدول أوروبية :

---

[5] جورج ساسين، " الإرهاب يتصدر الإستراتيجية الفرنسية "، "***جريدة البلد*** ،ع 1705 (2008-11-5)، ص.18.

[1] Francios Valentin***, regards sur la politique de défense de la France de 1958 a Nos jours***,(Paris : fondation pour les études de défense , la documentation française , 1995), pp 135-136 .

* يثير مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في كل من بولندا و جمهورية التشيك حفيظة روسيا ، حيث ترى انه موجه لها وليس كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية انه موجه للدول المارقة (كوريا الشمالية / إيران) يأتي هذا خاصة ببعد توسع حلف الناتو إلى الحدود الروسية (التخوم) .

1- جهاز "CORPS" الأوروبي للقوات البرية الذي تم إنشاؤه عام 1992 .

2- القوات الأوروبية للتدخل السريع " EUROFOR " .

3- القوة البحرية الأوروبية "EUROMAROF ".

4- المجموعة الجوية الفرنسية-البريطانية التي انشات عام 1995 .

هته القوات كلها تحت تصرف الاتحاد الأوروبي و هي محاولات أوروبية للمضي قدما نحو إقامة عقيدة دفاعية أوروبية مشتركة [2] .

- إعلان فرنسا " 5 ديسمبر 1995 " عن استرجاع عضويتها في اللجنة العسكرية لمنظمة الحلف الأطلسي ببروكسل ، على الرغم من هته المبادرة الفرنسية أحادية الجانب إلا أن التقارب الاستراتيجي الامريكو- فرنسي غير كاف لكي تضطلع فرنسا بدور فعال ومؤشر على الأقل مقارنة بوضع الدول الأوروبية الأخرى في الحلف . وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا غير ممثلة إلى حد الآن في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي، و لم تثمر مفاوضات 1996 لمنح الدول الأوروبية مسؤوليات اكبر في حلف الناتو أية نتائج[3] .

على هذا الأساس يبدو أن الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية لا تخرج عن المظلة الأمريكية فهي تحاول تكريس مبدأ الاستقلال الوطني والمضي بأوروبا إلى المزيد من الاستقلالية عن المظلة الأمريكية في شتى المجالات إلا أن هته الخطوات تواجه صعوبات وعوائق ليس فقط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بل حتى في البيت الأوروبي نفسه .

---

[2] Marie-Christine Kessler, ***la politique étranger de la France , acteur et processus , presses de la sciences politique*** ,(Paris : 1999), pp .170.171 .

[3] Ibid . p 172 .

المبحث الثاني

الإستراتيجية الأمريكية و الفرنسية في حوض البحر المتوسط بعد الحرب الباردة

تتناول الدراسة في هذا المبحث الرؤية الإستراتيجية الجديدة الفرنسية و الأمريكية تجاه حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، باعتباره أي (حوض المتوسط) حلقة جيواستراتيجية المحورية لمنطقة المغرب العربي ، حيث تشكل المنطقة المتوسطية الفضاء الاستراتيجي المشترك و محور تفاعل علاقات هته الدول مع كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث قسمت الدراسة هذا المبحث إلى أربعة مطالب ، الأول تناول المعطيات الإستراتيجية الجديدة لحوض البحر المتوسط بعد الحرب الباردة و الثاني المنظار الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية لحوض المتوسط بعد الحرب الباردة ، و المطلب الثالث درس التوجهات المتوسطية للإستراتيجية الفرنسية بعد الحرب الباردة ، وأخيرا المطلب الرابع كمحصلة من خلاله

تم تحديد مجالات التكامل والتصادم الاستراتيجي الامريكو–فرنسي (الأوروبي) في حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة .

المطلب الأول
المعطيات الإستراتيجية الجديدة في حوض البحر المتوسط

لقد ساهم المنظار الاستراتيجي الموسع للولايات المتحدة الأمريكية و دول جنوب أوروبا إزاء المجموعات الإقليمية المترابطة في شمال إفريقيا غربا إلى الشرق الأوسط و الخليج العربي شرقا في تكريس البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ،مما أعطى لحوض البحر المتوسط أهمية إستراتيجية متزايدة رغم تفكك الاتحاد السوفييتي و اختلال التوازن الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1]

ويعتبر مسار إعادة انتشار القوات العسكرية ، الذي شهدته منطقة البحر المتوسط منذ بداية التسعينات ، احد أهم مظاهر إعادة توزيع الأدوار الإستراتيجية على الساحة الدولية عموما و السيطرة على نقاط النفوذ في المنطقة بشكل خاص [2].

و قد شهد حوض البحر المتوسط في هته المرحلة الحساسة حدثين محوريين مؤثرين في الساحة الدولية كان لهما اثر بارز على " الخارطة الإستراتيجية " للمنطقة المغاربية .

- انهيار الاتحاد السوفييتي والذي افرز نهاية القطبية الثنائية و كرس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على العالم.
- حرب الخليج الثانية (1990–1991) و التي كرست من جهة أخرى تفكك و تناثر العالم
- العربي الذي فقد هو كذلك داعما استراتيجيا في المنطقة [3].

وإذا كان التوازن الاستراتيجي الذي فرضته البحرية السوفييتية على الأسطول السادس الأمريكي في فترة الحرب الباردة جعل حوض البحر المتوسط حوضا مغلقا و مستقرا ، فان المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فتحت مجالا أوسع لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، حيث أن حسمها لحرب الخليج الثانية شجعها على إنشاء مبادرات إستراتيجية مع دول حوض المتوسط .

كانت الضفة الجنوبية لمنظمة الحلف الأطلسي تنقسم إلى قطاعين " غربي " تشكل فيه ايطاليا الحلقة الأساسية و قطاع " شرقي" يرتكز أساسا على تركيا [1] ، و مع انهيار الاتحاد السوفييتي

---

[1] Hatem Bensalem : ***les nouvelle données stratégiques en méditerranée sécurité et coopération***(paris : fondation pour les études de défense nationale FEDN 2006) , p .192.

[2] Ibid. p. 197.

[3] Ibid. p. 199.

[1] وليم اشعيا، "*الصراع في آسيا الوسطى يفرض تغيرا في الحسابات و يتجه نحو تحالفات جديدة*،" جريدة ***الشرق الأوسط*** لندن : ع 8458 ، 2002) ،ص. 16.

وتفكك حلف " وارسو " بدا التحـــول في الاهتمـــام التركـــي يتحـــول تدريجيا نحـــــو الجمهوريـــات المستقلة لأسيا الوسطـــى على حساب الاهتمام بأوروبا وحوض المتوسط .

وتعود أهميـــة تركيـــــا إلى العامل الثقافي المشترك بينهـــا وبين معظـــــم تلـــك الـــدول وكـــان استقلال جمهوريات آسيا الوسطـــى قد أعـــاد إلـــى تركيـــا مكانتهـــا الإستراتيجيـــة بعـــد أن فقدت تلك الأهميـــة مع انهيـــار الاتحاد السوفييتـــــي ، و برزت مكانتها لدى أميركا والغرب بعد الحـــادي عشر من سبتمبر بسبب علاقاتها التاريخية واللغوية والدينية مع دول آسيا الوسطى وإمكانية استخدامها للترويج حول النموذج الغربي وتبنى نظام الاقتصاد الحر والديمقراطية [2].

أما في الجهة الشرقيـــة، فيعتبر الشرق الأوســـط الحلقـــة الإستراتيجية الثانيـــة، فإضافـــة إلـــــى الأهمية الاقتصادية لموارده النفطية ، فهو يشكل إلى جانب قناة السويس منطقـــة إســـتراتيجية هامـــــة للغايـــة كمنفذ على المحيط الهندي . حيث يشتـــرك الشرق الأوســـط مع الحوض المتوســـط فـــــي سواحل بحرية طويلـــة ، كما يعتبر أي حوض المتوســـط بؤرة صراع شرق–أوسطي هو الأكثـــــر صداميـــة فـــي الحوض المتوسطـــي . ولقـــد وسعت حرب الخليـــج في " المجـــال الاستراتيجـــــي للشرق الأوسط ليمتد إلى غاية أسيا الوسطى .

ولقد شهد القطاع الغربـــي لحوض البحـــر الأبيض المتوسط تصنيفـــا استراتيجيا جديدا مع نهايـــة الحرب الباردة ، حيث حرصت دول الجنوب الأوروبـــي على محاولـــة ملا الفـــراغ الاستراتيجـــــي السوفييتي ، هذا رغم بقاء الأسطول البحري – الاسكوادرا (الروسي الأوكراني) في عـــرض البحـــر المتوسط ، هذا من جهة ومن جهة أخرى حرصت على بناء جسور تواصل إستراتيجية وأمنيـــة مـــع دول جنوب المتوسط والمقصود – دول المغرب العربـــي – [3].

حيث و بعد أن كانت تعانـــي من موقع استراتيجـــي ثانوي ، بدا مركزها السياســـــي و العســـكري يتدعـــم في ظل الاهتمام المتزايد مـــن طرف القوة العالمية المهيمنـــة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــــة مـــع الاهتمام الأوروبي وخاصـــة من طرف دول الجنوب الأوروبي ، مما أعطى لهذا الاهتمـــــام المتزايد بعدا تنافسيا جديدا بين القوى الدولية للتحكم وإعادة ترتيب الأوراق الإستراتيجية في المنطقـــة للتحكم في الحوض المتوسط[1].

وقد زاد هذا التقسيم الاستراتيجي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من تكريس تقسيم " المجـــال المتوسطي " من إطار (شرق–غرب) إلـــى رهانات جديدة بمؤشرات صراعية (شمال–جنوب) كما شهدت أوروبا بعد تفكك المعسكر السوفيتي حالة من التراضي الاستراتيجي حول تقسيم مناطق النفـــوذ

---

[2] نفس المرجع ص 17.

[3] Hatem ben Salem, ***Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen in études internationales*** (Tunis No. 40, 3/ 1991), pp. 95-97.

[1] Hatem ben Salem ***" les nouvelle données stratégiques en méditerranée*** " op. cit. p 200.

، فألمانيا تتجه نحو دعم تواجدها في تعاملها مع دول أوروبا الشرقية *، في حين تتجه كل من فرنسا و ايطاليا واسبانيا لتكريس تمركزها الاستراتجي في الحوض الغربي للبحر المتوسط [2].

المطلب الثاني

المنظور الاستراتيجي الأمريكي لحوض المتوسط

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تراجعا في عوامل الصراع والتنافس الاستراتيجي الأمريكي – السوفييتي في الحوض المتوسطي منذ بداية فترة التسعينات ، إلا أن " المجال المتوسطي " ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إستراتيجيتها إلى الحفاظ على علاقات طيبة ومستقرة مع دول المنطقة ، بذلك لتضمن الحد الأقصى الضامن لمصالحها الإستراتيجية و الاقتصادية المترابطة بين " المجال الأطلسي " و" الحوض المتوسطي " إلى غاية الخليج العربي إلى" آسيا الوسطى "وهي عبارة عن حلقات إستراتيجية متواصلة ومترابطة يشكل فيها حوض البحر المتوسط همزة وصل إستراتيجية حيوية ذات أهمية بالغة [3].

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بهذا الحوض المائي وهما :

1- تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط.

2- تعزيز القدرات الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيداً للهيمنة على مياهها وبقدر تعلق الأمر بمسألة الانتشار الأمريكي والإستراتيجية الأمريكية في الشرق المتوسط [1]، يمكن ملاحظة النشاط الأمريكي الذي انبثق عنه إنعاش الروابط الأمريكية مع دول في شمال المتوسط مثل ألبانيا وكرواتيا وسلوفينيا، والاهم من ذلك هو نجاح الولايات المتحدة في عقد اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من رومانيا وبلغاريا، وبغض النظر عن فحوى الاتفاقيتين فان ذلك يعد مؤشرا واضحا على تعزيز القدرات الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط[2].

---

* تعتبر عودة ألمانيا على الساحة الأوروبية والدولية إعادة إحياء مكانة ألمانيا كمحرك أساسي للتطور الأوروبي ينعكس بشكل أساسي على فرنسا حيث تقع ألمانيا وسط مجموعة من الدول ذات أهمية كبيرة و بالتالي ترمى ألمانيا بكل ثقلها الاقتصادي والسياسي في الجهة الشرقية بدون المساس بمكانتها و مصالحها غربا .

[2] اناتولي اوتكين ، ***الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي وعشرين*** (القاهرة : مطابع المجلس الأعلى للآثار تر أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي ،ط.1 ،2003)، ص. 152.

[3] شفيق المصري ،" الأطلسي والمعادلات الجديدة ،" ***مجلة شؤون الأوسط*** ،ع .82(افريل 1999)، ص .17 .

[1] F.Stephen Larrebee,Green jarroldd, Iam lesser Zanini***, Nato's Mediterranean initiative: copporation,1999(***.policy issues and dilemmas, Rand),pp.1-2

[2] Walled Mahmood Ahmed ***The U.S. Strategy In Mediterranean Sea Regional***(Studies

فالمهام الأمنية الجديدة التي أسندت إلى الأسطول السادس، كما أوضحتها وزارة الدفاع الأمريكية، أكبر بكثير من المهام التي أوكلت إليه في فترة الحرب الباردة حيث كانت مهامه الأمنية والعسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفييتية والتجسس على الغواصات السوفييتية التي تعبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية، وأولها استمرارية تدفق النفط من منطقة.

(الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر وبأسعار معقولة)[3]

ويعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى الحلقات الأساسية للمنظار الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية الممتد من يوغسلافيا (سابقا) شمالا إلى الزائير ليبيريا ورواندا جنوبا[4] فالبحر المتوسط هو بمثابة حلقة تلاقي أو محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوروبا ، الشرق الأوسط ، الخليج العربي ، و المغرب العربي وصولا إلى منطقة جنوب الصحراء التي تحضى باهتمام كبير في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي أصبحت تعرف بـ " الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب ."

كما يعتبر حوض المتوسط محطة انطلاق التدخلات العسكرية الأمريكية في إطار الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة المعروفة منذ منتصف التسعينات بـ "المجال المتوسطي الموسع " . وقد تضاعف الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة البحر المتوسط بعد تحولات 11 سبتمبر 2001 ، حيث يعتبر الأمريكيون شريط حوض البحر المتوسط المتواصل استراتيجيا بين شمال إفريقيا غربا و الشرق الأوسط شرقا ، نقطة مراقبة متحركة لأي نشاط أو "تهديد " محتمل من "الجماعات المسلحة " على المصالح الأمريكية في دول المنطقة وعلى جنوب أوروبا .

ويبقى مفهوم كل من" التهديد" و" الخطر " بالنسبة للمنظور الأمني الاستراتيجي الأمريكي في حوض المتوسط مرتبطا بدول جنوب المتوسط باعتبارها مصدرا لتهديد و الخطر على المصالح الأمريكية وحلفائها [1]، فيما يتعلق بالدول المعادية أو ما يعرف بـ " الدول المارقة " – ROGUE STATES – التي تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل حسب التصور الأمريكي ، أو المجموعات

Centre Mosul University Library and Archives Baghda2008) pp 21-25.

[3] Paul Marie De La Gorce "Washington et la maîtrise de monde*" ,Monde diplomatique*, Paris, (Avril, 1992),P14.

[4] Samir. Bedar ***dialogue sécuritaire entre les deux rives, in .Dossier : vers un Maghreb américain*** " , (arabes: 1999) , p 39 .

[1] عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي*** (القاهرة : المكتبة العصرية ، ط ، 1 2004)، ص .115.

الراديكالية الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة وقد أكدت الولايات المتحدة اعتمادها على حركة الأسطول السادس في حوض المتوسط غربا وشرقا للإبقاء على هيمنتها الإستراتيجية في المنطقة تحت إطار إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي [2]

و يبدو من خلال هذا العرض اعتماد المنظور الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة البحر المتوسط على منطلقات " الأمن الثقيل " – HARD SECUrITY – والذي يعتمد على الجانب الأمني العسكري و التعامل مع مفهومي " الخطر " و التهديد " بمنظور الأداة الأمنية العسكرية .

المطلب الثالث

التوجهات المتوسطية للإستراتيجية الفرنسية

ترجع بدايات – التوجه المتوسطي – للمنظار الاستراتيجي الفرنسي إلى منتصف الثمانينات حيث دافع الرئيس" فرانسوا ميتيران " في خطاب له بالرباط 27-جانفي-1987[3] على مبدأ إقامة ندوة غربية متوسطية تضم دول شمال و جنوب غرب حوض البحر المتوسط لبعث شراكة منتظمة ودائمة بين دول جنوب أوروبا (فرنسا وايطاليا واسبانيا) و دول من المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) وهو مفهوم محدد أساسا لـ :" غرب حوض المتوسط " كما طرحه متيران في معادلة (3+3) التي تنطلق من خلفيات فرانكفونية بحتة بحكم الروابط التاريخية الاستعمارية التي جمعتها بالدول المغاربية الثلاثة [4]

وقد تلى هذا الطرح الفرنسي مبادرة ايطالية للشراكة بمعادلة (4+5) بانضمام البرتغال من الجانب الأوروبي وليبيا و موريتانيا من الجانب المغاربي ، و كان اجتماع روما 1990 ثم انضمام مالطا الى مسار (5+5) في اجتمعا الجزائر(26-27- أكتوبر 1991) [5]، حيث برز مؤشر خلفيات التنافس الفرنسي _ الايطالي في المنطقة .

وبعد حرب الخليج (1990-1991) لجأت فرنسا إلى انتهاج "إستراتيجية متوسطية موسعة " نحو الشرق ، بإدراج كل من " الأردن ، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية " في الفضاء المتوسطي كمبادرة موازية لمسار المفاوضات في الشرق الأوسط و الذي شهد محاولة تنشيط عام 1993 .

ويمكن إدراج هذا الطرح الأوروبي الجديد ضمن إطار المنافسة الجديدة بين فرنسا ، التي باشرت منذ بداية التسعينات في عملية انتشار جديد لسياستها العربية ، و والولايات المتحدة الأمريكية التي راهنت على مشروع " الفضاء شرق أوسطي – شمال إفريقي المعروف بمبادرة " Mena " [1].

---

[2] نفس المرجع ، ص 116.

[3] Hayet CHergui, ***Maghreb et machrek dans la politique étrangère de la France depuis la guerre du golf*** " , le banquet . No 11 , 2 eme semestre (paris: 1997) , p . 53 .

[4] Samir Bedar., op. Cit., pp 41-43 .

[5] Hayet CHergui, op.cit., p 58 .

[1] Hayet CHergui***, la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership***,(paris l' harmattan 1997), pp 95-96.

وقد انتهج الرئيس الفرنسي جاك شيراك في منتصف التسعينات ' ابتداء من عام 1995 – نفس التوجه المتوسطي للإستراتيجية الفرنسية مؤكدا بقوله " بعد أن حطمت أوروبا جدارا في الشرق يجب عليها مستقبلا ان تبني جسرا في الجنوب " [2] ، و كان هذا التوجه قد تأكد في المشاركة القوية و الفعالة لفرنسا في الندوة الاورومتوسطية ببرشلونة في نوفمبر 1995 [*].

ولقد لعبت مجموعة من العوامل دورا أساسيا في تحفيز التوجه الفرنسي المتزايد للحرص على التكفل بالبعد الأمني الاستراتيجي في المنطقة المتوسطية ، منها :

- مخلفات حرب الخليج (1990-1991) التي كرست الانفراد الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة .
- تفجر الأزمة الجزائرية منذ جانفي 1992 و التخوف من انتقال أثارها إلى الساحة الفرنسية امنيا وسياسيا [3].

وكان لتسارع هذه الأحداث اثر مباشر في تعجيل فرنسا لبعث مبادرة لمعاهدة أمنية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط في جويلية 1995 [4].

أما المبادرة الثانية لفرنسا في هذا الاتجاه فتمثلت في المطالبة بإقامة قيادة أوروبية مشتركة لقوات الحلف الأطلسي المنتشرة في البحر المتوسط ن وهي المبادرة التي لقيت رفضا مطلقا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية [5] .

وبالنسبة لفرنسا فان البعد الإقليمي المتوسطي يشكل بديلا استراتيجيا ناجعا للإطار التقليدي من العلاقات الثنائية التي لقيت فرنسا صعوبات في إدارتها مع دول المغرب العربي بسبب الإرث التاريخي من جهة – خاصة مع الجزائر- ، والصعوبات التي واجهتها فرنسا لتحقيق التوازن بين الدول المغاربية ذاتها من جهة أخرى .

كما راهنت فرنسا على إعداد سياسة متوسطية تنفرد فيها بدور ريادي ، لتعزيز موقعها التفاوضي مع الشريك الألماني المنافس لها في الفضاء الأوروبي ، وإذا كانت ألمانيا تتصدر مسار الشراكة الأوروبية مع دول أوروبا الشرقية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، فان اهتمام فرنسا بالشراكة الاورو-متوسطية كان يحمل خلفية محاولة فرنسا تحقيق التوازن في محور "بون-باريس".

---

[2] جزء من الخطاب الذي القاه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في القاهرة يوم 08 افريل 1996.

[*] ضمت هته الندوة المتوسطية وزراء خارجية 15 دولة من الاتحاد الأوروبية و11 دولة من جنوب المتوسط وسميت بندوة برشلونة .

[3] Hayet Chergui, ***la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership***,op. cit. P. 98.

[4] محمد نصر مهنا ***العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة*** (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2006) ،ص. 363.

[5] Victor Manceron, ***la nouvelle politique arabe de jaques Chirac ou l'art du paradoxe***, (paris: relations internationales et stratégiques. No. 25 printemps 1997) pp 110 – 111.

وفي إطار هذا التوجه المتوسطي الجديد أعادت الإستراتيجية الفرنسية الشاملة في بداية عهد الرئيس جاك شيراك عام 1995[1]، توجيه اهتمامها نحو محورين لساستها العربية المتوسطية الجديدة وهما المغرب كنقطة ارتكاز في محيط (المغرب العربي) لا سيما في ظل تراجع سياستها في الجزائر خلال أزمة التسعينات و لبنان في الشرق الأوسط بحكم السوابق التاريخية للبلدين .

الرهانات الإستراتيجية الفرنسية في حوض البحر المتوسط :

كان لنهاية الحرب الباردة اثر عميق في تغيير الحسابات السياسية و الإستراتيجية للسياسة الفرنسية في المنطقة ، إذ إن احتفاظ فرنسا بمصالحها التقليدية الموروثة عن العهد الاستعماري في دول المغرب العربي – شمال إفريقيا سابقا – وبالتحديد الجزائر ، المغرب و تونس ، كان يندرج ضمن الإستراتيجية الغربية لمواجهة النفوذ السوفييتي في البحر المتوسط .

وفي ظل الوجود الفرنسي في البحر المتوسط ، ينضوي في سياق الإستراتيجية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ضمن منظار توزيع الأدوار بين القوى الغربية رغم حرص فرنسا على الاحتفاظ بهامش من الاستقلالية الإستراتيجية و الأمنية عن" المظلة الأمريكية " ، كما يتجلى ذلك في الحساسيات الإستراتيجية للبلدين داخل منظمة الحلف الأطلسي[2] .

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة ازدادت أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لفرنسا من منظار بروز رهانات إستراتيجية جديدة خلفت رهان مواجهة " الخطر الشيوعي "، و الحرص على ضمان توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي في المنطقة حيث ظهرت مفاهيم جديدة لـ " خطر " و " فرص " التقارب الجغرافي مع دول جنوب البحر المتوسط و دول شمال إفريقيا تحديدا [3]

وقد دفع هذا التطور الجوهري في المنظار الاستراتيجي الإقليمي لدول البحر المتوسط ، بدول الشمال على غرار فرنسا إلى تحديد مفاهيم جديدة للأمن ، " الخطر" و " التهديد " و التي يمكن حصرها في الرهانات التالية :

- الحد من السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على الحوض الغربي للبحر المتوسط و توفير شروط "المشاركة الإستراتيجية " لدول جنوب غرب أوروبا – فرنسا، اسبانيا، وايطاليا– في ضمان امن واستقرار المنطقة .

---

[1] ناظم الجاسور عبد الواحد ،" الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر : أبعاده الإقليمية و الدولية، " ***المستقبل العربي*** ،ع .202(ديسمبر 1995) ، ص 56 .

[2] Jean Marie Viriot, ***L'autonomie, clé de voûte d'une véritable défense européenne*** (paris défense national, février 2001), pp. 35-44 .

[3] Remy Leveau, ***La France, L'Europe et la méditerranée : un espace a construire, politique étrangère***, 4/2000**.** p .36.

– العامل الديمغرافي : إذ أن مجموع سكـــن شمال إفريقيا من(مصر إلى موريتانيا) ارتفع من90 عام1980 إلى 153 مليون عام 2000 و هو مرشح لبلوغ عتبة 241 مليون نسمة عـــام 2025. و يعتبر عامل التوازن الديمغرافي وما يفرزه من مشاكل البطالة والهجرة ، مصدر قلق لدول شمال حوض المتوسط حول مستقبل أمنها الاقتصادي والاجتماعـــي والسياسي و حتى الثقافي في حالة بروز منحى حـــاد للهجرة التدريجية أو الشاملة من الجنوب نحو دول الشمـــال المتوسطي نتيجة أي اضطراب ظرفي أو مزمن محتمل في دول شمال إفريقيا [1].

– خطر احتمال بروز قوة معادية للنموذج الغربي في جنوب المتوسط :

وقد أدرج الخبراء الفرنسيون " التهديد " الذي يشكله احتمال صعود تيار إسلامي راديكالي " للســلطة ضمن هذا المنظار الاستراتيجي ، مما قد يكون له اثر على زعزعة الاستقرار فـــي كامـــل المنطقـــة الجنوبية للمتوسط ، ويهدد استقرار دول الشمال بحكم " الجسور البشرية " التي يقيمها عامل الهجـــرة* وتواجد الجالية المغاربية في فرنسا حيث يفوق عددها 3 ملايين سنة 1996[2].

– "خطر" انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى دول حوض جنوب المتوسط ، و الذي يتصـــاعد فـــي ظـــل التطور التكنولوجي الاستراتيجـــي الذي يجعل من التقارب الجغرافي عاملا مهددا لأمـــن دول أوروبـــا الجنوبية في حال بروز علاقات صراعية بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر المتوسط.

– خطر بروز توتر إقليمي (جنوب – جنوب) بين دول المنطقة في جنوب المتوسط وما قـــد ينجـــر عنه من تدفق الهجرة نحو الشمال ومن ثمة تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للـــدول الجنوبيـــة من أوروبا[3].

وكنتيجة لهذه العوامـــل التـــي تجمع وفق المنظار الاستراتيجي الفرنسي – بين عنصـــري " الخطـــر" الناجم عن آثـــار الاضطرابات المحتملة في الضفة الجنوبية على استقرار " الشـــمال " ، و " التهديـــد " المحتمل من "قوى معاديـــة " مصدرها دول شمـــال المتوسط ، فان هـــاجس اللااســـتقرار " الأمنـــي والاستراتيجي والاقتصادي و الديمغرافي ، ازداد حدة لدى الفرنسيين بحكم قنوات الاتصال التاريخيـــة والجغرافية متعددة الأبعاد التي تميز علاقاتهم بشعوب و دول جنـــوب المتوســـط (الجزائر،المغـــرب،

---

[1] Marc BONNEFOUS, ***reflixions sur une politique arabe*** (paris défense nationale' Aout-septembre 1998) , pp 44-47.

* أعلنت فرنسا على لسان وزيرها للدفاع عن مشروع مغاربي أوربي للشؤون الأمنية، وقال جون ماري بوكل في تونس أن بلاده تبحث عن إمكانية إقامة مركز أوربي–مغاربي يعنى بالشؤون الأمنية والدفاعية، لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة انظر : التفاصيل http://www.sawt-alahrar.net 2010/11/20

[2] Robin Laird, ***France, Islam and the Chirac presidency : strategic choices and the decision – making framework***_,(European security, summer No.2 1996), pp 219 – 221.

[3] Op ,Cit. p .225.

تونس) مما يفسر اختلاف الرؤى الإستراتيجية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المنطقة [1].

ومع ذلك يبقى هذا المنظور الاستراتيجي من دول جنوب أوروبا إزاء دول جنوب حوض البحر المتوسط مبالغ فيه ، بحكم أن هذه " التهديدات " الافتراضية المحتملة من الجنوب يقابلها اختلال في التوازن الاستراتيجي بشكل كبير وحقيقي لصالح دول شمال المتوسط على حساب دول جنوب المتوسط[2]

فرنسا والحوار الاورومتوسطي :

حرصت فرنسا بعد حرب الخليج الثانية (1990-1991) على الإسراع بتجسيد رهانات " الحوار-الاورومتوسطي " للحيلولة دون اتساع دائرة الهيمنة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت معززة بعد انتهاء الحرب الباردة و ما أفرزته من تأثيرات واعدة رسم خارطة المنطقة بالشكل الذي ينسجم وتوجهات السياسة الأمريكية المستقبلية في المنطقة [3].

وقد عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى إضفاء الإطار المتوسطي على سياستها العربية الجديدة بإقحام أطراف أوروبية جديدة في فضاء مشترك يغطي لفرنسا عجزها من حيث وسائل الانتشار" الاقتصادية و العسكرية و السياسية " و يسمح لها في نفس الوقت بالاستفادة من أداء دور المراقبة والاقتراح وصناعة القرار الجماعي الأوروبي في اتجاه خدمة أهدافها الإستراتيجية وهو ما يتجلى أيضا في تحول الدبلوماسية الفرنسية في بداية التسعينات إلى توظيف إطار السياسة الأوروبية في إدارة علاقاتها مع دول جنوب المتوسط[4].

ومع بداية التسعينات شكلت التحديات الأمنية احد المحاور الأساسية والرئيسية للتعاون الاورو-متوسطي ، الذي بادرت به دول جنوب أوروبا الغربية " فرنسا، ايطاليا،اسبانيا " وبحكم التركيبة الجيو-إستراتيجية المعقدة للفضاء المتوسطي الذي يشمل دولا ومجالات غير متوسطية ، فان متطلبات التعاون الأمني كما طرحها الأوروبيون جاءت استجابة لاحتواء آثار بؤر التوتر التي عرفتها عدة مناطق متوسطية ، أو تربطها بها" جسور إستراتيجية " [1]سواء على المستوى العسكري

---

[1] Remy Leveau, op.cit., pp. 30-32 .

[2] Ibid., p. 35.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد الحرب الباردة*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007)، ص . 156.

[4] Morisse Schilbach Melanie***, l'Europe et la question algérienne, vers une européanisation de la politique algérienne de la France***, (Paris: PUF, 1999), p 141 .

المباشر أو ما يتعلق بالاضطرابات الناجمة عن التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في دول جنوب المتوسط [2].

و يمكن حصر هته البؤر فيما يلي :

– حرب الخليج (1990–1991) التي رغم الحسم السريع لـدول " الحلفـاء " لهـا تحـت القيـادة الأمريكية ، فان موجة المعارضة الشعبية لمسار تدمير القوى الغربية للعراق* كقـوة إقليميـة عربيـة محورية في المنطقة دفعت كل من الأمريكيين والأوروبيين إلى الإسـراع لمحاولـة احتـواء التوجـه الجماهيري العدائي والغاضب على الرغم من قمع وعدم مسايرة الأنظمة السياسية لـه ، مـن خـلال مباشرة حوار استراتيجي امني مع دول جنوب حوض البحر المتوسط [3].

– التعثرات المتكررة لمسار السلام في الشرق الأوسط ، ومخاطر التصعيد في المنطقة ، لا سيما بعـد حالة الإحباط و التمزق التي وصلت إليها الساحة العربية من جراء حرب الخليج الثانية .

– قلق دول جنوب أوروبـا من تطورات الوضع في الجزائر بعد أزمـة جانفي 1992 ، وما أثارتـه من مخاوف النزوح الديمغرافـي المكثف من " الجنوب " نحو " الشمال " ، هذا من جهة مـن جهـة أخرى مخاوف انتقال عدوى اللااستقرار السياسـي إلى الدول المغاربية الأخرى ، لا سيمـا المغـرب وتونس اللذين راهنت عليهما الدول الغربية ومازالت تراهن عليهما في تطبيق إسـتراتيجيته بالمنطقـة أثناء فترة الحرب الباردة و مابعدها .

وعلـى الرغم من تعثر مبادرة "ندوة الأمن والتعـاون المتوسطي " (C . S . C . M) التي كانـت من اقتراح ايطالي اسبانـي في 24 سبتمبر 1990 ، والتي تستمد فلسفتهـا الإسـتراتيجية مـن تجربـة مجلس الأمن والتعاون الأوروبي (C . S . C . E)[4] إلا أن مسـار ندوة برشلونة الذي انطلـق فـي نوفمبر 1995 جعل من الإطـار الأمنـي الاستراتيجي احد منطلقاتـه لتحقيـق وتطبيـق الشـراكة الاورومتوسطية .

---

(1) Ibid., p. 144 .

(2) Roberto Albinot, ***la sécurité militaire en méditerranée occidentale. In européens et maghrébins, une solidarité obligée.*** (paris : Karthala 1993) , p. 56 .

* يتزايد تعلق الولايات المتحدة الأمريكية يوما بعد يوم بوارداتها من البترول التي كانت تمثل 30 / و المفروض أن تمثل 70/ من استهلاكها للطاقة منذ الآن وحتى عام 2020 هذا مع انخفاض معدل إنتاجها إلى 38 بالمائة خلال 30 عاما السابقة

(3) سعيد اللاوندي، ***أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة***(القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط . 2 ، 2004)، ص. 10.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور مرجع سابق، ص .66.

ويعبر عن هذا الانشغال الخبير الاستراتيجي " كارلوس ايشيفيريا " [*] بقوله " في هذه المنطقة

– حوض البحر الأبيض المتوسط – كل الجيران يتقاسمون نفس المشاكل ، وهي الإرهاب ، الحركات الراديكالية المختلفة ، وانتشار الأسلحة النووية ، فالأمن اليوم هو مفهوم جديد محدد في إطار من التعاون ، إذ يجب خلق تعاون مع الجيران وليس ضدهم ، فليس هناك عدو " [1]

ويبدو من خلال هذه الرؤية حرص الأوروبيين و الأمريكيين على إدراج الحوار الأمني المتوسطي في إطار من التعاون في محاولة للتخفيف من حدة مخاوف دول الجنوب من خطر هيمنة دول الضفة الشمالية " تحت المظلة العسكرية لا سيما في ظل تصاعد التحذير من الخطر القائم و"التهديد" [*]المحتمل من دول جنوب المتوسط[**] .

(*) " Carlos ECHIVERIA " خبير في الشؤون المتوسطية.

(1) Marius Tita, "Méditerranée: un Espace en quête de sécurité ," Revue Europe,. Hors série,(Mai, 1997), PP. 91 - 92

[*] بالنسبة لدول الضفة الشمالية ركزت في جدول أعمال اجتماع وزراء دفاع دول 5+5 الذي انعقد في باريس 21– ديسمبر 2004 متمحورا حول التنسيق لمكافحة الإرهاب و الحد من ظاهرة وخطر الهجرة غير الشرعية نحو الشمال ، مما يؤكد المنظور الأوروبي للأمن في حوض البحر المتوسط وفق أولويات ومتطلبات دول الضفة الشمالية .

[**] كان جدول أعمال اجتماع وزراء دفاع مجموعة 5+ 5 الذي انعقد بباريس – 21 ديسمبر 2004 – متمحورا حول التنسيق لمكافحة الإرهاب و الحد من الهجرة غير الشرعية نحو الشمال، مما يؤكد المنظور الأوروبي للأمن في المتوسط وفق أولويات الضفة "الشمالية".

المبحث الثالث

المغرب العربـــي فـــي الإستراتيجيـــة الأمريكيـــة والفرنسيـــة

يشكل هذا المحور المحصلة الأولى والرئيسية لموضوع البحث بحيث يتناول تطور الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربـــي من فترة الحرب الباردة و مابعدهـــا وصولا إلى تحولات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في المطلب الأول ثم تناول خصوصية الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في المنظورين الاستراتيجيين الفرنسي في المطلب الثاني و المنظور الأمريكي في الثالث قبل تحديد الإطار المقارن للمنظورين الاستراتيجيين من خلال عرض مجالات التنافس و التوافق بينهما في المطلب الرابع .

المطلب الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048141 كلم[1] مربع ، تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي هو الفاصل الطبيعي بينها وبين جنوب أوروبا و المحيط الأطلسي غربا ، و منطقـــة الشرق الأوسط و الخليج تحدها من الناحية الشرقية .

ويشكل هذا الموقع الجغرافـــي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقـــي أربعة أبعاد جيو– إستراتيجية موسعة ومترابطة ، بدا بالبعد المتوسطـــي و امتداداته الأوروبيـــة شـــمالا ، إلـــى البعـــد الإفريقي جنوبا ، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج العربي و آسيا ، إلى البعد الأطلســـي غربا .

وتعتبر منطقة المغرب العربي محور الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الافرواسيوي ، أي إفريقيـــا و أوروبا واسيـــا ، مما يضفي علـــى المنطقة أهمية إستراتيجيـــة بالغة في ظل المفاهيم الإســـتراتيجية

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله ***المستقبل العربي***ـــع 123 (1993)، ص .29.

* المساحة المذكورة تم احتساب معها مساحة الصحراء الغربية .

الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ، لا سيما في موقع المغرب العربي بالذات ، الذي يتمركز بين عدة مجموعات إقليمية .

فالدور الاستراتيجي الذي تحضى به دول المغرب العربي ، نابع من موقعها الجيواستراتيجي المتميز و من الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى و القوى الاورومتوسطية .

ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن " المسرح " الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي [1] واحد وهو المغرب العربي .

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط * . جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا و خليج سيرت شرقا ، فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق و يشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط و إفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية [2].

وتسهر تونس على أداء دور " المراقب " لحركته الملاحية ، و في أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي " مجال النظر الاستراتيجي " " Champ de vision stratégique " للسواحل الليبية 1900 كلم جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط.[3]

ويعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل النفط ، و هو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الجانب الأوروبي والجانب الأمريكي على حد السواء ، حيث أن ما نسبة 65 % من واردات النفط و الغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط فيما يعبر هذه المياه ما نسبته 15 % من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج و إفريقيا الشمالية [4]

إن هذه الخصائص الإستراتيجية لموقع جغرافي متميز تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما .

---

[1] Hatem Bensalem, ***le Maghreb sur l'échiquier Mediterranean***, op. cit., p. 26 .

* يحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الإستراتيجية و الجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية و حتى وقتنا الحاضر و تجسيدا لهذه الأهمية المتميزة حددت الدول الأجنبية المعنية في البحر المتوسط جغرافيا و وجيوبوليتيكيا استراتيجياتها الواضحة ، و رسمت السياسات المختلفة الكفيلة بتحقيق تلك الاستراتيجيات ، وخلت فيما بينها في صراعات عقائدية (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي سابقا و حاليا التنافس بين القوى الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة واضح وجلي).

[2] محمد أزهر سعيد السماك ، مرجع سابق . ص .30.

[1]loc.cit.

[2] Tribune – Algérien – 6 février 2001 p 11 .

ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا و الخليج شرقا العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية – باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي .

كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا – استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجاريا و اقتصاديا واستهلاكيا و استثماريا من حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر و ليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة و الاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط ما يفوق حجمه 5 ملايير طن كاكتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز ، و تعتبر الجزائر خامس منتج و رابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي [1].

وقد تعززت أهمية منطقة المغرب العربي بعد تحولات أحداث 11 سبتمبر 2001، من منطلق تحييد " الخطر" و" التهديد " بالنسبة للمصالح الغربية – الأوروبية والأمريكية – مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية " [2]و كنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية و الجنوبية الإفريقية في نفس الوقت .

المطلب الثاني
المغرب العربي في الإستراتيجية الفرنسية

يرتكز الاهتمام الفرنسي بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة التي وردت سالفا بكل أبعادها الجيو استراتيجيه ، الاقتصادية و السياسية ، ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون الطرف الأمريكي ، منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم عن طنجة المغربية و 160 كلم عن تونس فيما لا تستغرق الرحلة الجوية بين مرسيليا الفرنسية و العاصمة الجزائرية سوى ساعة من الزمن .

ويؤكد السفير الفرنسي و الخبير في القضايا الإستراتيجية مارك بونفوس MARC BONNEFOUS على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله : " المغرب العربي ؟ انه جار، لقد قلت كل شيء [3]، ملخصا بذلك كل الأبعاد الإستراتيجية ، السياسية ، الاقتصادية الثقافية و الإنسانية التي يثيرها عنصر التقارب الجغرافي بين فرنسا و دول المغرب العربي .

وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي – الجزائر، تونس و المغرب –

---

[1] ANNE STRATIGIQUE, institut de relation internationales et stratégiques IRIS paris .2000

[2] مزياني مصطفى أمين ، ***الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999 – 2007*** (مذكرة لنيل شهادة ماجيستار كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2008)، ص. ص 221– 222.

[3] Marc Bonnefous, op.cit., pp 45-46 .

طيلة أكثر من قرن ، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب " المكاسب " أو تفادي " المخاطر " .

وقد جعلت هذه المعطيات الجيواستراتيجية و التاريخية فرنسا تنظر إلى هذه المنطقة من منظار امني محدد : " مجال جغرافي شاسع 6.048.141 كلم مربع مجاور لفرنسا جنوبا ، تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي " أجنبية " مما يفسر حرص فرنسا على تفادي أي تهديد محتمل من الجنوب[4]

فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة إستراتيجية ، كما ينجر عن هذا المعطى حرص فرنسا على أن لا تكون عرضة لأي خطر من الجنوب ينجم عن حالة لا استقرار داخلية ، سياسية كانت أم اقتصادية و اجتماعية أو نزاعات إقليمية بين دول المنطقة من شانها زعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة .

إن عامل القرب الجغرافي و الاحتكاك البشري – بحكم تواجد جالية مغاربية معتبرة في أوروبا و فرنسا تحديدا – يجعلان منطقة المغرب العربي يحتل مركزا محوريا في الانشغالات الأمنية لدول جنوب أوروبا ، إذ تعتبر أوروبا نفسها معنية مباشرة بتطورات الوضع في المغرب العربي ، و ذلك ليس بسبب ما قد تشكله هذه المنطقة من تهديد عسكري محتمل لدول الشمال بحكم التفوق العسكري و الاستراتيجي الكبير لأوروبا ، ولكن للمخاطر الأمنية الناجمة عن أي توتر إقليمي بين دول المغرب العربي ذاتها أو عدم استقرار داخلي ذي طابع سياسي واقتصادي أو اجتماعي يمس هته الدول .

كما تعتبر فرنسا المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي[1]، حيث المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الاستعماري وقد لعب المغرب وموريتانيا دورا مكملا هاما للإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا .

وانطلاقا من هذه المعطيات ، عمدت فرنسا دائما إلى انتهاج سياسة مغاربية تهدف إلى :

- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة .
- المحافظة على قنوات التبادل و التعاون مع دول المنطقة .
- مراقبة توازن التدفق التجاري و الاقتصادي و الديمغرافي .
- الدفاع عن مواقعها الثقافية الفرانكفونية [2]

---

[4] Ibid., p. 47.

[1] أيمن السيد شبانه "، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة "، في محمود أبو العينين (محرر) ، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية (ليبيا : مركز البحوث الإفريقية .ط1 ،2001) ص 106 .

[2] Marc Bonnefous, op. .cit , p 51 .

وقد تميزت مرحلة التسعينـــات بانتهاج فرنسا لإستراتيجية تندرج أكثر ضـــمن البعـــد الأوروبـــــي حيث عملت على تشجيع التوجه الأوروبي نحو الجنوب المتوسطي[3] على غرار السياسة الشرقية التي انتهجتها أوروبا تجاه دول شرق أوروبا بعد انهيار جدار برلين .

وكان لعدة عوامل اثر في تشجيع هذا التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية ، يمكن ذكر عدد منها :

– عدم قدرة الطاقات الاقتصادية و المالية لفرنسا في ظل بروز أقطاب اقتصادية أوروبية و آســيوية جديدة – على تغطية حاجيات الانتشار الاقتصادي ، والدبلوماسي و الاســتراتيجي الفرنســـــي عبـــر مناطق النفوذ المستهدفة في العالم ، مما يجعل الإطار الاقتصادي الأوروبـــي المشترك بـــديلا مجـــديا لتغطية هذا العجز الذي اثر سلبا على إستراتيجية التعاون الفرنسيـــة مع شركائهـــــا التقليـــدين ، وقـــد زادت المنافسة الأمريكيـــة و الآسيوية و حتى الأوروبيـــة (ألمانيا–ايطاليا–اسبانيا) تهديـــدا للمواقـــع الفرنسية في مجالاتها الحيوية التقليدية لا سيما في إفريقيا و المغرب العربي .

– حرص فرنسا على تجاوز حساسية التوترات في علاقاتها الثنائية مع بعض الدول التي يربطهـــا بها ماضي استعماري.

– سعي فرنسا لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصـــادي و عسكرية و إستراتيجية أكثر قوة وفعالية.

– محاولة احتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها في كثير من مجالات النفـــوذ ، والرهـــان على تصدر الريادة الأوروبية في ظل تزايد جدية المنافسة الألمانية و الايطالية والاسبانية .

– دعم الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب وإقامة شراكات أمنية متعددة وثنائية الأطراف و يبرز هذا الاهتمام جليا من خلال إعلان فرنسا على لسان وزيرها للدفاع عن مشروع مغاربي أوروبي للشؤون الأمنية، وقال جون ماري بوكل في تونس* أن بلاده تبحث عن إمكانية إقامة مركز أوربي–مغاربي يعنى بالشؤون الأمنية والدفاعية، ويركز على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة[1].

وتتزامن مبادرة باريس مـــــــــــــع الحديث عن سعـــــــــــــي فرنســـا وبعض الدول الأوربيـــــــــة الفاعلـــــــة إلـــــــــــــى التموقع عسكريا فـــــي منطقة المغرب

---

(3) Hayét CHergui , ***la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective leadership*** , op. cit., p. 66 .

* أكد مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب بالنيابة، الياس بوكراع، 11 أكتوبر2010، أن هناك رغبة لدى دول غربية في عزل الجزائر في مكافحة الإرهاب، بمنطقة الساحل الإفريقي. وصرح بوكراع المختص في ملف الإرهاب أن فرنسا تعتبر من بين الدول التي لا ترغب في أن تلعب الجزائر دور فعال في مكافحة الإرهاب في المنطقة. .-http://www.tsa algerie.coml

(1) فرنسا تبحث عن موطأ قد في شمال إفريقيا تحت غطاء "محاربة الإرهاب" جريدة صوت الأحرار 2010/03/04 http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php

العربـــــــــــــــي وجنوب الصحراء الكبرى، بدعوى مكافحـــــــــــــــة نفوذ "القاعدة" ونشـــــــــــــاط المجوعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي غير المعلن هو محاولة فرنسا إيجاد موطئ قدم للجيش الفرنسي بالمغرب العربي وتأتـــــــــــــي تصريحات وزير الدفاع الفرنسي أياما قلائل بعد الاجتماع الـــــــــــــذي عقده قادة مصالح الاستخبارات للدول المغاربيـــــــــــة الذي احتضنته العاصمة الموريتانية نواكشوط والـــــــــــــذي استمر يومين وركز على مسألة التنسيق الأمنـــــــــــــي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة فضلا عن الهجرة السرية، وإن ركز بشكل خاص على مواجهة تنامي خطر الجماعات الإرهابية في المنطقة.

وتزامنت تصريحات جون ماري بوكل من جهة أخرى مع رد لوزير الداخليـــــة نور الدين يزيد زرهونـــــــــــــي والذي أكد فيه أن الجزائر رفضت طلبا فرنسيـــــــــــــــا وبريطانيا باستغلال أراضيهـــــــــــــــــا لرصد ومحاربة تنظيـــــــــــــــم القاعدة، ، وقال نور الدين يزيد زرهوني أن دول المنطقة قادرة على محاربة الإرهاب بنفسها دون الحاجة إلى آخرين.

وخلافا لمحـــــــــــــاولة ربط وزير الدفـــــــــاع الفرنســـــــــي بين المقترح الجديـــــــــــد الـــــــذي تقدمت بـــــــــــــــه باريس للـــــــــــدول المغاربيـــــــــــــة ونتائج لقاءات مجموعة 5+5 [1]التـــــــــــــي تضم دول المغرب العربي الخمســـــــــــــة وإسبانيا وفرنســـــــــــــا والبرتغال و إيطاليـــــــا و مالطـــــــــا ، فإن للعديد مـــــــــــن المراقبين الملميـــــن بهذا الملف رأي أخـــــر بحيث اعتبروا بأن محاولة فرنســـــــــا إيجاد موطأ قدم لعساكرها وأجهزتهـــــــــــــا الأمنية بمنطقة المغرب العربي ، يندرج ضمن سعي الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي" لاستغلال الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة الأمريكية التـــي سعت طويلا من أجل إقناع دول المغرب العربـــــــــــي باحتضان قاعدة "أفريكوم" العسكرية على أراضيهـــــــــــــا، والتي ذهبت بها مؤقتا إلى جزيرة صقلية الإيطالية وهذا يبرز محاولة فرنسية لملء هذا الفراغ ، علما أن الجزائر كانت قد رفضت بشدة أي وجود عسكري أجنبي على أراضيه ونفس الموقف اتخذته ليبيا أيضا.

المطلب الثالث

المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية

[1] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ،ص .99 .

كان المنظار الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي طيلة عقود فترة الحرب الباردة محكوما بمحددات الصراع شرق غرب بعد أن شكلت هذه المنطقة (المغرب العربي) نقطة انطلاق إستراتيجية حاسمة لدول الحلفاء في مواجهة دول " المحور " خلال الحرب العالمية الثانية [2] .

وتبدو غلبة البعد المتوسطي للأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بارزة في المنظور الاستراتيجي الأمريكي ، حيث أن عاملي " التهديد " و " الخطر " المحتملين من منطقة المغرب العربي عن " مركز " المصالح الحيويّة و المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من آسيا ، الشرق الأوسط الخليج أمريكا اللاتينية و الكرايبب .

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى رسم خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية الحيوية في العالم ، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث دوائر ، إحداهما تضم شمال إفريقيا وتمتد من الدار البيضاء غربا إلى القاهرة شرقا ، و هو مقسم إلى جزئين :

– إحداهما شرقا يضم مصر وليبيا التي ظلت تستمد أهميتها الإستراتيجية من طابعها التهديدي و مواردها النفطية المدرجتين ضمن النواة المركزية ، حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية مصالحها و تأكيد زعامتها فيها و يصدق الأمر على مصر بالدرجة الأولى باللجوء إلى كل الوسائل بما فيها العسكرية منها .

– أما الجزء الثاني الواقع غربا، فيضم كلا من تونس، الجزائر و المغرب، حيث لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها أي تهديد مباشر لمصالحها الحيوية مما يستبعد اللجوء إلى عمليات عسكرية،

وتأتي موريتانيا جنوبا حيث بداية المجال الذي تقل فيه الاهتمامات الأمريكية [1] .

وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم ، قد ظهرت مع الخطاب الاستراتيجي التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2 أوت 1990 قبل أن تواصل إدارة الرئيس بيل كلينتون النهج نفسه ، و مع ذلك فان منطقة المغرب العربي ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة " ثانوية جدا " في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية * .

---

(2) Richard Parker, ***la politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition*** (Paris : s/ direct de bassma kodmani – darwish , IFRI 1990), pp, 361 363.

(1) François Soudan , ***le Maghreb Vu des états unis*** (jeun Afrique, no 1770 , 14 décembre 1994) , pp 14-19.

* هذا الطرح يؤكده تقرير حول " أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية " الذي نشرته كتابة الدولة في بداية التسعينات حيث لم يشر إلى منطقة المغرب العربي إلا من خلال الإشارة إلى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا عام 1986 ، نزاع الصحراء الغربية و التدخل الليبي في تشاد ، و قمة بيريز مع الحسن الثاني عام 1986 وما عدا ذلك لم يشر التقرير إلى منطقة المغرب العربي كمنطقة إستراتيجية .

وعلى حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريشارد باركر richard Parker و الذي يؤكد أن " الدبلوماسية الأمريكية " لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات ، وباستثناء ليبيا ، فان حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين و تحولهم من مناطق البؤر النشيطة مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أخرى [2].

وكمؤشر لذلك ، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية (A.I.M.S) يشكلون اقل من واحد على عشرة 10/1 من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط (MESA) أو جمعية الدراسات الإفريقية (ASA)[3] .

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ظل ولا يزال متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) [4]، في بداية التسعينات ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004 ، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق–أوسطية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا .

وفي غياب مصالح إستراتيجية أمريكية مباشرة في المغرب العربي ، و على الرغم من ارث ضعف الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي في هذه المنطقة خلال فترة الحرب الباردة و ما بعدها – مقارنة بمنطقتي الخليج و الشرق الأوسط – برزت عدة عوامل إقليمية و دولية منذ منتصف التسعينات ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي و فقا للرهانات التالية :

1– الرهانات الجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي :

– **ضمان استقرار البيئة الأمنية الأوروبية و المتوسطية :** باعتبار أن منطقة المغرب العربي تشكل امتداد طبيعيا لها ، و يشكل أي توتر في جنوب حوض المتوسط تهديدا مباشرا لكل المنطقة المتوسطية بما فيها أوروبا ، حيث المصالح الأمريكية المباشرة بالإضافة إلى كون أوروبا الواجهة الإستراتيجية والحضارية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية من جبهتها الشرقية ، فأي تهديد امني

---

[2] Richard Parker, op. cit., p.335.

[3] انظر الترجمة العربية لمحاظرة الخبير الاستراتيجي وليام زرتمان بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي .مصالح و آفاق " و التي ألقاها بالمعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 28 ماي 2000

William zartman, ***The United states and the Maghreb iterests and perspectives*** conférence in May 28 th 2000 national Institute for global stratégique studies –INSEG - ALGERS

[4] مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخ الاطلاع على الموقع 2009/08/27
http://arabic.tunisia.usembassy.gov

بأبعاده " الثقيلة " و" الخفيفة " hard , soft Security من الجنوب نحو الشمال يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية رغم هامش التنافس الأمريكي الأوروبي في المنطقة و في العالم [1].

وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرهان الأمني المتوسطي ضمن الرزنامة الإستراتيجية للحلف الأطلسي و ما يعرف بإطار" الحوار المتوطسي "[2]. و يعتبر انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي أولا إقرارا بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة أو دول بعينها و لقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن ذلك خلال زيارته الأولى لمقر الحلف بان هذا الانضمام يدعم السلام ويقرب وجهات النظر بين جميع الإطراف المعنية .

- **الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية :** بمناطق الشرق الأوسط ، الخليج ، قزوين ، إفريقيا جنوب الصحراء وصولا إلى المحيط الأطلسي ، وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية أوروبا إفريقيا واسيا . فهناك ترابط استراتيجي من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مرورا بالسور يس ، البحر المتوسط ، قناة السويس فالشرق الأوسط والخليج العربي ، حيث تعتبر كلها منافذ أمنية هامة متواصلة لأي تحرك لوجيستيكي استراتيجي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية .

علما أن ما يقارب 90 % من القوات والعتاد العسكري لـ " الحلفاء " خلال حرب الخليج الثانية 1990-1991 عبرت عبر مياه البحر الأبيض المتوسط [1] و يشكل ساحل دول المغرب العربي أهمية إستراتيجية كبيرة في تامين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات والعتاد العسكري للأساطيل الأمريكية و حلفائها الاستراتيجيين (الدول الأوروبية) .

- **ضمان استقرار المنطقة:** و تهدف من خلاله إلى تفادي أي توتر إقليمي يشوش على المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية الأمريكية فيها أو يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه أو التخلص منه. و يشكل الموقف الأمريكي من إدارة نزاع الصحراء الغربية أحسن مثال على ذلك .

حيث يعتبر الأمريكيون أن خيار النزاع المسلح المحتمل بين المغرب وجبهة البوليساريو بدرجة اكبر بين المغرب و الجزائر من " الخطوط الحمراء " التي لا يجب بلوغها مهما تصاعدت حدة التوتر

---

[1] عبد النور بن عنتر مرجع سابق ص 140 .

[2] انظر إلى الترجمة العربية لمحاضرة الخبير الاستراتيجي أيان ليسر بعنوان " دور ومركز المغرب العربي و حوض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية " و التي ألقاها بالعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 26 أكتوبر 1999 :

Ian . Lesser ***the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states*** (conference in October 26 th 1999 national institute for global strategic studies INESG 6ALGERS) ,p.2. .

[1] Ian Lesser ***the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states,****op.cit.,p*3.

في المنطقة . و يعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر و المغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار منطقة المغرب العربي .

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظور جيواستراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي و الجزائر بالتحديد في التقرير الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول" الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي وعشرون " حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا ، التي تشهد حاليا تحولات كبرى .

" الولايات المتحدة الأمريكية لها اهتمام بالغ في دعم الاستقرار والازدهار في شمال أفريقيا ، وهي المنطقة التي تشهد تغييرات هامة. ونحن نسعى لتعزيز علاقاتنا مع المغرب وتونس والجزائر ، وتشجيع الإصلاح والانفتاح السياسي والاقتصادي لليبيا والتي لا تزال تعتبر دولة تشكل مصدر قلق بالنسبة للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الرغم من أن الحكومة الليبية قد اتخذت خطوة هامة إيجابية بعيدا عن دعمها للإرهاب من خلال قضية لوكربي وتسليم المشتبه فيهم المشتبه بهم، تم تصميم سياستنا تجاه ليبيا لتشجيع ليبيا على الكف تماما عن دعم الإرهاب وعرقلة جهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل" [2]

– تنفيذ الرزنامة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في ترقية الدور الاستراتيجي لمنطقة و دول المغرب العربي في مجال " الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب " ، حيث تعبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم " القاعدة " و الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و العمق الإفريقيين [1]

---

[2] the national security strategy of the united states of America , ***office of the president*** . (Washington D.C : white house) , February 2000 .

[1] إدريس لكريني ، " مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية " ***العرب و العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 2002)، ص. 284.

كما تعتبر الجزائر والمغرب _بحكم تجربتها في مكافحة هذه الجماعات_من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب و يؤكد هذا الرهان الأمريكي جورج و بوش قائلا أن أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب [*].

وتراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب حيث لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكا صريحا وقد شكلت التحولات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر [**] عاملا حاسما في رسم المنظور الأمريكي للشراكة الإستراتيجية مع دول منطقة المغرب العربي في مجال مكافحة الإرهاب كما ساهم هذا العامل بشكل كبير وحاسم في إعطاء دفعة جديدة لمسار الشراكة بين منضمة الحلف الأطلسي و الجزائر منذ عام 2002[(2)].

وفي تقرير سري قدمه المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية سي أي أي جورج تينيت George TENET للرئيس الأمريكي جورج واكر بوش يوم 15 سبتمبر 2001 مباشرة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تحت عنوان " الذهاب إلى الحرب " في مجال الإستراتيجية الأمريكية لضرب معاقل القاعدة و مكافحة الإرهاب ، ذكر تينت لائحة لعدد من وكالات مخابرات الدول العربية التي يمكن التعاون معها في هذا المجال و هي مصر الأردن الجزائر [(1)].

ويمكن تفسير ارتقاء الدور الاستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بمتطلبات هذا العامل الجديد الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب الذي اقترن مع الرهان الاقتصادي الأمريكي في هذا البلد لا سيما في مجال الطاقة و منطقة المغرب العربي ككل وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التحولات التي تشهدها الجزائر تتزامن مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية

---

[*] جاء هذا في رسالة تهنئة بعث بها الرئيس الأمريكي جورج واكر بوش للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 03/ جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 لاستقلال الجزائر .

[**] تعتبر دول المغرب العربي من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب pan-sahel initiative منذ عام 2003 و التي تظم كلا من الجزائر و المغرب و تونس و موريتانيا و النيجر و تشاد و مالي و السينيغال . و تنظم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول وكانت أول قمة لمسؤولي الدفاع في إطار عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت بألمانيا و حسب المصادر الأمريكية صحيفة نيويورك تايمز عدد 11 ماي 2004 فان الولايات المتحدة الأمريكية خصصت 125 مليون دولار " التأهيل الأمني " لدول المغرب العربي و الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب ، يمتد لغاية 2010 .

(2) yahia zoubir , ***the maghreb states and the united states after 9/11*** :(a problematic relationship , in Sigrid faith Hamburg Germany , deutschesorient –institute , 2003) , pp 167-170.
www.manevision2010.org/document/tp3-studie

(1) بوب ودوود ، ***بوش محاربا*** (السعودية : مكتبة العبيكان تر , سمير القاضي ، 2003) ،ص. 112.

على إيجاد شركاء جدد في كفاحها الشامل ضد الإرهاب اخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية[2] و تعتبر الجزائر في هذا المجال من اكبر الدول استجابة لهذه المواصفات .

الرهانات جيو – اقتصادية حيث تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينيات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1995_1996_1997 كما سيتبين بالتفصيل في الفصل الثاني و تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على موارد النفط والغاز في كل من الجزائر و ليبيا _ بعد تحولات الانفراج الليبي في فيفري 2004 [2] ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط [3]والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج .

وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية بما في ذلك كادات لإدارة التنافس مع أوروبا و فرنسا تحديدا في منطقتي البحر الأبيض المتوسط و المغرب العربي كما تشكل السوق الاستهلاكية المغاربية –حوالي 100 مليون نسمة – احد رهانات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة و هو يفسر إطلاق مبادرة ايزنستات في جوان 1998 وبعدها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط _mepi_منذ2002 [4]والتي أخذت أبعادا اقتصادية و سياسية و ثقافية ويهدف هذا التوجه الأمريكي الاقتصادي إلى محاولة حقيقة العديد من الأهداف الحيوية .

– إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغاربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من المغرب والجزائر وتونس من جهة ثانية.

– التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث صرح "إيزنستات" في هذا الصدد: "نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة"[1]. التأكيد على

---

[2] تصريح مندوب نائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط philo L . dibble خلال زيارته للجزائر يوم 26 جوان 2004 .

[2] عبد الله تركماني، " كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات " 2009/02/12 ص3 .
www.ahewwar.org/deat/shouw.art.asp

[3] شريط عابد ، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد العشرين،" ***بحوث اقتصادية عربية***،ع . 39(أوت 2007)، ص.48.

[4] تكلفة اللامغرب، "هدر للإمكانيات وخسارات لفرض إستراتيجية،" ***الوفاق العربي***، ع .92،(تونس فيفري 2007) ، ص ص 42-43.

[1] سمير صارم، ***أوروبا والعرب من الحوار...إلى الشراكة*** (دمشق : دار الفكر، ط .1، أبريل2005)،ص .364.

الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة .

– محاولة إقامة قواعد عسكرية دائمة في منطقة شمال إفريقيا انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي لـ"القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية دائرة حركتها التدريبية واللوجستية والهجومية. وأتت الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد قبل مغادرة الوزارة، وهو قرار كان موضع جدل حادّ مع قيادات عسكرية تحفظت على الخطوة. وتشمل دائرة تدخل "أفريكوم" أو "أفريك كوماندمينت"[2].

وتعتبر "أفريكوم"التي انشات بقرار من الرئيس جورج ووكر بوش 2007"[3] آلية أساسية بالنسبة للطرف الأمريكي في إدارة المناورات الدورية والمنتظمة بين قوات من البلدان المغاربية وقوات أميركية*، وهي مناورات تجري عادة في البلدان المُطلة على الصحراء الكبرى حيث مسرح عمليات "القاعدة". وستُشرف "أفريكوم" في المستقبل على تلك المناورات وتُخطط لها وتُؤطرها. ويمكن اعتبار هذا "التقليد" إحدى ثمار تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، التي قررت الإدارة الأميركية في أعقابها شن حرب وقائية على الإرهاب على بعد آلاف الكيلومترات عن أراضيها.
وتعتبر افريكوم وسيلة لعزل فرنسا عن منطقة الساحل الإفريقي حيث أن فرنسا تشعر بالضيق من التمدد العسكري الأميركي في شمال أفريقيا على رغم التوجه الأطلسي لرئيسها الحالي. ولعل هذا ما يجعل المنافسة بين الأميركيين والفرنسيين في هذه المرحلة الجديدة تكتسي أبعادا مختلفة عن الماضي إذ أنها مُركزة على الإقتصاد. وأول ما يتبادر إلى الذهن هو المطامع النفطية الأمريكية إذ أن 15 بالمائة من واردات الولايات المتحدة من النفط تأتي من القارة الأفريقية. ويُرجح الخبراء أن يرتفع الاعتماد على النفط الأفريقي إلى 25

---

(2) رشيد خشانة" القيادة الأميركية لأفريقيا "أفريكوم" الأهداف والدوافع والتحديات " ص ص 1-2 .2008/11/12
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(3) عمر نجيب " افريكوم الأسس البدايات والتوابع "***جريدة المتوسط*** العدد 295، الإثنين، 22 نوفمبر 2010
http://www.mutawassetonline.com/files/3684-2-qq---.html

* ولقد نظمت المغرب مناورات عسكرية مشتركة مع نظيرتها الأمريكية في منطقة رأس درعه وبتارودانت في الجنوب المغربي وفي مدينة القنيطرة، وتحمل هذه المناورات اسم" الأسد الإفريقي2010 "وتستمر إلى غاية 4 جوان 2010، وشارك في هذه المناورات 850 جنديا أمريكيا قدموا إلى طانطان من قواعد عسكرية في أوروبا وأمريكا وفيما أدرجت المغرب هذه المناورات العسكرية التي تدوم شهرا ونصف، في إطار تعزيز التنسيق والتعاون العسكري بين المغرب وأمريكا ، فإن مراقبين يرسمون علامات استفهام وتعجّب .

بالمئة والسيطرة على منابع البترول الإفريقي الذي يشكل حوالي 25% من المخزون العالمي خصوصاً مع استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي و مشكلة إيران) . وتهدف افريكوم إلى :

– تحجيم النفوذ الصيني والهندي للاستحواذ على البترول الإفريقي.

– احتواء أي تصاعد أو وجود للقوي المعادية لأمريكا سواء من جانب بعض الدول الإفريقيه أو المنظمات الإرهابية بالمقياس الأمريكي.

وبعد محاولات عديدة لتركيز مقر القيادة الإفريقية للقوات الأميركية في بلد مغاربي أو مُطل على الصحراء الكبرى، انطلق العمل من المقر الحالي في شتوتغارت بألمانيا بوصفه المقر الدائم حيث ترفض الجزائر تركيز أو إقامة قواعد عسكرية في المنطقة معتبرة ذلك مساسا بالسيادة الداخلية لبلدانها.

المطلب الرابع

التوافق والتنافس الاستراتيجي الفرنسي _الأمريكي في المغرب العربي

1_سيناريوهات صراعية مطروحة في الإستراتيجية الغربية

على الرغم من غلبة الإطار الصراعي جنوب _جنوب التي تبقى نزاعاته الإقليمية في الميدان أكثر احتمالا من سيناريو المواجهة شمال _جنوب وهو الطرح الذي تؤكده في منطقة المغرب العربي مؤشرات التصعيد في إدارة نزاع الصحراء الغربية إلا أن استخدام القوات العسكرية لدول المغرب العربي منفردة أو مجتمعة في إطار نزاع مع الدول الشمال[1] يبقى سيناريو واردا ومجرد طرح هذا الاحتمال في رزنامة السيناريوهات الغربية يكفي لإثارة مخاوف دول شمال المتوسط من هذا التهديد المحتمل _من المنضار الغربي _ لاسيما في حالة بروز أنظمة معادية في المغرب العربي وهنا يبقى سيناريو صعود الإسلاميين إلى السلطة من بين الاحتمالات المغذية لمخاوف الدول الغربية التي تخشى تأثير هذا المعطى الصراعي على الخريطة الإستراتيجية للمنطقة ويمكن تحديد هذه السيناريوهات المطروحة في الخيال الاستراتيجي الغربي على النحو التالي :

1_احتمال بروز توتر صراعي شمال_جنوب من خلال سيناريو اندلاع نزاع بين قوة عسكرية مغاربية موحدة مع قوة اورو متوسطة وإذا ما تغيرت المعطيات السياسية الداخلية و الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي في اتجاه التكتل _ ولو على المدى البعيد _ فان هذا السيناريو يبقى احتمالا مطروحا لا يمكن إقصاؤه في الحسابات الإستراتيجية الغربية.

---

(1) yahia.zoubir , ***American foreign policy in the maghreb : conflicting us interests in promoting democracy , containing radical Islamism , and assuring regional stability " in mondialisation et security pour tous on insecurity partagée ?*** (Algiers: edition ANEP, 2003), p. 181-182.

وهنا يمكن أن تدرج مخاوف اسبانيا من عودة المغرب من مركز تفاوضي استراتيجي قوي للمطالبة باسترجاع أراضي سبته و مليلية كما أن ليبيا لم تخف إلى غاية انفراج علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في مطلع 2004[1] ففي نفس العام الولايات المتحدة وليبيا تفتحان مكاتب لرعاية المصالح في عاصمتي البلدين، وواشنطن تخفف من عقوبات انتقال المسؤولين الليبيين.

وفي 23 مارس من نفس العام القذافي يقابل وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي في طرابلس، وهو اللقاء الأول له مع مسؤول أمريكي خلال 30 عاما[2]، إضافة إلى رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى مكاتب اتصال في نفس الشهر. وبعده الولايات المتحدة ترفع بعض العقوبات الاقتصادية في سبتمبر 2004 .

واتبعت واشنطن هته السياسة تجاه ليبيا بإعلانها أنها ستعيد كامل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحذف اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 2006 و هذا اعتبره الليبيون مكسبا ايجابيا نحو رجوع ليبيا إلى الساحة الدولية [3].

ويعتبر تاريخ 30-6-2006 مؤشراً إيجابياً على بداية التحسن الحقيقي في العلاقات ، خاصة بعد رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى السفراء (زيارة نوغروبونتي، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى طرابلس2007- 04 -16 [4].

أما في عام 2008 وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس تعقد مباحثات مع نظيرها الليبي عبد الرحمن شلقم، في أول اجتماع من نوعه منذ 36 عاما. ثم تتوصل البلدين إلى صفقة تعويضات لعائلات ضحايا حادث لوكربي التي حدثت خلال الثمانينيات [1]

---

[1] ديريك فاندويل " **العلاقات الليبية الأمريكية** " المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر المحاضرة الشهرية السادسة عشر للموسم الثقافي ، 2005) ، ص ص 6-7.

[2] العلاقات الليبية الأمريكية في سطور 05 سبتمبر 2008
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news

[3] الهادي شلوف "عودة العلاقات الليبية الأمريكية هل هو الرهان علي الديمقراطية أم هو الاستثمار الأمريكي للدكتاتوريات العربية " 2010/11/19 ص 1 . http://www.libya4ever.com/

[4] سعيد الجهاني " العلاقات الأمريكية الليبية " 26 جوان 2008 ص ص 2-3 .
http://smj-2076.maktoobblog.com

ويرجع البترول الليبي للتدفق نحو الطرف الأمريكي وهذا كان جليا في حضور ممثلي الشركات النفطية الأمريكية الاجتماع الذي عقد بين الدولتين مطلع 2003 لتسوية أزمة لوكاربي و إتمام صفقة تخلي ليبيا عن ما يسمى أسلحة الدمار الشامل و إظهار النوايا الجيدة والحسنة تجاه العالم الغربي مقابل شطبها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب وهذا ما حصل .

وتعتبر فرنسا كذلك من أكثر الدول الغربية تفاعلا مع هذا السيناريو وذلك لاعتبارات تاريخية استعمارية و ديمغرافية الهجرة تربطها بدول منطقة الغرب العربي و في هذه الحالة فان مغربا عربيا متكتلا يمكن أن يشكل قوة ردعية حقيقية في المنطقة ضد قوة معتدية محتملة من الخارج [2].

2 _احتمال اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط بحيث يشكل فيها المغرب العربي جبهة خلفية رادعة خاصة في حالة مشاركة مصر التي لها امتدادات إستراتيجية طبيعية غربا نحو المغرب العربي ، مما يعطي النزاع العربي – الإسرائيلي بعدا قوميا و حضاريا شاملا يفتح المجال لمشاركة عسكرية مغاربية[3].

ويؤيد طرح هذا السيناريو الصراعي الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي مارك هيلر Mark Hiller الذي يعتقد أن احتمالات التوتر الأمني في حوض البحر المتوسط ليست مطروحة في إطار شمال جنوب أو جنوب جنوب بقدر ما هي مطروحة في إطار جنوب شرق جنوب شرق الصراع العربي الإسرائيلي و جنوب غرب جنوب غرب منطقة المغرب العربي [4].

ومما يلاحظ في هذين السيناريوهين المطروحين توافق المصالح الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية في التصدي لتهديد الجنوب ولو أن الأوربيين يبدون أكثر عرضة لهذا الخطر المحتمل بحكم عامل التقارب الجغرافي بين جنوب أوروبا و شمال إفريقيا حيث لا يفصل ضفتي المتوسط في مضيق جبل طارق أكثر من 12 كلم فيما لا تبعد ايطاليا عن تونس سوى بـ 150 كلم ومن هذا المنطلق تنظر الدول الغربية للتهديد الليبي إزاء كل من ايطاليا اليونان أو مالطا بنفس المستوى الاستراتيجي [5].

3_ إلى جانب عوامل التهديد باندلاع نزاع في إطار شمال _ جنوب أو جنوب _شرق جنوب _شرق تحت ضغط بؤر التوتر السياسية و الثقافية و التاريخية و الحضارية بين العالم المسيحي _ اليهودي من جهة و العالم العربي _الإسلامي من جهة أخرى فان خطر الجنوب على الشمال _ كما يراه الأوروبيون و الأمريكيون _ قد يكون نتاج إطار توتر صراعي جنوب جنوب نزاعات إقليمية حدودية

---

(1) كمال إبراهيم علاونة "تنظيم العلاقات الليبية الأمريكية الجديدة وفق اتفاقية 14 آب 2008" ص 1.
/http://www.israj.net/vb/t259

(2) Hatem Ben Salem , ***le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen*** , op. cit., p 27 .

(3)Ibid., pp. 27-28.

(4) La méditerranée au centre de la problématique des rapports entre l' UE ***et l OTAN***, la tribune, op. Cit ., pp 12-13.

(5) revue de ***l OTAN*** , janvier – Août , 1997 , pp 26-29.

توترات سياسية داخلية و نزاعات عرقية اضطرابات ديمغرافية و اقتصادية و تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية

ويعتبر نزاع الصحراء الغربية من أكثر بؤر التوتر الإقليمية إثارة لهذه المخاوف لدى الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء لما يشكل من تهديد كبير للاستقرار في المنطقة باعتباره يجر اكبر قوتين فيها الجزائر و المغرب إلى المواجهة بمجموع قوات عسكرية يفوق 322الف رجل 124الف للجزائر و198الف للمغرب مع مستوى تسليح كبير للبلدين _ كما سيتبين لاحقا _ وهو ما يؤثر مباشرة على استقرار المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية الكبرى للدول الغربية في هذين البلدين وبالتالي منطقتي المغرب العربي و الحوض الغربي للبحر المتوسط .

وهكذا يمكن التوصل إلى محصلة مفادها أن كل السيناريوهات الثلاثة المحتملة لإشكال الصراع شمال _جنوب أو جنوب _ شرق _جنوب _شرق أو جنوب _جنوب تشكل مصدر قلق لدول الشمال التي تسعى حاليا لاستيعاب منطقة المغرب العربي استراتيجيا في إطار الحوار الأمني _ المتوسطي بالنسبة للأوروبيين و الحوار الأطلسي بالنسبة للأمريكيين تحسبا لكل المخاطر و التهديدات المحلية و الإقليمية المحتملة من المنطقة .

4 _ رهان التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة المغرب العربي يشكل هذا الرهان الاستراتيجي احد نقاط التقاطع و التوافق الفرنسي _ الأمريكي في المنطقة بحيث تشترك الرؤية الإستراتيجية لكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبار رهان التوازن الإقليمي بين دول المغرب العربي احد الشروط الأساسية لضمان استقرار المنطقة وذلك من خلال الحيلولة دون اختلال التوازن لصالح قوة محورية مهيمنة تتكتل حولها المنطقة .

ويتوافق المنظوران الاستراتيجيان الفرنسي و الأمريكي لهذه المنطقة في التعامل مع الجزائر و المغرب تحديدا باعتبارها محور هذا التوازن الإقليمي مما يؤكد إدارة هذا الرهان الاستراتيجي التوازني عبر مسار و تطور العلاقات الجزائرية _ المغربية من جهة و علاقة كل من فرنسا و الولايات المتحدة مع الجزائر و المغرب على المستويين العسكري و السياسي من جهة أخرى وقد انعكس هذا المنظور الاستراتيجي على إدارة حجم ونوع المبادلات العسكرية مع كل من الجزائر و المغرب و كذا إدارة نزاع الصحراء الغربية بحيث أن هناك توافقا فرنسيا _أمريكيا على ترجيح خيار تعاون عسكري و تسوية للنزاع الصحراوي وفق معادلة لا تساهم في اختلال التوازن الإقليمي بين المغرب و الجزائر علما أن فرنسا تبدو أكثر استعدادا لتعزيز المركز التوازني للمغرب من منطلق رؤيتها أن ميزان القوى الاستراتيجي الراهن في المنطقة هو لصالح الجزائر .

وفي هذا الإطار من الحسابات الإستراتيجية تلتقي مصالح الدول الغربية الأمريكية والفرنسية بالخصوص في هامش كبير من التوافق من خلال ضمان استقرار هذه المنطقة و تفادي أي نزاع إقليمي أو توتر سياسي آو اجتماعي داخلي قد يؤدي إلى زعزعته[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى توفر هامش مناورة اكبر للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع فرنسا في إدارة بؤر التوتر و التعامل مع رهان الاستقرار في منطقة المغرب العربي بحكم عامل القرب الجغرافي الذي يجعل جنوب أوروبا أكثر المناطق عرضة للتهديد الأمني _الخفيف و الثقيل _ في حالة نشوب أي توتر في أو منطقة شمال إفريقيا ويمكن إسقاط هذا التحليل على تصادم الموقفين الفرنسي و الأمريكي في مطلع الأزمة الجزائرية خلال السنوات الأولى لبداية التسعينيات.

وإذا كان التركيز فيما سبق على مفهومي الخطر و التهديد من المنظار الاستراتيجي الشمالي الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا الجنوبية و فرنسا تحديدا استجابة لمتطلبات هذا البحث الذي يتناول الرؤية الإستراتيجية الأمريكية و الفرنسية للمنطقة فان تهديد و خطر الشمال على دول الجنوب يبقى من الانشغالات الكبرى لدول المغرب العربي التي تسير بخطوات حذرة في إطار الشراكة الاورومتوسطية و الحوار المتوسطي الأطلسي لا سيما في المجال الأمني الاستراتيجي بحكم مخاوف الهيمنة و السيطرة الإستراتيجية التي بدأت تنتاب دول الجنوب من دول الشمال بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة و تراجع عوامل الصراع شرق_غرب لحساب إطار صراعي شمال_جنوب .

2- مظاهر التنافس الاستراتجي في البحر الأبيض المتوسط

إن تحول "بؤرة المخاطر" إلى "الجنوب" مع نهاية عهد الحرب الباردة، بعد أن كان مركزها في وسط وشرق أوروبا، جعل دول جنوب أوروبا المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر قلقا على استقرار الحوض المتوسطي، لاسيما من جبهته الجنوبية بحكم التقارب الجغرافي (من 15 كلم إلى 700 كلم) والاتصال التاريخي والثقافي بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط ومن هذا المنطلق فإن الرؤى الإستراتيجية بين الدول الأوروبية (الجنوبية خاصة) والولايات المتحدة الأمريكية، تحمل هامشا معتبرا من "التصادم" في المجال الأمني لحوض البحر الأبيض المتوسط.

فالخبراء الأمريكيون ينظرون إلى حوض المتوسط، بالدرجة الأولى من جبهته الشرقية، وتحديدا عبر اليونان وتركيا وكذا منطقة البحر الأسود، ويعتبرون البحر المتوسط ك "جسر" نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج حيث تتمركز المصالح الإستراتيجية الأمريكية من خلال حماية إسرائيل وضمان إمدادات النفط [2].

---

[1] وثيقة الأمن القومي الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض بتاريخ 20 مارس 2006: الرئيس اوباما الفقرة الخاصة بالنزاعات الإقليمية 2010/11/19 ص 6 .

http://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc

[2] Remy LEVEAU. " Etats-unis - Europe - Maghreb : nouveaux champs de forces," le banquet, No.16,2001.

أما بالنسبة للخبراء الأوروبيين، لاسيما بالنسبة لفرنسا وإسبانيا، فإن الرهان الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط يعني بالدرجة الأولى المنطقة الغربية وتحديدا منطقة المغرب العربي التي تربطها بدول جنوب أوروبا، جسور جغرافية، تاريخية وثقافية [1]

– تعتبر فرنسا بحكم علاقاتها التاريخية وجوارها الجغرافي مع دول جنوب المتوسط أكثر "حساسية" للأمن المتوسطي الغربي، إذ أن أي زعزعة للاستقرار في الجنوب تهدد استقرارها في ظل وجود قنوات سريعة لانتقال آثار التوترات إليها.

وفي المقابل يستجيب انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بأمن المنطقة أكثر لمتطلبات حماية مصالحها الاقتصادية وحساباتها الإستراتيجية الموسعة وغير المباشرة حماية الاستثمارات، ضمان استمرار تدفق تموينات النفط عبر المتوسط، ضمان أمن واستقرار الأنظمة السياسية المنسجمة مع مصالحها في المنطقة

ونظرا لعامل البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط فإن مفهوم "الخطر الأمني" بالنسبة للأمريكيين يحمل مدلولا مختلفا ومضامين إستراتيجية متباينة مقارنة بما يعني فرنسا فالأمن المتوسطي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر عنصرا حيويا "وسيطا" وغير مباشر لضمان استقرار إستراتيجيتها الموسعة الممتدة بين البحر المتوسط غربا والشرق الأوسط والخليج شرقا، أما فرنسا فإن أمنها الاستراتيجي "العضوي؛ مرتبط مباشرة باستقرار نافذتها الجنوبية المطلة على حوض المتوسط[2].

– و هكذا تم التسليم ب "سيناريو" التنافس الأمريكي – الفرنسي في حوض المتوسط، فإن يبدو أكثر اتساعا بالنسبة للولايات المتحدة "la menace – " هامش الحركة مع عامل "الخطر الأمريكية مقارنة بفرنسا، ويبقى لهذا المنظار الاستراتيجي أنصار في فرنسا مما يفسر انتقادهم لـــ "تثاقل" السياسة الأمريكية تجاه أحداث الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات وتعاملها مع الإسلاميين، مما أثار قلق الفرنسيين في بداية الأزمة [3].

هذا الاختلاف في المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، و رغم أهميته في تقسيم المهام الإستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، يبدو اليوم مصدر حرص من الأوروبيين والأمريكيين لتغليب هامش التقاطع والتكامل الاستراتيجي في

---

(1) F. Stephen LARRABEE, "La Sécurité dans le bassin méditerranéen: Nouveaux défis et nouvelles taches", Revue de L'OTAN, Mai 1996,P.27

(2) Capitaine De Vaisseau coustilliere,"sécurité enation ou compétition"(Paris : conférence du 27 février 2003 à l'Hôtel national des Invalides, au profit du Trinôme ***Education nationale Défense de l'académie***.

(3) Philip GOLUB, ***" Etats Unis- Algérie: les Ambiguïtés d'une politique," cahiers de l'orient***,(Paris, 4eme Trimestre 1994, 1er trimestre 1995), pp203-193.

أغلب مناطق العالم لتفادي الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تشكو من غياب إستراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلتها الاقتصادية[1] .

ويؤكد الخبير فالإستراتيجية F. Stephen Larrabee* ستيفان لارابي أن "الخلافات لم تعد مبررة ولا معنى لها ، لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الإستراتيجية في أوروبا، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا وحتى آسيا الوسطى بدأت تتصل ببعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي المتكامل إلى عدة مناطق إقليمية ، بحكم التفاعلات السريعة بينها ، وهو ما يجعل كذلك تقسيم المهام.(الإستراتيجية في نفس الحكم[2].

وحسب ستيفان لارابي فالحرب البوسنية أثبتت قدرة الأزمات على الانتشار بالشكل الذي يمس بالمصالح الكبرى للحلفاء الغربيين كما أكدت كذلك صعوبة إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في نزاع يهدد مصالح حلفائها الرئيسيين[3]. وبنفس المنطق فإنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل ما يجري في شمال إفريقيا بسبب التأثيرات المحتملة لتفاعلات المنطقة على الدول الأوروبية المجاورة وكذا امتدادات هذه التأثيرات إلى المس بمصالح كبرى في الشرق الأوسط ومصر تحديدا .

ويؤكد هذا الطرح أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت نوعا من التفتح الاستراتيجي على أوروبا، عندما فتحت المجال للمشاركة الأوروبية – الاقتصادية منها بالخصوص في تشجيع مسار السلام في الشرق الأوسط، وهناك أصوات أطلسية بدأت تدعو إلى وضع إستراتيجية جديدة لضمان الأمن في منطقة الخليج، بفتح المجال للمشاركة السياسية، الاقتصادية والعسكرية لأوروبا[4] .

ويذهب بعض الخبراء إلى التأكيد أن " الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حلقة الوصل و الربط الإستراتيجية الضرورية بين دول أوروبا الجنوبية من جهة وبين هذه و تركيا من جهة أخرى" و أنه لا توجد قوة جامعة أخرى تعوض الأمريكيين في هذا الدور العسكري لا سيما في ظل غياب التوافق الاستراتيجي الأوروبي [5] كما أن حساسيات الزعامة و اختلاف الأولويات الإستراتيجية بين الدول الأوروبية ذاتها في حوض البحر المتوسط يفتح المجال إلى حد الآن للصدارة الأمريكية بالمنطقة.

---

(1) Pierre marie De Lagorce, ***" quand l'Europe refuse une défense européenne***," le monde diplomatique,(juillet 1997),pp.10-11.

* خبير استراتيجي ومحلل سياسي"RAND Corporation : "راند آوربورای‌شن"

(2) Stephen. Larrabeef, op.cit.,p.30.

(3) Ibid ., P. 30.

(4) Jaques WALCH, " L'Union européenne et les affaires de sécurité ,"Défense nationale, décembre 1998, pp.155-158.

(5) Carlos GASPAR, l'Europe et le moyen orient à la croisée des chemins, revue de l'OTAN, vol.42-no 5 octobre 1994. p.26-30.

وحسب خبير "راند كوربورايشن" أيان ليسر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب أوروبا بدور امني أكبر في دائرتها المتوسطية و عدم الاكتفاء بالشق الاقتصادي كما جرى التقليد الاستراتيجي لتقاسم الأدوار بين الولايات المتحدة و أوروبا في المنطقة المتوسطية*.

ومع ذلك فإن هذه التوجهات الشراكية" الجديدة بين الأوروبيين والأمريكيين لا تنفي رهان المجموعة الأوروبية على الاستقلالية الإستراتيجية من المظلة" الأمريكية والانفراد بأدوات سياسة دفاعية أوروبية حقيقية مستقلة تسمح لأوروبا بتعزيز مركزها التفاوضي في الحلف الأطلسي، وتتصدر فرنسا هذا التوجه الاستقلالي, بحكم نزعتها الديغولية التقليدية وحساسيتها للهيمنة الأمريكية في المنطقة"[1]

استنتاج :

يمكن القول من خلال هذا العرض إن منتصف التسعينيات شهد اهتمام استراتيجي أمريكي بمنطقة المغرب العربي من حيث كسب المنافع الاقتصادية _سوق النفط في الجزائر ثم ليبيا _و استباق المخاطر و التهديدات الأمنية التي قد تشوش على مصالحها في المنطقة أو تهدد استقرار أوروبا و المجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط و الخليج .

وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 في انحسار هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي _ الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في منطقة المغرب العربي كما كان عليه الوضع خلال فترة الحرب الباردة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة بأدوات أمريكية دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا و أوروبا لضمان المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي و ذلك يتبين من خلال ما يلي :

– التمسك الصارم للولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على إطار المراقبة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط باعتباره بوابة حيوية لمسرح عملياتها الرئيسي في الشرق الأوسط والخليج, ومن ثم عدم استعدادها للتنازل عن هذا الهامش لأوروبا في ظل المعطيات الإستراتيجية الراهنة وهو ما ينعكس على إستراتيجيتها الأطلسية في المتوسط.

– بروز معطى إستراتيجية مكافحة الإرهاب في المنظور الأمريكي بعد أحداث11 سبتمبر 2001 زاد من تكريس القبضة الأمريكية على هذا الإطار، بحكم حرص الولايات المتحدة على تولي هذه العملية

* هذا الطرح في محاضرة للخبير الأمريكي أيان ليسر ألقاها بالجزائر – أكتوبر 1999 – تحت عنوان " المنظور الأمني الأمريكي لحوض البحر المتوسط " .

(1) Jean - Marie VIRIOT,"L'Autonomie, clé de voûte d'une véritable défense européenne", défense nationale, février 2001, pp. 35-44.

بصفة مباشرة دون الوقوع في اعتبارات التبعية الإستراتيجية لأوروبا ولو كان ذلك في مجالها الحيوي التقليدي مثل الحوض الغربي للبحر المتوسط.

– إمكانية قبول الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ "توزيع الأدوار" مع أوروبا في البحر المتوسط لن تشمل الإطار الاستراتيجي الأمني خلافا لمجالات أخرى من الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المشاركة الأوروبية في مجال الشراكة الإستراتيجية بهذه المنطقة، لن تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية في ظل غياب إطار أمني أوروبي موحد ومستقل كما هو الشأن حاليا.

– طبيعة تطور الشراكة الإستراتيجية لدول المغرب العربي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من شأنها أن تساهم نسبيا في تحديد موازين القوى الإستراتيجية بين القوتين الغربيتين في البحر المتوسط وحوضه الغربي أساسا، ومن ثم توجيه العلاقة الإستراتيجية بينهما في المنطقة نحو التعاون أو التنافس.

– رهان دول جنوب البحر المتوسط على الشراكة الإستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي سيعزز أكثر السيطرة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لاسيما في ظل "الشراكة الدولية الأمريكية. لمكافحة الإرهاب" التي أصبحت تشكل أحد ركائز الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي منذ عام 2002.

– وقد شكلت مرحلة الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب منذ مطلع الألفية الثالثة منعطفا استراتيجيا مؤقتا لامتصاص مخاوف الجنوب من النوايا الهيمنة للشمال بحكم تقاطع المصالح في هذا المجال ويتوقع أن تبرز هذه المخاوف إلى السطح من جديد بعد انقضاء أسباب الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب و احتدام الصراع على المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية في منطقة المغرب العربي.

– ويتبين من خلال هذا العرض، أن السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على البحر المتوسط بكل جبهاته تبدو مطلقة، ولا يمكن لأوروبا الجنوبية–المتوسطية مجابهته لاختلال موازين قوى التواجد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في حوض المتوسط من جهة، وغياب إطار أمني أوروبي موحد وفعال في المنطقة.وعليه فإن أوروبا تبدو اليوم مجبرة على الانضواء تحت الإستراتيجية المتوسطية الأمريكية التي تعززت بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب و تأكد أكثر في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2006 .

الفصل الثاني

التنافس الاقتصادي الفرنسي (الأوروبي) الأمريكي في المغرب العربي

يشكل المجال الاقتصادي أكثر المجالات تجسيدا لفرضية التنافس الفرنسي (الأوروبي) – الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، باعتبار منطقة المغرب العربي سوقا ومردا اقتصاديا هاما ومجاور لأوروبا وفرنسا تحديدا ، فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية معترك المنافسة الاقتصادية مع أروبا في مجالها الحيوي – المغرب العربي – منذ منتصف التسعينات الذي تزامن مع تصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة على ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الجزائر ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة بالجزائر منذ 1994 . أفرز مؤشرات تصادم وتنافس بين الفرنسيين والأوربيين من جهة والأمريكيين من جهة أخرى على سوق استثمارية واستهلاكية كبيرة في منطقة المغرب العربي ، وفي ظل هذه المعطيات التنافسية في المنطقة ، يسعى الطرفان الفرنسي (الأوروبي) والأمريكي إلى إيجاد هامش تكامل وتوزيع المنافع الاقتصادية في منطقة المغرب العربي من خلال السعي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي وإيجاد سوق استهلاكية واستثمارية مغاربية تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء.

وتتجسد هذه المعادلة في ثلاثة محاور رئيسة ، ويتعلق الأمر بدراسة مقارنة لمبادرات الشراكة الأوروبية – مسار برشلونة – والأمريكية – مبادرات ايزنستات والشراكة في الشرق الأوسط – إزاء منطقة المغرب العربي (المبحث الأول) ، والتحليل الكمي المقارن للمبادلات التجارية الفرنسية والأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي (المبحث الثاني) ، وأخيرا إسقاط واقع التكامل والتنافس الإقتصادي بين
(أوروبا) والولايات المتحدة على سوق الإستثمار النفطي والطاقوي في المغرب العربي وتحديدا في الجزائر وليبيا ، (المبحث الثالث).

المبحث الأول

الشراكة الاقتصادية الأوربية والأمريكية في المغرب العربي(دراسة مقارنة)

يتناول هذا المبحث عرضا مقارنا لمبادرتي الشراكة الأوربية – مسار برشلونة – والأمريكية مبادرة ايزنستات وبعدها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط mepi –من خلال تحديد مجالات التكامل والتصادم بينهما في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول

الشراكة الاورو–متوسطية مع دول المغرب العربي (مسار برشلونة)

1_فرنسا والسياسة الاورو – متوسطية

تشكل إستراتجية الشراكة الاورو – متوسطية احد المحاور الرئيسية للسياسة الفرنسية في المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة وبداية التسعينات تحديدا .وقد كشف عن هذا التوجه الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا متيران منذ جانفي 1983 بمناسبة زيارة رسمية له إلى المغرب – حيث اقترح لأول مرة عقد ندوة لقادة دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وهي المبادرة التي لم تلق تجاوبا في تلك المرحلة بسبب الحذر الذي أبدته الجزائر إزاءها[1] .

ورغم محاذيرها السياسية في تلك المرحلة أخذت هذه المبادرة شكلا آخر من الاتصال والتشاور بين دول ضفتي المتوسط بتنظيم ندوتين متوسطتين كانتا بمثابة علبة أفكار الأولى في مرسيليا 1988[2]والثانية في طنجة 1989 بمشاركة مثقفين صناعيين وصناع قرار ودبلوماسيين من دول اتحاد المغرب العربي الخمس من جهة وأربع دول من جنوب أوروبا (فرنسا اسبانيا ايطاليا والبرتغال) من جهة أخرى*

وفي مرحلة متقدمة جمع لقاء تشاوري بين موظفين سامين ثم على مستوى الوزارة أكتوبر 1990 في إطار ماعرف آنذاك ب 4+5 فرنسا ايطاليا اسبانيا والبرتغال – الجزائر المغرب تونس ليبيا

---

(1) Paul balta, ***méditerranée défis et enjeux***,(paris : l'harmattan 2000),p.133.

(2) إيزابيل شيفر، مشروع الشراكة الاوروميتوسطية التعاون الاقتصادي الجوانب أكثر تقدما 2009/11/26 http://www.dw-world.de

* الندوة المتوسطية الأولى (25 – 26 جانفي 1988 بمرسيليا) تحت محور " واقع وفاق العلاقات بين الدول الأوربية لغرب المتوسط ودول المغرب العربي المشتركة مع السوق الأوروبية المشتركة " ، الندوة المتوسطية الثانية (23 – 27 ماي 1989 بطنجة) تحت عنوان " غرب المتوسط ، أوروبا الجنوبية والمغرب العربي .

وموريتانيا حيث التزمت هذه الدول الاورو –مغاربية بالمساهمة في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للسلم والتعاون .

ومع تحول المجموعة إلى إطار 5+5 بعد انضمام مالطا عام [1] 1991 تم اقتراح عقد قمة لهذه المجموعة الاورو –متوسطية في بداية 1992 إلا أن هذا المسار توقف لتعطل بعد فرض الحصار على ليبيا (قضية لوكيربي) في بداية التسعينات[2].

وعمد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران منذ بداية التسعينات وبعده الرئيس جاك شيراك منذ 1990الى انتهاج سياسة متوسطية جديدة تعتمد على إطار التعاون متعدد الأطراف كبديل لإطار العلاقات الثنائية التي سجلت من خلالها الدبلوماسية الفرنسية عدة إخفاقات لأسباب متعددة كما حدث مع الأزمة الجزائرية وقبلها الأزمة اللبنانية وقد توجهت فرنسا خلال هذه الفترة إلى الرهان على فضاء علائقي موسع يسمح لها بتجاوز صعوبات وحساسيات علاقاتها الثنائية مع بعض دول الجنوب بالعمل على تحقيق نفس الأهداف الوطنية في إطار من العلاقات متعددة الأطراف انطلاقا من الفضاء الأوروبي المشترك بكل مايحمله من دعم للمركز التفاوضي الفرنسي اقتصاديا وسياسيا أمام دول جنوب المتوسط ومنطقة المغرب العربي تحديدا[3].

ومن هذا المنطق يمكن تحديد بعض عناصر خلفيات الرهان الفرنسي على الإطارين الأوروبي والمتوسطي في إدارة علاقاتها مع دول المغرب العربي .

–تراجع سياسة التعاون الفرنسية بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية وبالتالي ضرورة اللجوء إلى الإطار الأوروبي والمتوسطي متعدد الأطراف لاستدراك هذا النقص مع الاحتفاظ بنفس الأهداف الإستراتيجية .

–الاكراهات الإستراتيجية التنافسية التي فرضتها مخلفات حرب الخليج 1990 –1991 والتي كرست الهيمنة الأمريكية والتبعية الأوروبية لها في نفس الوقت مما فرض على فرنسا اللجوء إلى الإطار الإقليمي لمواجهة الزحف الاستراتيجي الأمريكي من الخليج والشرق الأوسط إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي*.

–المخاطر والتهديدات الإستراتيجية الأمنية – البشرية للازمة الجزائرية التي كانت فرنسا تنظر إليها من منظار التهديد التي قد يشكله صعود الإسلاميين إلى السلطة على امن دول جنوب أوروبا عامة وفرنسا خاصة بالإضافة إلى ما قد تشكله الاضطرابات الاقتصادية الاجتماعية والبشرية في منطقة

---

(1) Paul balta, op cit., p.134.

(2) فتحي معتوق أمحمد "المتغيرات السياسية الإقليمية و الدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990– 2003 " ، (ليبيا : مجلس الثقافة العام ، 2003)، ص .55.

(3) Hayet chergui , ***la politique méditerranéenne de la France : enter diplomatie collective et leadership*** ,op.,cit,pp 101-103

*أنظر خطاب الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام قمة حوار" 5 +5" التي عقدت بتونس 05 ديسمبر 2003.

المغرب العربي على استقرار دول الشمال عبر جسر الهجرة [4]والتدفق البشري من الجنوب إلى الشمال.

2- مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي :

تعود مرجعية الشراكة الاورو-متوسطية إلى مسار برشلونة التي انطلق رسميا في الندوة الاورو - متوسطية التي عقدت ببرشلونة 26-27 نوفمبر 1995 حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط توج ب إعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط [1].

ويؤكد تصريح برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام تعاون شامل وتضامني في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار الرئيسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر .

وتترجم الشراكة الاورو متوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي وقد كانت تونس أول بلد من دول المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية [2]1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 حيث دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000[3] وكانت الجزائر أخر بلد من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - التوقيع الرسمي كان في 22 افريل 2002[4]بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة

ويتضمن تصريح برشلونة ثلاثة محاور أساسية هي :

1-الشراكة السياسية والأمنية : وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار ويؤكد هذا الإطار على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان الديمقراطية التسامح الديني والثقافي.

---

(4) Remy leveau , ***la France l'Europe et la méditerranée : un espace a construire***.op.cit.,56.

(1) Union européenne – Maghreb :25 ans de coopération 1976-2001 , commission européenne. 2001. http://europa.eu-maghreb-25ans.pdf

(2) عبد الفتاح الرشدان ، " العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير،" دراسات إستراتيجية ***مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية*** ع.12(جوان 1998)، ص .66.

(3) بشارة خضرا ***أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008*** ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ع. 372(فيفري 2010)، ص. 38 .

(4) نوري منير" اثر الشراكة الاوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية يومي 17- 18 افريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف . ص ص 1-2 .

ويعكس هذا المحور التوجه الاستراتيجي الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي تحديدا في إطار من التعاون والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية التي عززت تواجدها في المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج 1990- 1991 ويسيطر على الخطوة الأوروبية في هذا المجال عامل الهاجس الأمني ومخاطر زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي من عدة مستويات : الضغط الجغرافي الهجرة غير شرعية تصاعد موجة التطرف الديني بروز المجموعات الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة الجريمة المنظمة تجارة المخدرات والتلوث البيئي ...[1]

2-الشراكة في المجالات الاجتماعية الثقافية والإنسانية : تطوير الموارد البشرية تشجيع المفاهيم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية .[2]

3- الشراكة الاقتصادية والمالية : إقامة منطقة للرفاهية المشتركة وهو محور الدراسة في هذا المبحث والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر اورو متوسطية في 2010 تضم حوالي أربعين 40 بلدا وثمانمائة 800 مليون مستهلك .

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع الذي يبقى مرتبطا باتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط وضع أسس لتعاون متعدد المجالات بين شمال وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار التعاون الإقليمي دعم المؤسسات حماية البيئة وتسيير الموارد الطاقوية الزراعية والصيدلية .

وقد حددت وثيقة مسار برشلونة [3]عدة أهداف يراهن على تحقيقها في المدى البعيد ويمكن حصرها في النقاط التالية :

-الإسراع في وتيرة التنمية الاجتماعية -الاقتصادية الدائمة

-تحسين الظروف المعيشية للسكان رفع مستوى بتشغيل وتقليص فوارق التنمية في المنطقة الاورو متوسطية .

-تطوير التعاون والتكامل الإقليمي.

ولبلوغ هذه الأهداف توطد وثيقة برشلونة على إقامة شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على الأسس التالية : - إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية في 2010.

-إقامة تعاون وتشاور في المجال الاقتصادي .

---

[1] Fath Allah oulalou , ***après Barcelone … le Maghreb est nécessaire*** .(paris: L'harmattan.1996),p.16.

[2] منيرة بلعيد" الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة" الملتقى الدولي ***الجزائر و الأمن في المتوسط*** واقع وآفاق 29 و 30 افريل 2008 جامعة منتوري قسنطينة ص 110.

[3] سمير أمين و آخرون العلاقات الأوروبية (القاهرة مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار أمين للنشر والتوزيع ، ط 1 2002) ص18.

-رفع مستوى الدعم المالي بصفة جوهرية من جانب الاتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطيين[4]

منطقة التبادل الحر : يعتمد مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر الذي يشكل الهدف المحوري والاستراتيجي للشراكة الاورو متوسطية على توقيع اتفاقيات اورو متوسطية جديدة واتفاقيات للتبادل الحر

بين شركاء الاتحاد الأوروبي[1]، وقد حدد مسار برشلونة سنة 2010 كهدف للبناء التدريجي لهذه المنطقة التي ينتظر منها أن تعطي أهم المبادلات في إطار احترام الالتزامات التي يفرضها منطقة التجارة العالمية omc(منظمة الغات GATTسابقا على أعضائها .ويتطلب مشروع إقامة منطقة التبادل الحر في آجال 2010 التزام الشركاء الاورو متوسطيين المعنيين بالخطوات التالية :

الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على مبادلات المواد المصنعة وذلك وفق رزنامة تفاوضية بين الشركاء في إطار متعدد الأطراف وكذا وفق احترام إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية [2] .

التحرير التدريجي لتجارة المنتوجات الزراعية من خلال احترام الإطار التفضيلي والمتبادل لتنقل السلع بين الدول المعنية و التحرير التدريجي للمبادلات في مجال الخدمات طبقا لنصوص والتزامات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات و انتهاج إجراءات مناسبة في مجال قواعد الأصلية والشهادة وحماية حقوق الملكية الثقافية والصناعية والمنافسة و مواصلة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصاديات المنطقة مع مراعات حاجيات ومستوى تنمية دول المنطقة[3] .

إعطاء الأولوية في مسار الإصلاحات الاقتصادية لتطوير القطاع الخاص ورفع مستوى القطاع المنتج ووضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب لمتطلبات اقتصاد السوق . العمل على تخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الاجتماعية لمسار الإصلاحات الاقتصادية بتشجيع برامج دعم لفائدة الفئات المعوزة تطوير وترقية ميكانيزمات نقل التكنولوجيا بين دول المنطقة الاورو متوسطية .

---

(4) Paul balta, op cit., p .167-168.

(1) محمد صالح المسفر ، " المتوسطية و علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط " ، ***العلاقات العربية الأوروبية حاضرها وستقبلها*** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي 1997 ط.1 ، CEEA) ، ص ص 126-127.

(2) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص .98.

(4) المكان نفسه .

(5) محمد صالح المسفر مرجع سابق ص 128.

وتهدف الاتفاقيات الجديدة المقترحة من الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية الثلاث تونس المغرب والجزائر إلى إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر خاصة بالمنتوجات المصنعة بحيث تشكل هذه المنطقة جزءا من سوق موسعة تضم دول الاتحاد الأوروبي أوروبا الوسطى والشرقية وكل دول حوض البحر المتوسط .

ويراهن الأوروبيين في تطوير منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية على أهداف إستراتيجية ترمي إلى إقرار السلم والاستقرار في المنطقة بالشكل الذي يخفف من مخاطر الاضطرابات الأمنية وتدفق الهجرة [4]من الجنوب إلى الشمال مما يستوجب دعم شروط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لدول المنطقة[5]

التعاون المالي: يعتمد رهان إقامة منطقة التبادل الحر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في 2010 على سياسة مضاعفة المساعدات المالية لتشجيع تنمية ذاتية مستديمة وتجنيد الفاعلين الاقتصاديين المحليين[1]

وقد خصص المجلس الأوروبي مساعدة مالية في إطار أربع بروتوكولات مالية لدول المغرب العربي المغرب تونس والجزائر –خلال فترة 1976 1996 قدر مجموعها ب 2.782 مليار اورو حيث تتوزع على أربع مراحل : البروتوكول الأول 1976–1981 بقيمة 339 ملايين اورو البروتوكول الثاني 1981–1986 بقيمة 489 ملايين اورو البروتوكول الثالث : 1986–1991 بقيمة 787 ملايين اورو وأخيرا البروتوكول الرابع 1991 –1996 بقيمة 1.167 مليار اورو ويعتبر المغرب المستفيد الأول من مجموعة البروتوكولات الأربع رقمية 1.091 مليار اورو متبوعا بالجزائر 949 مليون اورو ثم تونس 742 مليون اورو .[2]

وتعتبر إجراءات الدعم المالي التكميلي للشركة الاورو متوسطية المعروفة ب "ميدا "Meda [3]احد الأدوات المالية الرئيسية لدعم الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية لغرض إقامة منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في 2010.

وخصص هذا البرنامج – ميدا 1–لفترة 1996–1999 قيمة 3.435 مليار اورو لدول جنوب المتوسط عادت لمنطقة المغرب العربي منها حصة 1.252 مليار اورو حيث يتصدر المغرب هذه

---

(6) Fath Allah oualalou,op.cit.,p.29.

(1) خوان برات أي كول،" آفاق المقاربة الجهوية في إطار الشراكة الاورومتوسطية، "***قواسم دولية*** (جانفي 2008 المعهد الوطني للدراسات الشاملة) ، ص. 7.

(2) Union Européens – Maghreb :25 ans de coopération 1976-2001.commission européenne. op.,cit.

(3) خوان دوكاسترو " مسار برشلونة بين البدائل و التساؤلات "***قواسم دولية*** (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة جانفي 2009) ص.4.

المنطقة بحصة 660 ملايين اورو متبوعا بتونس 428 ملايين اورو وأخيرا الجزائر 164 ملايين اورو[4] ويعتبر البنك الأوروبي للاستثمار BEI من المساهمين الرئيسيين في هذه المخصصات المالية من برنامج "ميدا " وقد أطلق برنامج "ميدا Meda 2 للفترة 2000- 2006بمخصصات مالية تقدر بـ 12.75 مليار اورو منها 5.35 مليار كمساعدات و4.7 مليار كقروض مخففة من بنك الاستثمار الأوروبي[5].

3-دول المغرب العربي والشراكة الاورو متوسطية :

تونس ومسار برشلونة :

وهو أول بلد مغاربي يوقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 17 جويلية 1995 بحيث يعتبر إلى حد الآن البلد النموذج لإطار الشراكة الاورو مغاربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ 1996 برفع تدريجي للحواجز الجمركية وإعادة تأهيل المؤسسات التونسية وقد اجتمع أول مجلس للشركة في جويلية 1996* بإنشاء مجموعتي عمل مشتركة الشؤون الاجتماعية والتعاون الاقتصادي المالي .

وقد تحصلت تونس على مجموع 742 ملايين اورو موزعة على أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976-1996 وكانت مقسمة على النحو التالي :59 ملايين اورو 1976-1981 .139ملايين اورو 1981- 1986 .224 ملايين 1986-1991.و284ملايين 1991-1996 [1]. وقد طلبت تونس رفع حصتها من القروض باستغلال المخصصات المالية غير المستهلكة من طرف الدول الأخرى [2]

كما استفادت تونس خلال برامج ميدا 1 الممتد على فترة 1996 -1999 من حصة 428 ملايين اورو فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 مايعادل 24 ملايين اورو ، وقد استطاعت تونس بفضل برامج ميدا للشراكة تحسين الوضعية التاهيلية ل 600 مؤسسة مما سمح لها بالاستفادة من مخصصات

---

(4) Union Européens – Maghreb :25 ans de coopération 1976-2001.commission européenne. op.,cit.

(5) Nicole grimaud , le partenariat euro-mediterraneen.vu du Maghreb.***défense nationale*** (paris:fev2001),pp.179-181.

*اتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، فيما انتهت مفاوضات الشراكة في جوان 1995.

(1) Union européenne – Maghreb. :25 ans de coopération 1976-2001 .commission européenne.op.cit.,

(2) Nicole grimaud ,***le Maghreb entre l'Europe et les états unis***,op.cit.,p.25.

مالية مساعدات إضافية 100 مليون اورو عن حصتها الأصلية في برنامج ميدا 1 وهي تونس حاليا في المرحلة الثالثة من برنامج رفع الحواجز الجمركية .[**]

المغرب ومسار برشلونة :

يعتبر المغرب ثاني بلد مغاربي بعد تونس يوقع على اتفاق الشراكة الاورو متوسطية في 26 فيفري 1996 بعد أن بادر منذ 1984 بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي [3] وقد أبدى منذ انطلاق مسار برشلونة رسميا في نوفمبر 1995 استعدادا كبيرا للاستفادة من إطار الشراكة الاورو متوسطية وقد كان البلد الثاني كذلك بعد تونس من ضمن الشركاء الاثني عشر للاتحاد الأوروبي الذي وقع يوم 7 مارس 1997 على معاهدة تمويل تسهيلات للتعديل الهيكلي بهدف دعم جهود الاقتصاد المغربي في انفتاحه على السوق الحرة [1].

ويرمي هذا الدعم المالي الأوروبي 120 مليون دينار مقتطعة من برامج ميدا إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية وهي :

تطوير الموارد البشرية والحماية الاجتماعية. -تخفيض عجز الميزانية -إصلاح المنظومة الضريبية -إصلاح القطاع المالي -دعم مسار الخصوصية وسياسة تحرير الصرف [2].

ويشكل ملف الصيد نقطة الخلاف الرئيسية في المفاوضات الاورو مغربية حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لتجديد الاتفاق حول الصيد الذي يربط الطرفين فيما أبدت الرباط معارضتها لتمديد هذا الاتفاق الذي بلغ نهاية صلاحيته في نهاية عام 1999[3] حيث يطالب الطرف المغربي بتقليص نشاط الأساطيل الصيد الأوروبية في المياه المغربية .

وقد استفاد المغرب من أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976 -1996 بمجموع 1.091مليار اورو موزعة على النحو التالي : 130مليون اورو 1976-1981 .199مليون اورو 1991-1986 .324 مليون اورو 1986-1991. وأخيرا 438 مليون اورو خلال فترة 1991- 1996 كما استفاد

[**]حول علاقة تونس بمسار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، أنظر الموقع الخاص على الانترنيت.:
http ://www.ce.intl.tn

[3] انتهت مفاوضات الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995 فيما دخل الاتفاق حيز التنفيذ في مارس 2000.

حول علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، انظر الموقع الخاص على الانترنيت
http ://www.delmar.cec.eu.

[1] ***annuaire de l'Afrique de nord***,op.cit., p.388.

[2] Nicole grimaud , ***le Maghreb entre l'Europe et les états unis***,op.cit.,p.26.

[3] ***L'annuaire de l'Afrique du nord*** ,op.cit.,p.388.

للإشارة سمحت لأيام " شراكة الدار البيضاء 1997. صناعات الصيد التي احتضنتها الدار البيضاء – 26 27 ماي 1997 بمبادرة من اللجنة الأوروبية ووزارة الصيد المغربية بفتح النقاش حول هذا الرهان لمرحلة مابعد 2000.

المغرب من حصة 660 مليون اورو لحساب برنامج ميدا 1 الممتد على فترة 1996- 1999[4] بلغت حصته من برنامج ميدا 2 156 مليون اورو خلال عام 2004.

الجزائر ومسار برشلونة :

شرعت الجزائر في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1994 واستمرت بوتيرة متقطعة ومتعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة –بسب أثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة منذ بداية التسعينات قبل أن تدخل في مرحلة حاسمة خلال السنوات الأربع الأخيرة حيث تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 افريل 2002 بفلانسيا *.

ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي ظل لفترة طويلة خاضعا للتسيير المركزي فان مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق وكل ما يفرضه من متطلبات تشريعية وتنظيمية وهيكلية جديدة كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية لا يزال لم يدخل مرحلته الحاسمة رغم الشوط الكبير الذي قطعته الحكومات الجزائرية المتعاقبة في مجال التشريع المشجع للاستثمار والقطاع الخاص [1].

ونظرا للمركز المحوري الذي تحتله الجزائر إلى جانب ليبيا في خريطة تموين أوروبا بالغاز والنفط كموارد إستراتيجية حيوية في ديناميكية التصنيع الأوروبية حيث تصدر الجزائر 95% من إنتاج الغاز و 52 بالمئة من النفط لدول أوروبا فان الجزائر التي تراهن على خصائصها الاقتصادية المعتبرة ظلت تطالب بإطار تفضيلي في المسار الشراكي الاورو مغاربي[2] من خلال التركيز على النقاط التالية :

– اعتماد التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية لحماية المنتوج الوطني في المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية ورفض منطق الغزو التجاري لمنطقة التبادل الحر التي تراهن عليها أوروبا لضمان تدفق منتوجاتها في سوق استهلاكية مغاربية تفوق 80 مليون نسمة .

– التأكيد على رفع القيود التمييزية المفروضة على رعايا دول المغرب العربي في مجال تنقل الأشخاص ومن ثم الدعوة إلى وضع إطار جديد للاتفاقيات في هذا المجال*.

---

(4) Union européenne – Maghreb : "25 ans de coopération 1976-2001 commission européenne",op.cit.,

* صادق البرلمان الأوروبي على اتفاقية الشراكة مع الجزائر يوم 10 أتوبر 2002 (بأغلبية 450 صوت ، مقابل 10لا و20 امتناعا) ، فيما صادق البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني) على هذا الاتفاق يوم 14 مارس 2005 ، للعلم تمت المصادقة على هذا الاتفاق من طرف 14 دولة من الإتحاد الأوروبي – ماعدا هولندا .

(1) ***La tribune,*** (Algérie **:** 06 septembre 2001).

(2) Nicole grimaud **,** ***le partenariat euro-mediterraneen.vu du Maghreb*****,** op.cit.,p.181.

* هناك بند في اتفاق الشراكة الأورو– متوسطية يقضي بإجراءات مشددة لمراقبة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي ، وقد فرض هذا البند بموجب لائحة للمجلس الأوروبي المصادق عليها في 22 جانفي 1996. (علما أن هذا البند لم يكن ساري المفعول خلال مفاوضات الشراكة الأوروبية مع كل من تونس والمغرب).

– رفض منطق مشروطية المساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية بمبدأ حق النظر في مجال تقييم وضعية المسار الديمقراطي وحقوق الإنسان في الجزائر .وهو الاصطدام الذي تأكد أكثر خلال الأزمة الجزائرية في العشرية الأخيرة مما ساهم في إبطاء وتيرة مفاوضات الشراكة بين الطرفين وتعثرها في مناسبات عديدة .

– مطالبة الجزائر بتحويل ديونها مع دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل المؤسسات العمومية التي دخلت مسار الخصوصية وكذا دعم هيكلة نظامها البنكي والمالي ووضع سوق للبورصة . ومع ذلك تحرص الجزائر حاليا على تدارك تأخرها في دخول مسار الانضمام إلى الشراكة الاورو متوسطية بعد أن سبقها إلى ذلك شريكاها المغار بيان – تونس والمغرب منذ عدة سنوات من خلال الحرص على توفير كل شروط دفتر الأعباء لهذه الشراكة لاسيما في المجال الاقتصادي بالتعجيل بوضع منظومة تشريعية جديدة في مجالي الاستثمار والخوصصة ومن ثم تحقيق شروط توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والانضمام إلى منطقة التجارة العالمية OMC كمسارين متكاملين للاندماج في منظومة السوق الدولية . وقد أبدت الجزائر إرادة سياسية في تجاوز مختلف العقبات السياسية الأمنية والاقتصادية من خلال رفع التمييز بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني وتخفيض الحقوق الجمركية بنسبة 5 بالمائة في إطار إجراءات قانون المالية التكميلي 2001 [1].

وقد استفادت الجزائر في إطار الدعم المالي خلال البروتوكولات المالية الأربعة لفترة 1976–1996 من مجموع 949 ملايين اورو توزعت على النحو التالي : 114 مليون اورو .151 مليون .239 مليون اورو خلال الفترة البروتوكول الأخير من هذا البرنامج 1991–1996 كما عادت للجزائر حصة 164 مليون اورو في إطار برنامج ميدا 1[2].

وبلغت المساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج ميدا 2 حوالي 55 مليون اورو لحساب سنة 2004 فيما خصص الاتحاد الأوروبي ظرفا بقيمة 106 مليون اورو للجزائر لحساب فترة 2005 – 2006 والخاص بالبرنامج الاستدلالي الوطني pin في إطار برنامج ميدا 2[3].

ليبيا ومسار برشلونة

لم يسبق لليبيا أن وقعت أي اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي كما لم تتلق الدعوة للمشاركة في لقاء برشلونة نوفمبر 1995 بسبب العلاقات السياسية المتوترة بين ليبيا والمجموعة الغربية الولايات المتحدة الأمريكية – أوروبا التي عمدت إلى عزل ومحاصرة ليبيا منذ نهاية الثمانيات بتهمة دعم

---

(1) المادة 23 من قانون المالية التكميلي 2001 التي تخفض نسبة الجمركية من 45 % إلى 40% بالمائة.

(2) Union européenne maghreb : "25 ans de coopération 1976-2001 .commission européenne". op.cit.,

(3) ***Le tribune_algerie***, (28.novembre,2004).

حول علاقة الجزائر بمسار الشراكة مع الإتحاد الأوربي ، أنظر الموقع الخاص:

www .dz-eudel.com

الإرهاب الدولي وتدبير عملية لوكيربي وقد كان للضغط الأمريكي دور كبير في توجيه الخيارات السياسية إزاء ملف العلاقات الليبية – الغربية .*

ولكن وفي بداية 1996 تحت ضغط الاكراهات الاقتصادية التي تحدد الحجم الكبير لمصالح شركات النفط الأوروبية في ليبيا بادر الاتحاد الأوروبي بتغيير سياسته الليبية من خلال فتح أبواب الشراكة الاورو متوسطية أمام هذا البلد شريطة إثبات براءته من اتهامات دعم الإرهاب الدولي **.وفي الفاتح سبتمبر 1998 أبدت ليبيا استعدادها للتوقيع على إعلان برشلونة والتفاوض حول اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي .

وفي خطوة جديدة نحو الانفتاح بخصوص الملف الليبي دعت دورة المنتدى البرلماني الاورو متوسطي الذي جمع لأول مرة في بروكسل أكتوبر 1998 مندوبي برلمانات 27 دولة موقعة على تصريح برشلونة ممثلا ليبيا للمشاركة في هذا اللقاء بصفة ملاحظ كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا [1].

وتؤكد هذا المسار التفاوضي الأوروبي الجديد مع ليبيا من جديد في ندوة شتوتغارت افريل 1999 حيث دعيت ليبيا لمشاركة كاملة بصفة ملاحظ مؤقتا في انتظار الانضمام إلى مسار الشراكة الاورو متوسطية كعضو كامل الحقوق .

وكان تتويج هذه الخطوات الأوروبية إزاء ليبيا بزيارة القائد الليبي معمر ألقذافي إلى بروكسل يوم27 افريل 2004 الأولى منذ 15 عاما بمثابة تحول في علاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي الذي يتوقع أن يجد الإطار المناسب لضم ليبيا إلى الشراكة المتوسطية خلال اجتماع الذكرى العاشرة التقييمية لمسار برشلونة الذي عقد في نوفمبر 2005 ببرشلونة .

وتعتبر هذه الخطوة الأوروبية مؤشرا جديدا لرهانات السباق والتنافس الأوروبي – الأمريكي في منطقة المغرب العربي إذ بعد أن اضطر الاتحاد الاوروربي تحت ضغط السياسة الدولية الأمريكية غلق أبواب الشراكة الاورو متوسطية على ليبيا دفع الانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد في منطقة البحر المتوسط والمغرب العربي تحديدا مبادرة ايزنستات و بعدها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة إستراتيجية في اتجاه تأكيد استقلاليته على الرهانات الأمريكية وقد لعبت ايطاليا ألمانيا وفرنسا دورا كبيرا في إعادة إدماج ليبيا في مسار الشراكة الاورو متوسطية لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية ضاغطة يمكن حصرها في النقاط التالية :

---

* فرض عقوبات الحصار على دول ليبيا كان في 1992 بعد الاتهامات الغربية لها بالوقوف وراء عمليتي لوكا ربي و " دي سي 10 ".

**هذا الشرط الأوروبي كان مرتبطا بمدى تقدم إجراءات محاكمة المتهمين الليبيين في قضية لوكيربي.

[1] Nicole grimaud, ***le Maghreb entre l'Europe et les états unis*** op.cit.,p. 26.

-أهمية السوق الاستثمارية الليبية التي تقدر بحوالي 6 ملايير دولار سنويا خارج إطـــار التجهيـــزات العسكرية مما فتح المجال لمنافسة كبيرة بين الشركاء الغربيين .

- أهمية الموارد النفطية الليبية في الإستراتيجية البترولية الأوروبية لا سيما بالنسبة لايطاليا وألمانيا.

- المنافسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ورهان شركات النفط الأمريكي على الســوق الليبيــة رغم القيود السياسية التي فرضتها الإدارة الأمريكية قبل رفع الحصار على ليبيا ولكن مع آفاق ما بعــد رفع الحظر على ليبيا يبقى الأوروبيون حريصون على استغلال سوابق التوتر الأمريكي الليبي للظفــر بجزء الأكبر من هذه السوق قبل تطبيق العلاقات الأمريكية الليبية الذي يبقــى وارد لــذات الأســباب الاقتصادية والاستثمارية.

- المنافسة الخفية بين الدول الأوروبية على السوق الليبية لاسيما بين ايطاليا فرنسا ألمانيا وبريطانيــا مما يفسر سباق هذه الدول نحو تطبيق السياسي مع بروز مؤشرات رفع الحظر الــدولي علــى ليبــي ويؤكد هذا الاتجاه حرص فرنسا على استدراك تأخرها في الســوق الليبيــة مقارنــة بالايطــاليين 17 البريطانيين 7 والألمانيين 7 من خلال السعي إلى إيجاد صيغة مرضية للتطبيق السياسي والدبلوماسي مع ليبيا [*].

- غياب ليبيا بمواردها النفطية الكبيرة وساحلها الممتد على طول البحر المتوسط بمســافة 1000مــن شانه أن يترك فراغا في الإطار الشراكي المتوسطي للاتحاد الأوروبي وثغرة كبيرة بــين مجمــوعتي شرق وغرب حوض المتوسط : المغرب العربي ودول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط .

- حرص الأوروبيين للتعامل المباشر والايجابي مع ليبيا بهدف تحييدها من أي خطر قد يتهــدد دول جنوب أوروبا لاسيما فيما يتعلق بإمكانية دعم ليبيا لحركات قادرة على تهديد استقرار المنطقــة وهــي المخاوف التي تلاشت مع التحولات الأخيرة للسياسة الليبية[1].

موريتانيا ومسار برشلونة :

تتحدد مرجعية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا بإطار اتفاقيات لومي التــي تعنــي دول إفريقيا الكراييب والمحيط الهادي والمعروفة باتفاقيات acp التي تستفيد من امتيازاتها التفضيلية وكــذا من مساعدات دورية خاصة وفقا لاحتياجات هذا البلد وذلك في شــكل هبــات أو قــروض بشــروط مخففة[2].

[*] " لومند" le monde 18 أفريل 2000 وتجدر ألإشارة هنا إلى أن قضية "دي سي 10 -DC" تتعلق بعملية تفجير طائرة ركاب الفرنسية في 19سبتمبر 1989 (170 قتيل) والتي اتهمت فيها الدوائر الغربية ليبيا بتدبيرها.

(1) Nicole grimaud, ***le partenariat euro-mediterraneen.vu du Maghreb.*** op.cit., p .180.

(2) Oulalou fathellah, op, cit., p.27.

وقد انتهجت موريتانيا إستراتيجية هجومية بالإعلان عن نيتها في المشاركة في مسار برشلونة كعضو كامل الحقوق وهو مالم يتحقق إلى حد الآن باعتبارها لا تزال تحظى بإطار خاص وهي تشارك حاليا ومنذ 1995 في الندوات الاورو متوسطية كعضو ملاحظ .

ويتزامن الخطاب المتوسطي الموريتاني في الوقت الذي تتساءل فيه اللجنة الأوروبية عن مستقبل معاهدة لومي acp التي انتهت صلاحيتها في نهاية فيفري 2000 وكذا نشر بروكسل الكتاب الأخضر حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول acp على مشارف القرن الواحد والعشرين والذي يقترح الاحتفاظ بإطار acp مع تحفيز الدول الأعضاء مثل موريتانيا لمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية[3].

ولم تخف السلطات الموريتانية تفضيلها للشراكة الاورو متوسطية على معاهدة لومي كما جاء في تصريح مجلس الوطني الموريتاني سيد احمد ولد بابا أكتوبر 1997: نختار مصلحة موريتانيا أي المشروع الاورو متوسطي باعتباره أكثر انسجام وأكثر طموح وأخيرا أكثر جاذبية وإغراء فأي مصلحة لأوروبا في بتر مجموعة مغاربية رغم أنها معطلة اليوم ولكنها تعد بمستقبل أفضل مع أفاق حل نزاع الصحراء الغربية[4].

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين اللجنة الأوروبية وموريتانيا تبقى القضايا المتعلقة بقطاع الصيد تتصدر مفاوضات الطرفين علما أن موريتانيا استفادت من التوقيع مع بروكسل بعد المغرب لمدة خمس سنوات تقضي بانفتاح اكبر للمياه الإقليمية الموريتانية باعتبارها من أكثر المياه غنى بالثروة السمكية في العالم على بواخر الصيد الأوروبية وفي المقابل منح الاتحاد الأوروبي لموريتانيا تعويضا ماليا سنويا ب 5.51مليون أوقية مقابل 6.8 مليون في الاتفاق السابق [1].

وعلى ضوء هذه الاتفاقيات المبرمة مع موريتانيا تشترط اللجنة الأوروبية للحفاظ على هذه المستوى من الدعم الاقتصادي اتخذ إجراءات أكثر تحريرية وليبرالية للنظام الاقتصادي وإحلال مزيد من الديمقراطية في النظام السياسي الموريتاني .

4-تجارة واستثمارات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول المغرب العربي حيث تشير إحصائيات اوروستات euro stat للاتحاد الأوروبي لعام 2001 إن سلع الاتحاد غطت 70.7 .59.4 .54.0 من واردات تونس الجزائر والمغرب على التوالي فيما استورد 79.8 .64.5 72.4 من صادرات البلدان المغاربية الثلاثة على التوالي لتبلغ النسبة الإجمالية الواردات – الصادرات 74.4 من المبادلات التجارية لتونس 62.7 للجزائر و61.2 للمغرب [2].

---

(3) ***Annuaire de l'Afrique du nord*** , op, cit., pp. 392-.393.
(4) Ibid., p.393.
(1) Ibid., p.394.
(2) Eurostrat , relations de l'u e avec les 12 pays partenaires méditerranées juillet 2003 p l

حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية

لدول المغرب العربي لعام 2001

البلد	الواردات	الصادرات	المجموع (واردات + صادرات)
تونس	%70.7	%79.8	%74.4
الجزائر	%59.4	%64.5	%62.7
المغرب	%54.0	%72.4	%61.2

الجدول رقم 1

المصدر :

les 12 pays partenaires ue avec'EUROSTAT .relation de l
méditerranéens juillet 2003.p.l

تجارة الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي
(مليار أورو) فترة (1995-2002)

	واردات الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي			نسبة النمو%	نسبة النمو%	واردات الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي			نسبة النمو%	نسبة النمو%	واردات الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي		
الفترة	1995	2001	2002	95/2002	2001/2002	1995	2001	2002	2001-2002	95-2002	1995	2001	2002
الجزائر	4.5	16.0	14.4	%196	-10	4.7	7.5	8.1	8	71	0.1-	8.5-	6.3-
المغرب	4.0	6.2	6.3	56%	1	4.7	7.5	7.7	3	62	0.7	1.2-	1.4
تونس	3.4	6.2	6.0	80%	-2	4.2	8.0	7.6	-5	82	0.8	1.8-	1.5
المجموع	12.2	28.2	26.7	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

الجدول رقم 2

http://europa.eu.int/ comm/eurostrat/public/datas hop .

المصدر:

EUROSTAT .relation de l'ue avec les 12 pays partenaires méditerranéens juillet 2003.p2.

http ://europa.eu.int/Ccomm/eurostat/puplic/datashop

وقد سجلت الواردات الأوروبية من دول المغرب العربي ارتفاعا مستمرا منذ 1995 حيث ارتفعت بالنسبة للجزائر من 4.8 مليار اورو 1995 إلى 16.6 مليار عام 2001 وبالنسبة للمغرب من 4.0 مليار اورو وتونس من 3.4 مليار اورو خلال نفس الفترة كما ارتفعت الصادرات الأوروبية إلى دول المغرب العربي خلال فترة 1995 – 2002 من 4.7مليار اورو إلى 8.1 مليار اورو بالنسبة للجزائر ومن 4.7 مليار اورو إلى 7.7 مليار بالنسبة للمغرب ومن 4.2 مليار اورو إلى 7.6 مليار اورو بالنسبة لتونس [1]

المطلب الثاني

مبادرات الشراكة الاقتصادية الأمريكية في منطقة المغرب العربي(مبادرتا ايزنستات و MEPI والشراكة شرق أوسطية)

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف التسعنيات إلى تجسيد اهتمامها الاقتصادي بمنطقة المغرب العربي من خلال إطلاق عدة مبادرات شراكية إقليمية في خدمة إستراتيجية الأمريكية الشاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي في ظل بروز مؤشرات التنافس مع الأوروبيين في هذه المنطقة بعد إطلاق مسار برشلونة منذ نوفمبر 1995.

1-مبادرة ايزنستات –

تعتبر مبادرة ايزنستات احد اطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعنيات تحديدا حيث حسدت على المستوى الاقتصادي عودة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة منذ منتصف التسعنيات .

[1] ***Eurostrat,*** relations de l'u e avec les 12 pays partenaires méditerranéens,juillet 2003,p.1. http://europa.eu.int/comm/eurostat/public/datashop

وقد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعنيات ستيوارت ايزنستات يوم 16 جوان 1998 بتونس[1] – الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الإستراتيجية الأمنية والسياسية المتكاملة محاولة لتحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة من اجل إقامة منطقة تبادل حر و إلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية [2]والتي هي ضئيلة جدا كذلك تأني ته المبادرة استجابة لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع يمتد إطاره الجيو – استراتيجي من المغرب العربي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا مرورا بتركيا الشرق الأوسط ومنطقة الخليج .

وقد أكد ستيوارت ايزنستات هذا التوجه الاستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في منظمة المغرب العربي خلال ندوة حول الاستثمارات الأمريكية المغاربية 15–16 نوفمبر 2000 بواشنطن : إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر المغرب وتونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة استثماراتها في هذه البلدين التي تؤكد أهميتها بقوله : إن هذه البلدان الثلاثة – الجزائر المغرب وتونس – تملك سوقا من 80 مليون شخص وإنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار[1].

وبدا الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة متعددة الإطراف لمسار السلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا mena التي كانت تشكل إطار لتتويج الاقتصادي ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لإدماج إسرائيل في سوق متوسطية موسعة تمتد من المغرب العربي غربا إلى الشرق الأوسط شرق .

وقد شكلت ايزنستات البديل الإقليمي لإستراتيجية الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل مما أدى إلى فشلها [2].

كما إن مبادرة ايزنستات الأمريكية جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الاورو مغاربية مسار برشلونة والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه إن تكتفي بدور الملاحظ مما

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***تائير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة*** (بيروت : ط.1 مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007) ص 188.

[2] نفس المرجع ، ص 189.

[1] ***Nouvel Afrique,***asien no,136 pp. 33 – 34.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ص 193.

دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الإطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة من خلال طرح مبادرة الشراكة أكثر فعالية وسريعة المردود على حد تعبير الأمريكيين [3]

وقد كان تسويق مبادرة ايزنستات تدريجيا في الدولة المغاربية المعنية فكانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ستيوارت ايزنستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية 16 جوان 1998 ثم بعد ذلك المغرب وأخيرا الجزائر التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية في 08 جوان 1998 بمناسبة زيارة رسمية لايزنستات إلى الجزائر [4]

2-خصائص مبادرة ازنستات :

تميزت مبادرة ايزنستات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي :

-تحديد إطار المغربي العربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرة ايزنستات بثلاث دول الجزائر المغرب تونس كمرحلة أولى بحيث تستثني كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى والاقتصادية بالنسبة للثانية.

وحسب ستيوارت ايزنستات فان إدماج ليبيا في هذه المبادرة سابق لأوانه باعتبارها لم تستجب بعد للشروط السياسية الأمريكية في تلك المرحلة [5].

وقد ظل انضمام ليبيا لمبادرة ايزنستات أو أي إطار بديل للشراكة الأمريكية المغاربية واردا في تلك المرحلة التي لم تكن تشهد بعد تطورات الانفراج بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه والمصالح الاقتصادية والاستثمارية الكبرى للشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر احد أقطاب السوق النفطية في المنطقة .

وفيما يتعلق بموريتانيا فان التحاقها بمبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغاربية ظل في تلك الفترة مرهونا بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها وكان ايزنستات يعتقد إن إدماج هذا البلد في المبادرة الأمريكية سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح هذه المبادرة وهنا تبرز خلفية الفعالية الاقتصادية خلافا للحالة الليبية ولو إن الحسابات السياسية لم تكن غائبة لاسيما فيما يتعلق بالخلفية الضغط على موريتانيا في اتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل وهو ما تم منذ 1999.

وهكذا يبرز رهان الإستراتيجية الأمريكية من المنطقة كمرحلة أولى على المحور التقليدي للمغرب العربي المتمثل في الجزائر المغرب وتونس وكانت مبادرة ايزنستات تهدف إلى أن تشمل الشراكة الأمريكية المغاربية لاحقا كلا من ليبيا موريتانيا ومصر التي تعتبرها واشنطن في منظورها

---

(3) Nicole grimaud, ***le Maghreb entre l'Europe et les états unis,*** op.cit., p.26.

(4) أنظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية(و أ ج) بتاريخ 11-07-2001

(5) ***Marches tropicaux*** , (18 juin ,1999). أنظر :

الاستراتيجي جزءا من المجال الحيوي لمنطقة شمال إفريقيا مما يفسر دعمها لفكرة انضمام مصر لاتحاد المغرب العربي في نهاية التسعنيات [*].

-الاعتماد على حوار سياسي دائم متواصل على أعلى مستوى بين المسؤولين الأمريكيين من جهة ونظرائهم المغاربيين في كم من الجزائر تونس والمغرب من جهة اهرى ويدعم هذا الخيار ضرورة ارتكاز الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغاربية على أسس سياسية تعكس قناعة الطرفين في تشجيع المبادرة الاقتصادية بتوفير كل شروط نجاحها سياسية كانت تجاوز الخلافات السياسية والحدودية المغاربية -تسوية وضعية الصحراء الغربية أو اقتصادية إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركة.

-ترتكز مبادرة ايزنستات على القطاع الخاص[1] أساسا كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغاربية دون أن تتدخل مباشرة في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية بحيث تكتفي في تفعيل هذه الشراكة الاقتصادية مع منطقة المغرب العربي بدون الوسيط المحفز وليس كفاعل رئيسي[2].

-الاعتماد على غرب التجارة الأمريكية المغاربية التي تعمل على توفير شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين .

- الرهان على سوق مغاربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات و رؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية ويوضح ستيوارت ايزنستات هذا المنظار الشراكي بقوله : إن مبادرة ايزستات لن تتعلق بتسوية تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية في محور العلاقات الثنائية الاقتصادية مع كل من بلد من المغرب العربي على حدى مهما كانت أهمية هذه العلاقات فالأمر يتعلق بالعكس بشراكة ديناميكية متعددة الإطراف قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي [1].

-تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية والحدودية لضمان أكثر سيولة في المبادلات التجارية بين دول المنظمة .

- تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار الخارجية في دول المنطقة من اجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية .

-الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة المغرب العربي في أجال 2005 – وهو مالم يتحقق لحد الآن ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة ايزستات التي كانت تسعى لكسب منافسة

---

[*] اهتمام مصر بانضمامها لاتحاد المغرب العربي تجسد في طلبها الرسمي عام 1999 بالحصول على عضوية ملاحظ في هذا التجمع المغاربي.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور مرجع سابق ص 192.

[2] Nicole grimaud , ***le Maghreb entre l'Europe et les états unis,*** op.cit., p 27.

[1] Samir sobh , ***«vers un Maghreb American ?*** » arabes ,(septembre 1999) , pp. 32-34.

السباق ضد الوقت مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة المغرب العربي في 2010.

وقد عرفت مبادرة ايزستات ديناميكية كبيرة خلال سنة 1999 حيث بادرت الغرفة التجارية الثلاث التونسية – الأمريكية – المغربية – الأمريكية والجزائرية – الأمريكية بالاجتماع في الدار البيضاء 20–21 افريل 1999 قبل أن يعقد لقاء وزاري في هذا الإطار بواشنطن –30 افريل من نفس السنة*.

وفي ندوة واشنطن 15–16 نوفمبر 2000 من تنظيم الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية والتي اندرجت ضمن برنامج مبادرة ايزنستات سجل رجال العمال الأمريكيين والمغاربيون الجزائر تونس والمغرب إمكانية بعث أربعين 40 مشروعا للاستثمار المشترك في مجال الزراعة تكنولوجيا الاتصالات –النفط,المنتوجات الصيدلانية ,السياحة ,الخدمات والشبكات الكهربائية[2].

ومن بين أهم المؤسسات المالية والاستثمارية الأمريكية المعنية بالمساهمة في إنجاح مبادرة ايزنستات وتشجيع المستثمرين الأمريكيين للرهان على السوق المغاربية بالتعاون مع الغرف التجارية الأمريكية الثلاثة في كل من الجزائر .تونس .المغرب يمكن ذكر المؤسسات التالية :

– بنك التصدير والاستيراد : اكزيم – بنك EXIM BANK ايم بنك سابقا IM BANK

– الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U S AID)

– الوكالة الفيدرالية لتامين الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتتولى تقديم المساعدات المالية والدعم التقني لإنجاح مشاريع الاستثمار.

– الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية التي تتولى التنسيق مع المستثمرين الأمريكيين في رصدالأسواق والمشاريع الاستثمارية في الخارج وقد قامت هذه الوكالة بإجراء دراسات استكشافية في السوق المغاربية لرصد القطاعات ذات جدوى للشركات الأمريكية .

وفي إطار برنامج ايزستات عمدت إدارة كلينتن في غضون عام 2000الى تشكيل لجنة مشتركة تنسيقية بين عهده الوكالات المتخصصة في مجالات التجارة والاستثمار كما تم اعتماد دراسة دقيقة

---

* جمع هذا اللقاء نائب كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية والزراعية ستيوارت ايزنستات " صاحب المبادرة " عن الجانب الأمريكي ووزراء ثلاث دول مغاربية ، المغربي فتح الله أولعلو (المالية والاقتصادية) والتونسي الطاهر صيود " كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية " بحضور مجموعة من أربعين رجل أعمال أمريكي.

أنظر :

Arabes dossier **,** vers un Maghreb American,(September 1999),pp.32 –33**.**

(2) ***Jeune Afrique*** **,** l'intelligent **,**no 2082 **,** pp 14- 15**.**

أجرتها وكالة u.s.aid خلال نهاية التسعنيات 1998-2000 حول البيئة والشروط المتوفرة والشروط المتاحة للاستثمار في كل بلد من الدول المغاربية الثلاثة [1].

وقد بادرت الدول المغاربية وفق منظورها لأولويات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من الاقتراحات يمنك ذكر أبرزها:

1- تعيين الإطار القانوني للمبادلات التجارية ومن ثم تعويض إطارها السنوي بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط علما أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي محدد بإطار الاتفاقيات السنوية طبقا للنظام التفضيلي العام.c.s.p

2- توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والمميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة المغرب العربي وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار على سبيل المثال في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب الطاقة بالنسبة للجزائر ومجالي المالية والصناعة في تونس [2].

إلا أن هذا الاقتراح المحسوب على غرفة التجارة التونسية –الأمريكية قابلة تحفظ الظرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثمارهم في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة وعدم التركيز على قطاع الطاقة والمحروقات كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر خاصة إلى قطاعات السكن الاتصالات والصناعة الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لواشنطن 12-14 جويلية 2001* .

4-تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بشروط تنافسية .

وقد شهدت مبادرة ايزنستات انطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت ايزستات الإدارة الأمريكية بعد انتخابات إدارة جورج بوش في عهدته الأولى ليطلق عليها اسم الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا مع تكييفات إستراتيجية جديدة .

2- مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط –

تم إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط في ديسمبر 2002 عل أنقاض مبادرة ايزستات وبعدها الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا US-north africain économique partnership استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 .وتشمل مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط 14 دولة عربية موزعة على

---

(1) Nicole grimaud **, *le Maghreb entre l'Europe et les états unis***,Op.cit., p. 27.

(2) ***Marches tropicaux,***(septembre1998**,** October 1999)**.** أنظر :

* كان ذلك خلال كلمة ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام المجلس الموحد الأمريكي الخاص بإفريقيا أنظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 12-13-14 جويلية 2001**.**

ثلاث مكاتب جهوية ، تونس (المغرب العربي) مصر(الشرق الأوسط) .أبو ظبي (منطقة الخليج) ويغطي مكتب تونس الدول المغاربية الثلاث الجزائر تونس والمغرب إلى جانب لبنان .

وحسب مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط والملف ب "مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط إلينا رومانوفسكي فان هذه المبادرة تقوم على أربع ركائز :

1- اقتصادية .

2-سياسية.

3 -تربوية .

4 -وضعية المرأة

حيث تهدف إلى دعم جهود الإصلاحات الاقتصادية السياسية والتربوية وترقية واقع الشغل ووضعية المرأة في هذه الدول[1] وتعتبر مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط حلقة من مشروع الشرق الأوسط الكبير gme الذي أطلق في مطلع عام 2004 والذي أعيدت صياغته في إطار مايسمى بالشراكة من اجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا .

وقد حافظة مبادرة الشراكة الأمريكية الجديدة مضمونها على روح مبادرة ايزستات مع تكييفات إستراتيجية جديدة تتعلق بجانب التنمية البشرية والبعد الإنساني لا سيما فينا يتعلق بالإصلاحات الديمقراطية والتربوية ووضعية المرأة وتنصب هذا الحوار الجديدة في صلب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة أسباب التطرف في ظل الإستراتيجية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب .

وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا البرنامج حوالي 293 مليون دولار موزعة على أربع سنوات فيمل تستفيد دول المغرب العربي – الجزائر المغرب وتونس من برنامج في هذا الإطار أطلق عام 2004 بقيمة 18.5 مليون دولار لتمويل مشاريع شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول العربية في مجال التعليم وقطاع العدالة .

وقد بلغ الدعم المالي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية usaid للمغرب 11.9 مليون دولار في فيفري 2003 فيما خصصت الوكالة برنامجا للمغرب يمتد عل خمس سنوات 2004-2008 قدرت مخصصاته ب 99.4 مليون دولار بهدف دعم القطاعات الإستراتيجية في هذا البلد[1].

مشروع "المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية 2010"

لقد تم عقد اجتماع 7 أكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية [2]واشنطن اجتماع تنسيقي بين مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية و الطاقة والفلاحة روبرت هورماتس و

---

(1) US department of state , middle east partnership initiative http://mepi .state.gov

(1) US department of state , bureau of near easters.octobre 2004 http://mepi .state.gov

(2) جريدة النصر 2010/11/23 " كتابة الدولة الأمريكية تعلن دعمها للمؤتمر الأمريكي المغاربي
http://www.annasronline.com/index.php?option=com

محافظ بنك الجزائر محمد لكساسي ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث تعزيز الوجود الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا و تحضير المؤتمر المقبل للأعمال في الجزائر العاصمة المقرر عقدها أيام 1 و 2 ديسمبر القادم بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. وقالت كتابة الدولة في بيان لها أن مساعد كاتبة الدولة الأمريكي خوزي فرناندير سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغاربية، المقرر أن يعلن فيها عن مباشرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا وموريتانيا بعدما اقتصر الأمر في المبادرات السابقة عدا الجزائر والمغرب وتونس.

وقالت كتابة الدولة أن مؤتمر الأعمال بالجزائر مناسب لجمع رجال الأعمال والمقاولين في البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون والشراكة إقامة مبادلات تجارية ، وأعلنت أيضا أنها رفقة كتابة التجارة ووكالات أمريكية ستدعم المؤتمر من خلال رعاية المشاركين المقرر أن ينتقلوا للجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية [3] .

و أشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التي ستدرج في قمة الأعمال التي تعتبر الأولى من نوعها، إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية "المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكة من أجل فرص الاستثمار". وتعوض المبادرة الجديدة التي أطلقها قبل سنوات السيناتور"ايزنستات" في 1998. ويضم المؤتمر إعلان ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في بلدان المغرب العربي بالخصوص. فضلا على ذلك سيتم التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الاقتصادية، ويتم اختيار البلد الذي يقام به، لضمان علاقات أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين.

وينتظر أن تتوج القمة منها تشكيل جمعية للمقاولين الشباب وشبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، وتدعيم المشاريع المبتكرة، وتشجيع إنشاء المشاريع ، مع تخصيص مساعدات ما بين 10 آلاف دولار ومليون دولار، والتركيز على صناعات الابتكار وتلك المنشئة للمؤسسات، وتطوير تكوين وتأهيل المقاولين في منطقة شمال إفريقيا، وإنشاء مركز للريادة والامتياز لتشجيع الشراكة.

---

[3] حفيظ صوايلي مركز الأصالة للدراسات "واشنطن تحظر لإعلان مبادرة جديدة من الجزائر " انظر الموقع : 2010/11/23

http://www.assala-dz.net/ar/index.php?option=com

ويتضمن هذا المشروع تجميع كافة القدرات التقنية والتكنولوجية والخبراء المغاربة القاطنين بالولايات المتحدة وأوروبا ومن بينهم 12 من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة "سيليكون فالي"، وخبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل وإنتل ومايكروسوفت وسيسكو. كما يرتقب إنشاء مكتب خاص لضمان المتابعة وتطبيق القرارات، والعمل مع الجانب الأمريكي على تطبيق كافة التوصيات.

وعلى صعيد آخر أعلنت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية عن ارتياحها للنتائج التي حققتها بعثتها إلى شمال إفريقيا والتي زارت الجزائر أواخر شهر سبتمبر. وأكد أعضاء في الوفد بعد عودتهم استعدادهم للعودة للمنطقة لتجسيد مشاريع شراكة وتوقيع عقود بيع وشراء.

3- رهانات مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي :

يمكن حصر الرهانات الأمريكية عبر مبادرات الشراكة المتعاقبة مع المغرب العربي فيما يلي :

1- رهان الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء منطقة للتبادل الحر في المغرب العربي الجزائر المغرب وتونس مما شكل نوعا من السباق مع مشروع الاورو متوسطي الذي يهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر مع دول المغرب العربي في أجال 2010.

2- ويبدوا من المؤشر الزمني – الذي كان محددا بآجال 2005 في مبادرة ايزنستات حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استباق الأوروبيين في كسب ورقة منطقة التبادل الحر في المغرب العربي لتوظيفها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي في مجالات مقايضة محتملة لمناطق النفوذ في باقي نقاط العالم التي تشهد تنافسا اقتصاديا سياسيا حادا بين الأمريكيين والأوروبيين كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط[1].

وقد وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية للتبادل الحر FTA في جوان 2004 وهي ثاني اتفاقية من نوعها في العالم العربي والأولى في إفريقيا [*].

ويشكل هذا الرهان ورقة ضغط تسعى واشنطن للظفر بها قبل الأوروبيين والفرنسيين تحديدا تحسبا لاحتمال التفاوض الاستراتيجي حول المبادلات والنشاطات التجارية الاقتصادية الأوروبية في إطار إقليمي محدد قد تكون السوق المغاربية احد مجالات الحيوية recristallisation des échanges européens وحسب هذا الطرح فان حرص الأمريكيين على اكتساح السوق المغاربية يشكل ورقة ضغط على المنافسين الأوروبيين أكثر مما هو هدف في حد ذاته باستثناء رهان النفط في المنطقة –

---

[1] ***arabies,(***septembre1999),op.cit., p.36.

[*] يجمع المحلون و المراقبون السياسيون والاقتصاديون أن هذه الاتفاقية التي أثارت استياء الأوروبيين والفرنسيين – بحكم تصادمها مع مسار برشلونة –تستجيب لخلفيات سياسية– إستراتيجية أكثر منها اقتصادية في ظل ضعف المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الذي تغطي أوروبا أكثر من 70 بالمائة من مبادلاته التجارية .

بحكم الخيارات الاقتصادية المتنوعة للأمريكيين في السوق الدولية القارة الأمريكية الشمالية .الجنوبية .الكرايبب .منطقة الخليج .منطقة أسيا ....

وإذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في كسب رهان إقامة مجال للتبادل الحر مع دول المغرب العربي قبل أن يتحقق مشروع منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية فانه سيصبح بإمكان واشنطن أن تستغل ورقة الأسبقية لمفاوضة الأوروبيين حول تعويضات محتملة في مناطق وأسواق دولية وإقليمية أخرى في العالم[1].

1 –رهان مشاريع الشراكة الأمريكية على السوق المغاربية 80 مليون نسمة يتعدى هذا الإطار الإقليمي أذان الشركات الأمريكية تريد عبر البوابة المغاربية اقتحام السوق الأوروبية 400 مليون مستهلك شمالا ومنه سوق الإفريقية جنوبا في إطار سوق دولية مفتوحة ، ويشكل هذا الرهان الاقتصادي الاستراتيجي الأمريكي اصطداما مباشرا مع المصالح الأوروبية في مناطق تعتبرها تاريخيا من مجالاتها الحيوية مثل إفريقيا والمغرب العربي .

ويؤكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب الأقصى" ادوارد غابريال" في نهاية التسعينيات هذه الخلفية بقوله : بفضل اتفاقيات التبادل الحر الذي وقعها مع أوروبا ومختلف دول إفريقيا والشرق الأوسط يمكن للمغرب العربي أن يتحول إلى نقطة دعم وارتكاز لدخول المنتوجات والسلع الأمريكية إلى كل هذه المناطق فالأمر لا يتعلق فقط بسوق من 70 مليون مستهلك بل الرهان هو على سوق تفوق 500 مليون مستهلك [2].

– تهدف مختلف مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال التوجهات الإستراتيجية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى إثارة الاهتمام الاقتصادي لدى المستثمرين الأمريكيين إزاء منطقة شمال إفريقيا التي ظلت تعتبرها منطقة بعيدة في منظور الرأي العام الأمريكي ورجال الإعمال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى مثل الشرق الأوسط الخليج واسيا إلى جانب القارة الأمريكية.

– استدراك فارق المنافسة الاقتصادية الأوروبية التي كانت سباقة إلى منطقة المغرب العربي بحكم الإرث التاريخي وعوامل القرب الجغرافي والاحتكاك الثقافي مما تجسد في حجم المبادلات التجارية لدول المغرب العربي التي تغطي دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 60 منها.

– وعبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق " روبن براون " عن هذه الخلفية التنافسية بقوله في زيارة لدكار عام 1995 : الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن إي سوق افريقية للدول الأوروبية الشركاء التقليديين لإفريقيا[1] فيما ذهب ستيوارت ايزستات في نفس الاتجاه من المقابلة التنافسية بين

---

(1) ***arabies,(***septembre:1999).op.,cit.

(2) ***Jeune Afrique***,l'intelligent,(novembre 2002),pp.14- 15.

(1) Samir sobh,op.cit.,p.32.

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تبدو أكثر احتكاكا بضفتها الجنوبية من البحر المتوسط :" اعتقد أن إستراتجيتنا تستجيب للاهتمام الحيوي الذي يبديه المغرب للنموذج الأمريكي ولرغبته في فتح نافذة على غرب الأطلسي وليس فقط على أوروبا"*.

– وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استعمال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة –لا سيما بالنسبة لفرنسا ايطاليا واسبانيا –لصالحها باعتبار الأمريكيين متحررين من هذا الإرث التاريخي وهو ما يعبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب ادوارد غابريال نوفمبر 1998 بمدريد بقوله لنقلها بكل تواضع نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة – المغرب العرب – لأننا أمريكا بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي . اقتصادي وثقافي ناجح وجذاب ولأننا أيضا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا الشمالية .[2]

1– توظيف عامل تحقيق شبكة من المصالح الاقتصادية بين دول منطقة المغرب العربي في إطار مبادرة ايزنستات لتشجيع تجاوز الخلافات السياسية المغاربية مثل مشاكل الحدود ونزاع الصحراء الغربية ولو أن هذه القضية إلى جانب معوقات الشراكة الاقتصادية المغاربية العقبات الرئيسية لنجاح مبادرة ايزنستات أو أي مبادرة اندماج إقليمية .

2– ويبرز هذا تبادل وتداخل التأثير بين الرهانات السياسية تجاوز الخلافات المغاربية والاقتصادية إنجاح مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية إذ في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتجاوز هذا الواقع الصراعي المغاربي عبر البوابة الاقتصادية وما تفرزه من خريطة مصالح ضاغطة بين دول المنطقة في اتجاه التعاون فإنها تعترف بتأثير هذه العوامل السياسية في تعطيل نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية إلى حد الآن مما يفسر الضغوط الأمريكية على كل من الجزائر والمغرب وجبهة البو ليزاريو – منذ مبادرة هوستون عام 1998 لإيجاد صيغة من التسوية لهذا النزاع الإقليمي *.

ومن خلال هذا الطرح يتبين البعد الاستراتيجي لمبادرة الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال توظيف انعكاسات الاقتصادية لاستيعاب المنطقة استراتيجيا في إطار منظور الحوار الأطلسي –المتوسطي الموسع على غرار ما كان مستهدفا في مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

---

* هذا التصريح كان بمثابة زيارة ستيوارت ، ايزنستات للدار البيضاء (المغرب) عام 1998.

(2) Samir sobh,op.cit.,p.32.

* تجدر الملاحظة أن مساعدي مبادرة جمس بيكر بخصوص ملف الصحراء الغربية منذ 1998 تزامنت مع مبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغاربية المعلن عنها في جوان 1998 ، مما يؤكد وجود جسور التكامل بين المبادرتين السياسية والإستراتيجية .

توجهها الجديد نحو انسنة الشراكة الاقتصادية وإدخال البعد الإنساني ضمن إستراتيجية شاملة معطيات إستراتيجية ما بعد 11 سبتمبر – وهي استدراكات ما بعد مبادرة ايزنستات – من خلال عدم الاقتصار على الجانب الاقتصادي الصرف وإدماج برامج الإصلاحات التربوية وترقية دور المرأة مجتمعات المنطقة وتسعى هذه التوجيهات الشراكة الجديدة إلى توظيف عامل العلاقات الإنسانية التي شعر الأمريكيين بالتأخر فيه مقارنة بالأوروبيين بحكم منطلقاتهم البراغماتية المعروفة في العقلية الأمريكية.

– الاعتماد على القنوات الثنائية للعلاقات الأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي والتركيز على الخصائص الاقتصادية الوطنية –السوق المحلية في انتظار توفر الشروط السياسية والاقتصادية لقيام السوق المغاربية المشتركة التي لا يريد الأمريكيين أن يرهن تعثرها تطوير الأسواق الداخلية لكل بلد من دول المنطقة ويأتي هذا المنظور الأمريكي الجديد في ظل تعثر مساعي الانفراج السياسي المغاربي لاسيما بين الجزائر والمغرب بسبب ملف الصحراء الغربية ** .

المطلب الثالث

التنافس بين مبادرات الشراكة الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي(عرض مقارن)

يمكن من خلال استعراض مبادرتي الشراكة الأوروبية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي تحديد الإطار المقارن لهما وفق النقاط التالية :

–اعتماد الاتحاد الأوروبي والمشروع الاورو متوسطي على سياسة المساعدة والدعم المالي في إطار ثنائي ومتعدد الإطراف إزاء دول الشراكة فيما لاتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرتها الشراكة على المساعدات المالية المباشرة ولا تستبعد هذا التوجه الشراكي الأمريكي[1]. تخصيص ظروف مالية لتمويل بعض برامج الدعم التقني بغرض تحسين ظروف ومحيط النشاطات الاستثمارية والتجارية في المنطقة

فالإدارة الأمريكية تحاول الاكتفاء بدور الوسيط والمنسق بين شبكات القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي وكذا تشجيع المستثمرين الأمريكيين للتوجه نحو السوق المغاربية وفق متطلبات الجدوى الاقتصادية

– ترتكز مبادرات الشراكة الأمريكية على نشاط غرف التجارة الأمريكية – المغاربية وشبكة المبادلات والعلاقات بين رجال الأعمال كما هو الشأن بالنسبة لتجربة الشراكة الأمريكية في مصر منذ عدة سنوات وفي المقابل تقوم الدول الأوروبية على المستوى السياسي المركزي الحكومات

** أنظر تصريح رئيس مجلس الأعمال الأمريكية الجزائرية ألبير زبنتا Albert zapanta خلال زيارته للجزائر يوم 05 مارس 2003 حيث أكد أن تطوير السوق الجزائرية لا يمر حتما عبر السوق المغاربية.

(1) Cecil joli,ambitions américaines en méditerranée, ***arabes dossier*** " vers un Maghreb américain" septembre 1999, p. 35.

بتطاير مشاريع الشراكة عبر اتفاقيات سياسية –اقتصادية موقعة مع دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط [2].

– رهان الولايات المتحدة الأمريكية في ديناميكية السوق الإقليمية المغاربية وشبكاتها الاستثمارية والتجارية في الوقت الذي يراهن الاتحاد الأوروبي أكثر كإطار سياسي على قدرة الدول والحكومات المتوسطية لإنجاح مسار الإصلاحات الاقتصادية فهي علاقات بين دول مركزية بالدرجة الأولى خلافا لإطار مبادرة الشراكة الأمريكية التي تبقى فيها توجهات مصالح المستثمرين الخواص هي المحدد الرئيسي لهذه الشراكة الاقتصادية وتكتفي الإدارة الأمريكية الدولة بدور الوسيط المحفز – intermédiaire catalyseur بين رجال الأعمال المستثمرين .

– ارتكاز الشراكة الأمريكية على شروط اقتصادية مباشرة وسياسية غير مباشرة متكاملة تعكس رهانات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة منها شرط إنشاء سوق مغاربية مشتركة وهو ما يمهد الطريق لشرط غير مباشر يتعلق بتسوية الخلافات السياسية المغاربية وفي مقدمتها نزاع الصحراء الغربية الذي يعتبر احد نقاط ارتكاز الضغوط الأمريكية حول هذا الملف .

وفي المقابل فان مبادرة الشراكة الاورو – متوسطية مسار برشلونة تبدوا اقل حزما ومشروطة فيما يتعلق بالعلاقات المغاربية وهذا لاعتمادها مرحليا على أطار العلاقات الثنائية بين المجموعة الأوروبية ودول منطقة المغرب العربي ويعتبر المنظور الأوروبي أن المرحلة حل الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي بما فيها نزاع الصحراء الغربية ستكون نتيجة منطقية لنجاح الشراكة الاورو متوسطية وقد ساهم هذا الطرح الأوروبي غياب إطار تفاوضي مغاربي مشترك ومن ثم المبادرات الانفرادية للدول المغاربية في التفاوض على مسار الانضمام للشراكة الاورو متوسطية والاورو مغاربية .

غياب الجانب الاجتماعي –الإنساني في المبادرات الشراكة الأمريكية –خاصة فيما يتعلق بمبادرة ايزنستات التي تراهن أكثر على المحور الاقتصادي بتبعاته السياسية والإستراتيجية في حين أن مبادرة الشراكة الاورو –متوسطية تعتمد إلى جانب المحورين السياسي – الاستراتيجي والاقتصادي –المالي على محور ثالث يتعلق بالجانب الاجتماعي والبشري والعلاقات الإنسانية بين شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط [1] ويمكن تفسير هذا التباين في انتماء دول جنوب أوروبا ودول المغرب العربي إلى فضاء متوسطي مشترك شهد تداخل وتعايش مختلف الثقافات والديانات الإسلامية. المسيحية واليهودية .

كما كان هذا الفضاء المشترك بين شعوب المنطقة مهدا لتعاقب الحضارات الإسلامية والغربية عبر قرون من الزمن وهي عوامل غائبة في منظور الشراكة لأمريكية باعتبار أن المنطقة بعيدة جغرافيا واجتماعيا – العامل الثقافي –الإنساني –عبر الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك تسعى الولايات

(2) Ibid.,p.35.
(1) Paul balta,***méditerranoïde ; défis et enjeux*** ,op.cit., p. 45.

المتحدة الأمريكية في برامجها الشركية الجديدة استدراك هذا النقص –كما سبقت الإشارة إليه من خلال إعادة توجيه العمل الشراكي مع دول المنطقة نحو الجوانب الإنسانية والثقافية .

– رغم المصلحة المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إقامة فضاء اقتصادي حر وسوق مشتركة في منطقة المغرب العربي إلا أن التنافس يبقى كبيرا بين المجموعتين للظفر بأكبر حصة من هذه الشوق الاستهلاكية الإقليمية ويخشى الاتحاد الأوروبي أن تساهم تمويلاته في إطار الشراكة الاورو مغاربية برنامج ميدا 1 في خدمة مشاريع الشراكة الأمريكية في المنطقة .

– أن إعادة توجه الاتحاد الأوروبي نحو دول شرق أوروبا بعد انضمامها للاتحاد على حساب دول الجنوب في منطقة المغرب العربي كما تعطل جني ثمار الشراكة في إطار مسار

برشلونة ساهم في دفع الدول المغاربية رغم أهمية علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي – نحو الرهان جزئيا على الشراكة الأمريكية[2]

استنتاج :

ويمكن من خلال هذا العرض القول أن واقع الشراكة الاقتصادية في منطقة المغرب العربي هي حاليا لصالح الاتحاد الأوروبي –لعدة عوامل تاريخية وجيو –اقتصادية وإنسانية –مقارنة بالمركز الاقتصادي الجديد والأحادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي – الارتكاز على الاستثمارات في مجال النفط والغاز – باعتبار أن السوق المغاربية تهم أكثر الأوروبيين مقارنة بالأمريكيين الذين يرون في المنطقة حلقة وصل إستراتيجية لمناطق أكثر أهمية استراتيجيا واقتصاديا مثل الخليج والشرق الأوسط .ويعتبر الأمريكيون دخول مجال المنافسة مع الأوروبيين باستثناء مجال النفط الحيوي في منطقة المغرب العربي أداة من أدوات الضغط التفاوضي مع أوروبا لمقايضات إستراتيجية محتملة في مناطق أخرى من العالم وقد يتغير هذا المفهوم مع تطور مسار العولمة حيث يكرس فيه دور الشركات متعددة الجنسيات بعيدا من سيطرة التوجهات الحكومية .

المبحث الثاني

المبادلات التجارية والاستثمارية الفرنسية والأمريكية مع دول المغرب العربي

---

(2) أنظر حول تقييم مسار برشلونة بعد 10 سنوات من انطلاقه "1995 – 2005"

"Barcelone . dix ans après " 28 – 29 avril 2005 , 8éme édition du forum international de "relation" .

Bar Hillel hibou luis martinez.le partenariat euro-maghrébin mariage a blanc ? centre d'étude et de recherche nationales .fondation national des science politique .n0;47 novembre 1998.37p

La politique méditerranéenne de l'union européenne situation et personnelle du processus de barcalone organisé par la Konrad adenter stifung Marbella .9 – 11 .mars 2000.

http://medintelligence.free.fr /bdpolue.htm

يشكل عنصر المبادلات الاقتصادية المالية والتجارية احد المؤشرات الرئيسية لتحديد حجم وطبيعة العلاقات بين الدول لاسيما في ظل اتساع هامش المصالح الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية وتراجع الاعتبارات الإيديولوجية والسياسية خلال سنوات مابعد الحرب الباردة .

فالمبادرات التجارية وتحويل التكنولوجيا والتمويلات الدولية كثيرا ما تقوم بين دول من أنظمة سياسية مختلفة وفي بعض الأحيان متعاكسة ومتصادمة[1] .

وقد تم الاعتماد على هذا المبحث الثاني من المحور الاقتصادي لهذا البحث بعد استعراض خصائص مبادرات الشراكة الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي على عرض تحليلي وإحصائي مقارن لتطور المبادلات التجارية والاستثمارية المالية الفرنسية والأمريكية في دول المنطقة الجزائر .المغرب وتونس تحديدا لتحديد هامش ومحصلة المنافسة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة حسب الإحصاءات المتوفرة و لقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2004 في العرض المقارن

المطلب الأول

موقع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي

1- المبادلات التجارية لدول المغرب العربي :

يظهر من خلال الأرقام الخاصة بالمبادلات التجارية الفرنسية والأمريكية أن أهمية حجم المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي خاصة و إفريقيا عامة تبرز أكثر مع فرنسا منه مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم السبق التاريخي –الاستعماري – للعلاقات الفرنسية مع دول هذه المنطقة وعامل القرب الجغرافي والاحتكاك البشري والثقافي بكل ما أنجز عنه من تبعية اقتصادية وتجارية كان لها أثرها الكبير لسنوات طويلة بعد الاستقلال دول المغرب العربي في رسم نسيج التجارة الخارجية لهذه الدول .

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول المغرب العربي – الجزائر . تونس والمغرب – إذ تغطي دول الاتحاد أكثر من 66 % من مجموع المبادلات التجارية صادرات .وواردات لهذه الدول المغربية الثلاث –حسب إحصائيات 2001 للاتحاد الأوروبي – حيث تشكل المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي 61.4% من واردات دول المغرب العربي و 72.3% لأمن صادراتها .

وقد قفزت واردات المغرب العربي من الاتحاد الأوروبي من 13.6 مليار اورو علم 1995 إلى 23 مليار عام 2001 و23.4 مليار عام 2002 فيما ارتفعت صادرات المغرب العربي نحو دول

---

[1] Salah mihoubi,***la politique de coopération algero-francaise*** ,(bilan et perspectives.publisud.o.p.u 1986),p.173.

الاتحاد الأوروبي من 12.2 مليار اورو عام 1995 إلى 28.4 مليار عام 2001 و 26.7 مليار عام 2002[1]

2- الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا

تستمد منطقة المغرب العربي أهميتها الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية عامة وفرنسا تحديدا من مواردها الطبيعية الإستراتيجية وفي مقدمتها الغاز والنفط التي تشكل المحرك الرئيسي في توجيه الاهتمامات الاقتصادية الأمريكية والفرنسية نحو هذه المنطقة بالإضافة إلى تشكيل منطقة المغرب العربي لسوق استهلاكية واستثمارية تقدر – حسب إحصائيات 2002 بأكثر من 80 مليون نسمة كما يبلغ إجمالي حجم مبادلات التجارية 8104 مليار دولار واردات بقيمة 39.18 مليار دولار – صادرات بقيمة 42.68 مليار دولار .انظر الجدول رقم ف 5/2 .

ويشكل هذا الحجم من المبادلات التجارية رقما استثماريا هاما يفتح مجالا كبيرا للمنافسة بين الشركاء التقليديين لدول المغرب العربي إلى جانب فرص الاستثمار المالي والاقتصادي التي تتمتع بها السوق المغاربية كسوق استهلاكية وكبوابة محورية تفتح المجال لدخول السوق الأوروبية شمالا – كما هو الشأن بالنسبة لرهان الامركيين – والسوق الإفريقية جنوبا – بالنسبة للأمريكيين والأوربيين على سواء .

3- وزن دول المغرب العربي في المبادلات التجارية الفرنسية :

تعتبر دول المغرب العربي من ابرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا ويتعلق الأمر تحديدا بالدول المغاربية الثلاث – الجزائر المغرب وتونس – التي تربطها علاقات تقليدية مع فرنسا والتي تغطي مجتمعة نسبة 50 %ن المبادلات التجارية في إفريقيا .وقد احتل المغرب عام 1995 المرتبة الأولى من بين الممونين الأفارقة لفرنسا بنسبة 22.7 %م الجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 13.2%تونس 12.7%في المرتبة الرابعة تأتي كوت ديفوار ب 8 %يما احتلت ليبيا المرتبة التاسعة بنسبة 2.8 %

وفي قائمة زبائن فرنسا في إفريقيا خلال نفس السنة 1995 احتلت الجزائر المرتبة الأولى بـــ 15.9 %تليها المغرب مباشرة 14.4 %م تونس 1.09 % [1]" ,وقد بقى هذا الترتيب محترما نسبيا خلال العشرية الحيرة .

[1] ***Eurostat*** relations,de l.ue. Avec les 12 pays partenaires, Méditerranéens(juillet2003),p.2.
[1] ***Marches tropicaux,*** (27 December 1996),p.2763.

المطلب الثاني

موقع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي

إن حجم المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي لا يتعد نسبة 0.28 %ن مجموع المبادلات التجارية الأمريكية في العالم حيث لا تغطي الصادرات الأمريكية نحو دول المغرب العربي 1.708 مليار دولار – عام 2000 سوى نسبة 0.25 %ن مجموع الصادرات الأمريكية في العالم لنفس السنة 673.020مليار دولار فيما لا تقدر نسبة الواردات الأمريكية من دول المغرب العربي 3.259 مليار دولار عام 2000 من مجموع الواردات الأمريكية في العالم919.040 مليار دولار سوى ب 0.30 % وتعكس هذه الأرقام الوزن الضعيف لدول المغرب العربي في المبادلات التجارية الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث تغطي كندا وحدها 22.7 و18.8 من الصادرات والواردات الأمريكية على التوالي مقابل 28.1 و40.7 لدول أسيا و22.0 و19.3 لمجموعة الاتحاد الأوروبي .[1]

وللاقتراب من تحديد الوزن المقارن لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في حجم المبادلات التجارية لكل من دول المغرب العربي خلال فترة 1990–2004 يمكن الرجوع إلى المنحنى البياني للشركاء الرئيسيين لكل من الجزائر المغرب وتونس وبدرجة اقل ليبيا التي يختلف مركزها في العلاقات الفرنسية والأمريكية عن الدول المغاربية الثلاث الأخرى لاعتبارات تاريخية وسياسية معروفة .

1- موقع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية للجزائر :

الممونون الرئيسيون للجزائر :

ظلت فرنسا – حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية تحتل المرتبة الأولى في قائمة ممولي الجزائر في التجارة الخارجية خلال السنوات العشر الأخيرة إذ تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2004 بقيمة 4012 مليار دولار بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة ب 22.67 متبوعة في المركز الثاني بايطاليا 1.55 مليار دولار /8.53 ثم ألمانيا 1.25 مليار دولار /6.9 %. .فيما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع 1.11 مليار دولار بحصة 6.158 متبوع بالصين 913 مليون دولار /5.2 % واسبانيا 883 مليون دولار / 4.85%.

وقد سجلت نفس بمعطيات عام 2003 بالاحتلال فرنسا للمركز الأول كممون للجزائر 2.409 مليار دولار /24.5 .متبوعة بايطاليا 1.043 مليار دولار /10.49 لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في

[1] International trade statistics year book.imf,direction of trade.(2001).

المركز الثالث 1.029 مليار دولار متبوعة بألمانيا 793 مليار دولار /7.98 واسبانيا 523 مليار دولار –5.26 [1].

كما سجلت سنة 2002 نفس التوجه بصدارة فرنسا في قائمة ممولي الجزائر –3.543 مليار دولار /30.6 متبوعة بايطاليا 1.172 مليار دولار /10.1 .فيما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث 964 ملون دولار –8.30.قبل ألمانيا 823 مليون دولار /7.10 [2]

ويتبين من خلال أرقام الجدول رقم ف2/2 أن المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية هو دول الاتحاد الأوروبي التي تغطيها بنسب تتراوح ما بين 64.3 %أم 1990. و56.7 عام 1997 و59.4 عام 2002 حيث من مجموع الواردات الجزائرية المقدرة ب 8.688مليار دولار عام 1997 و9.897 ماليا عام 1999 انفرد الاتحاد الأوروبي بحصة 4.927 مليار دولار مما يؤكد موقعه كأول ممون رئيسي للجزائر ..[3]

وقد ظلت فرنسا محافظة على المركز الأول كبلد ممون للجزائر بنسبة 23.1 %ا بين عام 1990وعام 1997 ونسبة 23.3 %أم 1999 .[4]" .وتأتي ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة تموين تتراوح مابين 12.30 للأولى و5.11 للثانية عام 1990 و8 للأولى و 10.6%لثانية عام 1997 وتحتل ألمانيا واسبانيا المرتبة الثالثة بالتداول حيث غطت ألمانيا الواردات الجزائرية بنسب تتراوح ما بين 9.8 %أم 1991 و5.6 %أم 1997 فيما تراوحت نسبة التموين الاسبانية ما بين 8.4 % 6.9 %ي نفس الفترة على التوالي .[5]

ومن خلال هذه الأرقام يمكن ترتيب البلدان الممونة للجزائر خلال فترة العشر سنوات الأخيرة على النحو التالي نسبيا : فرنسا في المرتبة الأولى بنسبة معدلها 23 تليها ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 11.50 ثم اسبانيا بمعدل 8.9 وألمانيا ب 6.8 لتليها أيضا كل من اليابان تركيا .بلجيكا لوكسمبورغ بمعدل نسبة يقل عن 4 %.للإشارة فان الولايات المتحدة الأمريكية سجلت الجزائر من 688 مليون دولار عام 1992 إلى ما بين 972 مليون دولار و1.11 مليار دولار عام 2004 – حسب

---

[1] إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية أنظر موقع قسم المبادلات الاقتصادية في السفارة الفرنسية بالجزائر على الأنترنات :

http;//www.missionce.org/algerie/documents.new.asp

[2] نفس المرجع.

[3] ***Eurostat***,op.cit.,

[4] ***Marches tropicaus***,(21 avril 2000).

[5] إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية.

مصدر الإحصائيات[1] .

الزبائن الرئيسيون للجزائر :

خلافا للموقع الأمريكي الذي يتقدمه المركز الفرنسي في قائمة مموني الجزائر في التجارة الخارجية تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اليوم الزبون الأول للجزائر حسب البلدان فيما ظل الاتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول طيلة السنوات العشر الأخيرة ويتأكد التوقع الجديد للولايات المتحدة الأمريكية في مبادلات سنة 2004 – حسب إحصائيات المركز الوطني للأعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية – حيث انفردت بنسبة 23.15 %وبمجموع قيمة 7.34 مليار دولار متبوعة في المركز الثاني بايطاليا 5.29 مليار /16.70. فيما تحتل فرنسا المركز الثالث في قائمة زبائن الجزائر 3.61/ 11.40 %ثم اسبانيا 3.56 مليار /11.26 % . فهولندا 2.36 مليار / 7.44 %.كندا 1.8 مليار / 5.65 %. البرازيل 1.78 مليار 5.61 %. تركيا بلجيكا البرتغال وبريطانيا ثم مصر فألمانيا بمعدلات تتراوح مابين 1.061و 0.089 % .

وكانت ايطاليا في مبادلات عام 2003 تحتل مركز الزبون الأول للجزائر بقيمة 5.29 مليار ونسبة 16.70 من الصادرات الجزائرية فيما احتلت الجزائر المركز الثاني 2.91 مليار / 15.22 % .لتليها مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية 2.672 مليار / 13.97 %.ثم اسبانيا 2.301 مليار / 12.03 % . فهولندا 1.365 مليار / 7.13 % .

كما كانت ايطاليا محتفظة بالمركز الأول في مبادلات عام 2002 3.796 مليار / 19.70%.متبوعة باسبانيا 2.700 مليار / 14. لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث 2.482 مليار / 12.90 %متبوعة مباشرة بفرنسا في المركز الرابع 2.460 مليار / 12.80 %.[2].

وقد كان الاتحاد الأوروبي محافظا على المرتبة الأولى بدون منازع كأول زبون للجزائر طيلة فترة 1990– 1997 حيث استوعب ما بين 69.7 %عام 1990 و 63.50 %عام 1997 من الصادرات الجزائرية فيما ارتفعت هذه النسبة إلى 74% عام 1999 وتأكد هذه الأرقام المركز المتقدم للاتحاد الأوروبي – مجتمعة – كأول زبون للجزائر حيث استوعب 8.3 مليار دولار من جموع قيمة الصادرات الجزائرية لعام 1999 المقدرة ب 9.6 مليار دولار قبل أن تصل إلى 11.5 مليار دولار عام 2001[3].

---

[1] هناك هامش من الفرق بين إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS) من جهة ومصادر التجارة الخارجية الأمريكية:

Us census bureau. foreign trade cividion data dissemination Branche. washington.d.c..202333.
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.htm

[2] إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS)

[3] ***Marches tropicaux***,(21 avril 2000),p.2.

ومن بين الدول الأوروبية تأتي ايطاليا في المرتبة الأولى كأول زبون للجزائر بنسبة تتراوح ما بين 20.5 %عام 1990 و20.6 %عام 1997 وقد سجلت الصادرات الجزائرية نحو ايطاليا أعلى نسبة لها عامي 1991 23.7 % و1995 22.4 %. وتعكس هذه الأرقام مؤشر العودة القوية للشريك الايطالي خلال سنوات الأزمة الجزائرية مما انعكس ايجابيا على حصة ايطاليا من سوق الاستثمارات في الجزائر بفضل الاستعداد الايطالي لـ لمغامرة في السوق الجزائرية رغم اكراهات التقلبات الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة وقد استطاعت ايطاليا خلال تلك الفترة أن تكسب تقدما في السوق التجارية الجزائرية على حساب الشريك الفرنسي .

ومن هذه أرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر كأول شريك تجاري أول ممون وثالث زبون أمام ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا حيث سجل إجمالي المبادلات التجارية للجزائر صادرات – واردات مع فرنسا عام 2003 تحسنا بنسبة 5.2 % 6.7 مليار اورو مقابل عام 2002 6.5 مليار اورو و2001 6.47 مليار اورو .

1- موقع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية للمغرب

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب بدون منازع حيث بلغت حصته من إجمالي المبادلات التجارية للمملكة المغربية مالا يقل عن 65 عام 2003 و 61.2 %عام 2000[1] .وتبقى فرنسا تتصدر المركز الأول – حسب إحصائيات 2003 بفارق كبير عن باقي شركاء المملكة المغربية 25.7 متبوعة في المركز الثاني باسبانيا 14.5 %ثم ايطاليا في المركز الثالث 6.4 %فبريطانيا 502 وألمانيا 4.6 %لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة في المركز السادس بنسبة 3.6 %[2].

---

(1) ***Eurostrat*** **,**op.cit**.,**

(2) Mission ambassade de France au maroc.commerce extérieur du maroc.economique **,**(09juin 2004)**.**

أنظر موقع المبادلات الإقتصادية بالسفارة الفرنسية في المملكة المغربية على شبكة الأنترنات :

http://www.missioneco.org/maroc/index.asp

الممونون الرئيسيون للمغرب

وتتصدر فرنسا قائمة ممولي المغرب حيث احتلت المركز الأول عام 2003 بنسبة 20.7 من مجموع الواردات المغربية – المقدرة ب 12.3 مليار اورو – مقابل 19.1 %عام 2002 متبوعة باسبانيا في المركز الثاني 12.5 %ثم ايطاليا 7.2 %فألمانيا 5.2 %.العربية السعودية 5 %وروسيا 4.6% لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية متأخرة في المركز السابع لقائمة ممولي المملكة المغربية قبل بريطانيا 4 %[1] وحسب إحصائيات الواردات المغربية لعام 2002 فان فرنسا كانت محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين بإجمالي 2519 ملين دولار بنسبة 21.2"%من مجموع واردات المغربية متبوعة باسبانيا في المركز الثاني 1601 مليون دولار –13.5 %ثم دول الخليج 1337 مليون دولار – 11.3 % فايطاليا 767 مليون دولار –6.5 %وألمانيا 664 مليون دولار –5.6 %.وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز السادس 561 مليون دولار قبل بريطانيا 527 مليون دولار 4.4 %والصين 350 مليون دولار –3.0 %. وقد كان الممونون الرئيسيون للمغرب خلال (1998 – 2002) يتوزعون على نحو الترتيب الأتي : الإتحاد الأوروبي (60.1%) ، باقي العالم (34.4%) الولايات المتحدة الأمريكية (4.2%) واليابان (1.3%) .

كما تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال فترة (1990–1997) مابين 22.9% و 27.7% على التوالي ، واحتلت اسبانيا – بعد دول آسيا مجتمعة التي غطت مابين 17.7 % عام 1990 و 18.2% عام 1997 من الواردات المغربية ، ودول الشرق الأوسط مجتمعة (من 12.2 % إلى 8.9 %) المركز الموالي لفرنسا بنسبة تتراوح مابين 8.4 % عام 1990 و 9 % عام 1997.

ومن جهتها ظلت الولايات المتحدة الأمريكية – في هذه الفترة – تحتل المركز الثالث بنسب تتراوح ما بين 6.3% عام 1990 و6.5 % عام 1997 . مما يؤكد تراجع الموقع الأمريكي في قائمة ممولي المغرب حسب إحصائيات 2003.التي اكتفت فيها الولايات المتحدة – كما سبقت الإشارة – بالمركز السابع.

ويستخلص من هذه الأرقام ترتيب الممونين الرئيسيين للمغرب على النحو التالي : الإتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية تضم أغلب الدول الأوروبية بنسبة معدلها 57% ، ثم فرنسا كأول دولة ممونة للمغرب بمعدل 22 % ، فإسبانيا 8.5% والولايات المتحدة الأمريكية 7% ايطاليا 6% ألمانيا 5% وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب يجب أن يوضع في إطار موقع دول آسيا – مجتمعة – ودول الشرق الأوسط – مجتمعة – التي تغطي على التوالي 17% و 11 % من الواردات المغربية .

[1] loc.cit.

الزبائن الرئيسيون للمغرب

تعتبر الإتحاد الأوروبي الزبون الأول للمغرب بدون منازع بنسبة 72.4 % حسب إحصائيات عام 2002 ، و تحتل فرنسا الدولة الزبونة الأولى للمغرب – حسب إحصائيات عام 2003– بنسبة تغطية للصادرات المغربية تعادل 33.8% ، متبوعة باسبانيا في المركز الثاني 17.1% ، ثم بريطانيا 7.3% ، فايطاليا (5.1%) ، ألمانيا (3.5%) ، الهند (3.4 %) ، هولندا (3.2%) ، ولا تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة زبائن المغرب لعام 2003 إلا في المركز الثامن [1].

و قد سجل نفس التوجه تقريبا في خريطة الصادرات المغربية لعام2002 ، حيث احتلت فرنسا مركز الدولة الزبونة الأولى للمغرب بقيمة 2355 مليون دولار بنسبة 14.9% من مجموع الصادرات المغربية ، متبوعة في المركز الثاني باسبانيا (1265 مليون دولار –14.9%) ، ثم بريطانيا (668 مليون دولار– 7.9%) ، فايطاليا (479 مليون دولار –5.6%) ، ألمانيا (477 مليون دولار – 5.3%) . وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز السادس (389 مليون دولار – 4.6%) ، قبل اليابان (286مليون دولار – 3.4%) و هولندا (210 مليون دولار –2.5%) و الهند (209 مليون دولار –2.5%) و دول الخليج (167 مليون دولار –2.0%).

و يحتل الاتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية مركز الزبون الأول للمغرب خلال فترة (1998–2002) بنسبة تغطية للصادرات المغربية تفوق 67.7% ، متبوعة بباقي العالم (25.5%) ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (4.5%) ، و يليها اليابان (3.0%).[2]

3– موقع فرنسا و الولايات المتحدة في التجارة الخارجية لتونس:

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس بنسبة تغطية للمبادلات التجارية التونسية

(الصادرات – الواردات) تفوق 74.4% –أعلى نسبة تغطية للإتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي – ، حسب إحصائيات عام 2000 [3].و تختل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس (أول ممون و أول زبون لتونس) بنسبة تغطية للمبادلات التجارية التونسية تفوق 26.6 %حسب إحصائيات عام 2001، و 28.5 % لحساب عام 2004[4].

و قد بلغت صادرات تونس لعام 2001 ما قيمته 6 ملايير دولار فيما قدرت واردات هذا البلد لنفس السنة بـ 8.4 مليار دولار مما يسجل عجزا في الميزان التجاري بقيمة (2.4 مليار دولار) . (انظر الجدول رقم /5).

---

(1) Loc.cit.
(2) Dree.statistiques maroc.juittet (2004), mineft-dree/trésor.
(3) ***EUROSTAT***.op.cit.,
(4) ***Ministère des affaires étrangères français.***
http://www.france.diplomatiques.gouv.fr

الممونون الرئيسيون لتونس :

يعتبر الإتحاد الأوروبي – كما هو الحال بالنسبة لكل من الجزائر و المغرب – الممون الرئيسي لتونس حيث يغطي ما بين 72.4% (عام 1990) و 72.9 % (عام 1997) و 70.7% عام 2000 من الواردات التونسية . و قد تراوح حجم صادرات الاتحاد الأوروبي لتونس ما بين 4602 مليون دولار (عام 1993) و 5796 مليون دولار عام (1997)[1].

و تحتل فرنسا من بين الدول الأوروبية المركز الأول في تموين الواردات التونسية منذ بداية التسعينات بنسب تتراوح ما بين 27.9% (عام 1990) ، و 23.8% (عام 1997) قبل أن يتعزز المركز الفرنسي أكثر في 1998 (27%)[2].

و حافظت فرنسا على نفس المركز في قائمة ممولي تونس لعام 2002 بحجم صادرات بلغ 2.08 مليار اورو ، فيما لم تتعد الصادرات الأمريكية لتونس في نفس السنة 194 مليون دولار .(انظر جدول المبادلات الأمريكية مع دول المغرب العربي: رقم ف2/7).

أما في سنة 2003 فقد تراجعت الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 7.2" % –عن عام 2002– رغم احتفاظها بالمركز الأول دائما ، مقابل 170 مليون دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سجل الموقع الفرنسي في قائمة ممولي تونس تحسنا جديدا لحساب عام 2004 بنسبة تغطية تعادل 25.1% ، متبوعة بايطاليا(19.0%) و ألمانيا (8.4%) و تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح ما بين 5.2% عام 1990 و 4.3% عام 1997 و 3.4% عام 1998[3].

و تعتبر ايطاليا الشريك الرئيسي الثاني بنسبة متراوحة ما بين 15.9% (عام 1990) و 19.3 % (عام 1997) تليها ألمانيا بنسبة 13.5% (عام 1997) ثم مجموعة الدول الإفريقية بنسب متراوحة ما بين 4.9% (عام 1990) و 5.9 %(عام 1997).

الزبائن الرئيسيون لتونس:

يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بدون منازع كزبون رئيسي لتونس حيث استوعب ما لا يقل عن 74.4% (عام2000) و 80.1% (عام1996) ، إذ بلغ حجم واردات الاتحاد الأوروبي من تونس ما يتراوح بين 3022 مليون دولار من مجموع الصادرات التونسية المقدرة بـ 3804 مليون دولار (عام1993) ، و 4419 مليون دولار من مجموع 5517 مليون دولار (عام1996).

و تعتبر فرنسا الزبون الأوروبي الأول لتونس بنسب تراوحت ما بين 26.6% (عام 1990) و 25.7% (عام 1996).وقد احتلت فرنسا نفس المرتبة الأولى في قائمة زبائن تونس عام 2004 بنسبة

---

(1) ***EUROSTAT*** ,op.cit.,

(2) ***Marches tropicaux***,(du25juin.1999).

(3) ***International trade*** station year book,op.cit.,p.99.

تغطية تفوق 33.1 % ، متبوعة بايطاليا و ألمانيا ، وعلى سبيل المقارنة استوعبت فرنسا بنفس النسبة تقريبا ما يعادل 2470مليون اورو –أول زبون لتونس– لحساب عام 2001 مقابل 121 مليون دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية ن و التي لا تتعدى نسبة تغطيتها للصادرات التونسية 0.5% برتبة الـ 12 في قائمة زبائن تونس.و تعتبر ايطاليا الزبون الثاني لتونس بنسب تتراوح ما بين 21.2% و 20.7% ما بين 1990 و 2004 . و تؤكد هذه الأرقام الفرق الشاسع لمركزي كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية– لصالح الأول– في التجارة الخارجية لتونس.(انظر جدول المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية).

4– التجارة الخارجية لليبيا:

خلافا للبلدان المغاربية الثلاثة الأخرى (الجزائر– المغرب – تونس) ، فان مركز كل من فرنسا و بدرجة اكبر الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر ضعيفا في التجارة الخارجية لليبيا التي يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لها باعتباره أول ممون للواردات الليبية بنسبة 55.4% عام 1997 و أول زبون لليبيا بنسبة تقارب 80% من نفس السنة. و تعتبر ايطاليا أول شريك أوروبي، لليبيا كممون بنسبة 15.8% و زبون بنسبة تفوق 40% ، أما فرنسا فلا تتعدى نسبة استيعابها للواردات الليبية ما بين 7.4% (عام 1990) و 6.2% (عام 1997) ، فيما تستوعب ما يقارب 8% من الصادرات الليبية.وقد شهدت المبادلات التجارية الخارجية الليبية تراجعا محسوسا منذ 1992 جراء الحظر الدولي المفروض على ليبيا من طرف المجموعة الغربية ولم تعرف بداية الانتعاش إلا في غضون 1997 من خلال الخرق الفعلي لإجراء الحظر من طرف دول جنوب أوروبا مثل ايطاليا ، ألمانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي و بعض الدول الأسيوية.

المطلب الثالث

الاستثمارات الفرنسية و الأمريكية في دول المغرب العربي

حالة الجزائر:

شهدت الجزائر حركية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تحركا كبيرا منذ مطلع الألفية الجديدة ، حيث قدرت هذه الاستثمارات بـ 4 ملايير دولار خلال عام 2005 تستفيد منها الشركات الفرنسية في قطاعات النقل، الكهرباء ن المحروقات ، التجهيز الصناعي و البناء، فيما وقعت فرنسا مع الجزائر على عقود 2007 تفوق 2 مليار اورو . وتقدر نسبة مساهمة الشركات الفرنسية و فروعها بالجزائر في سوق الشغل بحوالي 6000 عامل.

و قد كان حجم الاستثمارات الفرنسية ضعيفا في الجزائر –مقارنة بالدول المغاربية الأخرى– بحيث لم يتعد عتبة 600 مليون اورو ما بين 2001–2002، ليبدأ بالتنامي بالغا 1 مليار اورو عام 2003، حيث تحتل الجزائر المرتبة 50 في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات المباشرة الفرنسية. و تشكل هذه

الاستثمارات قطاعات الاتصالات ، مواد البناء و الكيمياء ، الأشغال العمومية ، الصناعات الميكانيكية ، الصناعات النسيجية ، الصيد ، النقل و التكنولوجيات الحديثة.

وتستحوذ صناعة السيارات الفرنسية (رونو-بيجو-سيتروان) على 70% من سوق لسيارات في الجزائر ، حيث تغطي واردات الجزائر من هذه السيارات 24% من إجمالي الصادرات الفرنسية لجزائر . كما تضاعفت الواردات الفرنسية من النفط الجزائري بنسبة 12% عام 2003مقارنة بعام 2002 ، بحيث تغطي الجزائر11.5% من واردات الطاقة الفرنسية و اكثر من 20% من وارداتها من الغز. و تعتبر الجزائر ثالث ممون بالنفط لفرنسا بعد العربية السعودية و روسيا و امام نيجيريا[1].

ومن جهتها بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر عام2002 حوالي 4.5 مليار دولار –الجزء الكبير منها لقطاع المحروقات–فيما قفز هذا الرقم إلى 7 ملايير دولار عام 2003.

وقد ارتفع حجم مساهمة الشركة الأمريكية لضمان القروض في الجزائر من 1.5 مليار دولار إلى 4 مليار دولار عام 2003. كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر في جويلية 2001 على معاهدة اطار التجارة و الاستثمار–trade and investment framework– كمؤشر لرغبة البلدين في تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج اطار المحروقات التي على حجم الاستثمارات الأمريكية في الجزائر. و كمؤشر لبداية اهتمام الشركات الأمريكية بالجزائر – خارج اطار المحروقات– ،ارتفعت المشاركة الأمريكية في المعرض الدولي للجزائر خلال ست سنوات من 24 شركة عام 2000 إلى 44 شركة عام 2005اي بزيادة تقارب 85% .

حالة المغرب:

تعتبر فرنسا ثاني مستثمر أجنبي في المغرب بمجموع 9.8 مليار درهم لحساب عام 2003–مقابل 2.2 مليار درهم عام 2002، و يحتل المغرب المركز الـ 22 في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات الفرنسية في العالم ، متقدما تونس – المرتبة 41 –مصر– الـ47– ، و الجزائر – المرتبة الـ 50–. وقد بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية في المشاريع المصادق عليها في المغرب عام 2003، حوالي مليار درهم.

ويوجد بالمغرب 500 فرع للشركات الفرنسية بحيث تشغل مالا يقل 75000 عامل، و يتعلق الأمر بشركات توتال ، فيفندي اونيفيرسيل ، فرانس تيليكور ، سوير ، ا ودي اف، رونو ، الكاتيل ، الستوم ، بويقس، بينبي بارياو سوسييتي جينيرال و غيرها من الشركات الفرنسية التي يعود تواجدها بالسوق المغربية إلى عقود طويلة[2]

---

[1] Mission économique, ***Ambassade de France en Algérie***, (03 février 2005).

[2] Mission économiques, ***ambassade de France au Maroc*** .investissements directes.étrangers et présence française.au.maroc,(18 janvier 2005) .

ومن جهة أخرى ، وعلى الرغم من ضعف حجم العلاقات الاقتصادية بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية ، فان توقيع المغرب لمعاهدة التجارة الحرة – /free trade agreement fta– في جوان 2004، و الذي يحمل دلالة سياسية تنافسية مع الاتحاد الأوروبي أكثر مما يستجيب لاعتبارات اقتصادية بحتة ، كان وراء إلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من 95% من السلع المتبادلة بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد بلغ حجم الوكالة الأمريكية لدعم الاستثمار US– AID–في المغرب 11.9مليون دولار لحساب عام 2003[1].

حالة تونس:

تمثل فرنسا – ضمن دول الاتحاد الأوروبي– أول مستثمر أجنبي في تونس من حيث حجم الأموال المخصصة و الشركات المتواجدة و قد بلغ حجم الاستثمارات الاقتصادية المباشرة لفرنسا في تونس 73.5 مليون اورو عام 2004 ، مسجلا بذلك زيادة في هذا الحجم بنسبة (33%) عن عام 2003 الذي قدرت فيه الاستثمارات الفرنسية بتونس بقيمة 55.1 مليون اورو.

وتأتي المؤسسات الفرنسية و فروعها في مقدمة الشركات و الفروع الأجنبية بتونس بحصة 1046 مؤسسة و فرع فرنسي (40% من مجموع الشركات و الفروع الأجنبية بتونس)،حيث تشغل المؤسسات الفرنسية في تونس مالا يقل عن 84000 عامل (أكثر من ثلث اليد العاملة التونسية المشتغلة في المؤسسات الأجنبية بتونس).

وخلافا لاستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، وايطاليا المركزة على قطاع الطاقة في تونس ، فان المؤسسات الفرنسية تتمركز أكثر في قطاع النسيج و الألبسة ، وقد بدا اهتمام المؤسسات الفرنسية منذ أربع سنوات ينصب على قطاعات الكهرباء ، و الصناعات الالكترونية ، الإعلام الآلي و الاتصالات[2] .

وفي اطار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقعت تونس على معاهدتا طار التجارة و الاستثمار –trade and investment framework agreement– في أكتوبر 2002 بهدف تطوير و ترقية التجارة و الاستثمار بين البلدين . و يعتبر هذا الإطار خطوة في طريق التوقيع على معاهدة التجارة الحرة بين البلدين ، حيث تطمح تونس للتوقيع عليها مستقبلا–على غرار المغرب–.

وقد استفادت تونس – التي يوجد بها مقر مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط mepi –من دعم مالي في اطار هذا البرنامج قدر بـ4 مليون دولار لفترة (2001–2003) [3].

---

[1] أنظر موقع كتابة الدولة الأمريكية الخاص بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب :
http://www.state.gov/r/pa/ei/bng/5431.htm

[2] ***Ambassade de France au Tunisie*** **,** investissements missions économiques directes .étrangers et présence française.au.maroc**,**(19 mai 2005)**.**

[3] أنظر موقع كتابة الدولة الأمريكية الخاص بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر :
http://www.state.gov/r/pa/ei/bng/5439.htm

المطلب الرابع

استنتـــاجـــات

تفيد أرقام المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال عشر سنوات الأخيرة لفترة (1995–2004) الاستنتاجات التالية حسب مختلف الأطر التحليلية:

1. مبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي(1995–2004):

تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي حيث بلغ مجموع المبادلات الأمريكية مع الجزائر (صادرات – واردات) خلال فترة (1995–2004) ما يعادل 38.042 مليار دولار ، و يليها المغرب في المركز الثاني بفارق كبير (8.589 مليار دولار) ثم تونس (3.287 مليار دولار) فموريتانيا (334.4 مليون دولار) . و يفسر هذا المركز المتقدم للجزائر في حجم المبادلات التجارية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بالوزن الكبير الذي تمثله صادرات النفط الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية كما هو الشأن بالنسبة لصادرات الفوسفات المغربية لهذا البلد.

تعتبر الجزائر أول زبون مغاربي للولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة بمجموع (8.3 مليار دولار) مقابل 4.9 مليار دولار للمغرب و 2.3 مليار دولار لتونس و أخيرا موريتانيا بـــ: 312 مليون دولار فيما تبقى المبادلات التجارية الأمريكية مع ليبيا منعدمة.

تعتبر الجزائر الممون المغاربي الأول للولايات المتحدة الأمريكية بدون منازع و فارق شاسع عن المغرب و تونس ، حيث بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة 29.7 مليار دولار ، مقابل 3.6 مليار للمغرب و 967 مليون دولار لتونس ، فيما لا تتعدى الصادرات الموريتانية للولايات المتحدة الأمريكية عتبة 22 مليون دولار . و يفسر هذا الوضع بحجم الصادرات النفطية الجزائرية الهام للولايات المتحدة الأمريكية.

الجزائر هو البلد المغاربي الوحيد (بفضل حجم صادراته من النفط و الغاز) الذي يسجل فائضا في ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الجزائر خلال هذه الفترة (1995–2004) ما يعادل (–21.3 مليار دولار) ، فيما حققت الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة فائضا تجاريا مع كل المغرب (+1.2 مليار) ، وتونس (1.3 مليار) ، و موريتانيا (291 مليون دولار).

سجلت المبادلات التجارية الأمريكية – الجزائرية اكبر حجم لها عام 2004 (8.1 مليار دولار) ، إذ بلغت الواردات الأمريكية من الجزائر رقمها القياسي (7.4 مليار دولار) خلال العشر سنوات التي تلت عام 1995، مما يؤكد رهان الولايات المتحدة الأمريكية على المحروقات الجزائرية في المنطقة منذ السنوات الأخيرة لا سيما على ضوء الاكتشافات الجديدة التي سجلتها الصحراء الجزائرية في مجال المحروقات خلال السنوات العشر الأخيرة .

عرض مقارن لإجمالي المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي (مليون دولار)

فترة (1995-2004)

	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	صادرات + واردات
الجزائر	8324	29718	38043
المغرب	4913	3676	8589
تونس	2320	967	3287
ليبيا	-----	-----	-----
موريتانيا	312	21	333
المجموع	15869	34382	50251

الجدول رقم 3

المصدر: إحصائيات المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي (1990-2005).

2. المبادلات التجارية الفرنسية مع دول المغرب العربي(1995-2004):

يعتبر المغرب الشريك التجاري الأول لفرنسا في منطقة المغرب العربي خلال فترتي (1995-2000) و (2002-2003) بمجموع مبادلات (صادرات –واردات) يعادل 179.5 و 11 مليار اورو على التوالي* ، تليها الجزائر في المركز الثاني بمجموع (154 مليار فرنك فرنسي – 11 مليار اورو على التوالي) ، ثم تونس (131 مليار فرنك –10 مليار اورو).

تعتبر الجزائر و المغرب أول زبائن فرنسا خلال فترة (1995-2000) بمجموع 88.5 مليار فرنك ، متقدما بذلك على الجزائر (64 مليار فرنك) ، وتونس (56 مليار فرنك) . وفي المقابل يبقى البلدان الثلاثة في نفس المستوى تقريبا خلال فترة(2002-2003) بمجموع 5 مليار اورو تقريبا لكل منها.

* تقدير المبادلات التجارية الخارجية لفرنسا كان يتم قبل عام 2000 بالفرنك الفرنسي ، عملة استبدلت عملة التقدير بعد هذه الفترة بالأورو – العملة الموحدة للإتحاد الأوروبي.

يعتبر المغرب البلد المغاربي الأول (بفصل حجم صادراته الزراعية) الذي تسجل معه فرنسا اقل نسبة فائض في ميزانها التجاري خلال فترة (1995- 2000) بمجموع (+2.5 مليار فرنك لصالح فرنسا) ، متبوعا بتونس (+19 مليار فرنك) ، و أخيرا الجزائر (+26 مليار فرنك). و في المقابل استطاع المغرب و تونس تحقيق التوازن التجاري مع فرنسا خلال فترة (2002 - 2003) ، فيما سجلت فرنسا فائضا مع الجزائر بحجم (+ مليار اورو).

3- عرض مقارن للمبادلات التجارية الفرنسية و الأمريكية مع دول المغرب العربي (1995-2003):

تعتبر فرنسا الشريك التجاري الأول (صادرات – واردات) لمجموع الدول المغاربية الثلاثة – الجزائر ، تونس و المغرب- بمجموع 77 مليار دولار لفترة (1995-2004) ، و 34 مليار دولار لفترة (2000-2003) ، فيما حققت الولايات المتحدة الأمريكية في مبادلاتها التجارية مع هذه الدول إجمالي 23.8 مليار دولار (1995-2000) ، و 10.75 مليار دولار (2000-2003)[5*].

تتقدم فرنسا على الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة ممـوني دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر ، المغرب ، تونس) ، حيث بلغ مجموع صادرات فرنسا لهذه الدول خلال فترة (1995-2000) 42.5 مليار دولار مقابل 8.5 مليار دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية . فيما بلغ هذا الرقم بالنسبة لفرنسا خلال فترة (2002-2003) حجم 17.5 مليار دولار ، مقابل 2.79 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

تتقدم فرنسا على الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة زبائن دول المغرب العربي الثلاث ، حيث بلغ مجموع واردات فرنسا منها خلال فترة (1995-2000) 34.5 مليار دولار ، مقابل 14.73 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية . فيما بلغت واردات فرنسا من هذه الدول لفترة (2002-2003) حجم 16.5 مليار دولار ، مقابل 7.96 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

حققت فرنسا فائضا تجاريا مع المغرب العربي الثلاث بنسبة(+ 8 مليار دولار) لفترة (1995-2000) ،و (+1 مليار دولار) لفترة (2002-2003)، في حين سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا تجاريا مع دول المغرب العربي الثلاث بنسبة (- 6.23 مليار دولار) ، و (- 5.17 مليار دولار)

جدول مقارن للمبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي
خلال فترتي (1995-2000) و (2002-2003)

*تم تحويل قيمة المبادلات التجارية الفرنسية إلى الدولار.

				المجموع			المجموع
الجزائر	13.3 مليار دولار	4.07 مليار دولار	16.9 مليار دولار	7 مليار دولار	1.4 مليار دولار	8.4 مليار دولار
المغرب	2 مليار دولار	3.07 مليار دولار	5.07 مليار دولار	777 مليون دولار	1.03 مليار دولار	1.80 مليار دولار
تونس	437 مليون دولار	1.4 مليار دولار	1.837 مليار دولار	195 مليون دولار	364 مليون دولار	559 مليون دولار
المجموع	14.737 مليار دولار	8.54 مليار دولار	23.837 مليار دولار			10.759 مليار دولار

الجدول رقم 4 المصدر: عرض إحصائي

جدول مقارن للمبادلات التجارية الفرنسية مع دول المغرب العربي

خلال فترتي (1995-2000) و (2002-2003)

	فترة 1995-2000		فترة 2002-2003	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الجزائر	64.15 مليار فرنك	90 مليار فرنك	5 مليار فرنك	6 مليار فرنك
المغرب	88.5 مليار فرنك	91 مليار فرنك	5 مليار فرنك	5 مليار فرنك
تونس	56 مليار فرنك	75 مليار فرنك	5 مليار فرنك	5مليار فرنك
المجموع	208.65مليار فرنك	256 مليار فرنك	15 مليار فرنك	16 مليار فرنك

الجدول رقم 5

استنتاج

وهكذا يبرز من خلال هذا العرض التحليلي الإحصائي في هذا المبحث ، الموقع التجاري المتقدم لفرنسا على الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ، فيما تبقى أهمية المبادلات التجارية الأمريكية في المنطقة مقتصرة على الجزائر كممون هام بالنفط و الغاز.

و في المقابل تسجل العودة القوية لموقع الاستثمارات الأمريكية في المغـرب العربـي لا سـيما بالنسبة لقطاع المحروقات في الجزائر – حوالي 7 مليار دولار عـام 2004- . و عليـه فـان منطقة المغرب العربي تبدو في سلم المبادلات التجارية و الاستثمارات، أكثـر أهميـة لفرنسـا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، باستثناء ما يتعلق بقطاع المحروقات في الجزائـر و ليبيـا مستقبلا.

المبحث الثالث

موقع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا (أوروبا) في سوق الطاقة لمنطقة المغرب العربي

يشكل سوق الطاقة في المغرب العربي – الجزائر و ليبيا تحديـدا – احـد مجـالات الاحتكـاك الاقتصادي – تكاملا و تنافسا- بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و أوروبا عمومـا ، و فرنسـا تحديدا من جهة أخرى.

المطلب الأول

الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية و الفرنسية – (الأوروبية) العالمية

1- الاستراتيجة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم ، حيث تستوعب 23% من إجمـالي الطاقة المستهلكة في العالم ، و 25% من الغاز . و يستهلك أمريكي واحد ما معدله 8 طن من الـنفط سنويا ، إذ يفوق استهلاك نظيره الأوروبي بضعفين[1].

وحسب بيانات مركز الدراسات السياسية و الدولية في واشنطن ، فقـد كانـت الولايـات المتحـدة تستورد في عام 1973 حوالي 36 % فقط من احتياجاتها من الطاقة، و في عـام 2000 اسـتوردت حوالي 57 % من حاجاتها من الطاقة، لترتفع هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت نحو 60% عـام 2003، مما يعمق التبعية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية نحو تموينات النفط الخارجيـة . وفـي الوقـت

(1) Jean marie chevalier,"pétrole dépendance et turbulences politiques " ***politique internationale,***(france n105 automne2004)**.**

الراهن يستهلك الأمريكيون 19.5 مليون برميل من النفط يوميا ، من بينها 11.5 مليون برميل يتم استيرادها، ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل حسب هذه الدراسات[2].

ويذهب خبراء النفط في الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي ستكون في الفترة من عام 2000 و حتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، و هو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم . و في هذا السياق يتوقع لورد براون كبير المديرين التنفيذيين في شركة بريتيش بتروليوم (بي.بي) أن يستمر النفط و الغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ 35 المقبلة على الأقل[3].

وتعتبر إستراتيجية "الأمن الطاقوي" من ابرز أهداف الإطار جيوسياسي و جيو استراتيجي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء مخلفات حرب الخليج (1991-1990) التي فتحت عهدا استراتيجيا جديدا.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد، على الاستجابة لنقطة حاسمة تتعلق مباشرة بمستقبل نظامها الاقتصادي ، و تتمثل في تامين مصادر الطاقة و معابر نقلها في مختلف نقاط العالم . و ظلت القضية الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة التسعينات و القرن الواحد و العشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية ، باعتبار أن أكثر من 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج[1]، بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط.

وقد أرغمت هذه التبعية ذات البعد الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية على تحديد إطار جيو-استراتيجي شامل للتحكم في الرهانات الطاقوية ، و تشمل هذه الإستراتيجية النشطة المشترك لشركات قطاع الطاقة و شركات الاستثمار و القروض (oil – gas arms business) المدعم من طرف الأجهزة الحكومية الأمريكية[2].

وبالإضافة إلى البعد الحيوي الذي تشكله مصادر الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ، فان الرهان الطاقوي يحتل مركزا متقدما في الأدوات الإستراتيجية للسياسة الدولية الأمريكية في تعزيز هيمنتها العامية لا سيما في المجال الاقتصادي و تحديدا أمام المنافسين الرئيسيين مثل أوروبا و اليابان.

---

(2) loc.cit.
(3) loc.cit.

أنظر أيضا:

Chemes eddine chitour, ***géopolitique du pétrole et mondialisation.***office des publications universitaires,(1998).
(1) Chemes eddine chitour, ***la politique et la nouvel ordre pétrolier*** (international editions dahleb4,1995).
(2) Bernard ravennel , ***l'algerie entre la France et les etats-unis***,op.cit.,p.163.

فالانتشار الاستراتيجي الأمريكـــي الجديد يرمي ، من بين أهدافـــه ، إلى التحكم في مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، و توظيف هذه الأداة الإستراتيجية في إدارة صراعها التنافسي مع القوى الدولية الثانوية التي تفتقد لموارد طاقة ذاتية كما هو الشأن بالنسبة لليابان و أوروبا.

ويرى الأمريكيون أن التحكم في المصادر الطاقوية الإستراتيجية للنظام الصناعي ، من شانه أن يعزز رهان الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس التبعية الإستراتيجيـــة و الاقتصادية التي يسعى الأمريكيون لفرضها على منافسيهم الدوليين، ومن ثم الحيلولة دون انفراد كل من أوروبا و اليابان بالاستقلالية في إستراتيجيتها النفطية ، و الإبقاء على هامش من فرص الضغط الأمريكي على هذين المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمتد هذا المجال جيو – استراتيجي المعني بالرهان الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج و بحر قزوين شرقا، حيث يجعل هذا الطرح جيو – استراتيجي شامل ، فالامريكين ينظرون إلى منطقة المغرب و المشرق العربي إلى القوقاز كفضاء استراتيجي متكامل ، مما يفسر المنظور الاستراتيجي الموسع للحلف الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. و قد كان لمنظور الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن الطاقوي اثر مباشر على السياسة الأمريكية في المنطقة حسب التقسيم التالي:

شرقا: سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق استقرار سياسي في الشرق الأوسط على ضـــوء مساري السلام الإسرائيلي – الفلسطيني و الإسرائيلي– العربي.و هو المشروع السياسي الـــذي أرفقـــه الأمريكيون بمشاريع بناء اقتصادي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (مشروع MENA– مشـــروع الشرق الأوسط الكبير)[1] ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي راهنت على ســـوق إقليميـــة موسعة تضم إسرائيل و الدول العربية في المنطقة.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة بحر قزوين من خلال " دبلوماسية أنابيب الـــنفط و الغاز –diplomatic du pipeline– لضمان التحكم في ممرات الأنابيب الرئيســـية فـــي المنطقـــة و تأمينها من خطر إقليمي قد تشكله أي قوة معادية في المنطقة.

غربا : البحث عن تسوية لقضية الصحراء الغربية (اتفاقية هيوستون 1998– لقاءات وايمنـــغ أوت 2001– مخطط بيكر للتسوية) ، بالإضافة إلى شن هجوم تجاري و اقتصادي عبر الشركات الأمريكية في القارة الإفريقية و استهداف ثلاث مناطق بترولية رئيسية فيها:

أ– إفريقيا الجنوبية(جنوب إفريقيا – انغولا)

ب– إفريقيا الغربية(نيجيريا – كاميرون– كونغو)

---

[1] شبكة النبأ للمعلوماتية " تأمين مصادر الطاقة قلق أمريكي على المستوى الاستراتيجي " 2008/02/1
http://www.annabaa.org/nbanews/69/054.htm

ت- شمال إفريقيا (الجزائر – ليبيا)[2].

وتجدر الإشارة إلى أن حماية مصادر النفط و ممرات نقله و تسويقه في العالم ، يحتل مركزا متقدما بل و رئيسيا في الإستراتيجية الدولية الأمريكية الجديدة ما بعد 11 سبتمبر 2001، من خلال الانتشار الاستراتيجي و العسكري المكثف عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم لتموينات الطاقة، و توفير الحماية الأمنية الإستراتيجية للدول الممونة للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط و الغاز[3].

2- الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية- الفرنسية

تعاني دول الاتحاد الأوربي من تبعية طاقوية حادة بحكم افتقارها لهذه الموارد باستثناء بحر الشمال ، النرويج وهولندا-و يتوقع المختصون أن تتعمق هذه التبعية الطاقوية الأوربية للتموينات الخارجية عام 2010بنسبة تفوق 85% رغم الأثر الايجابي لانضمام النرويج للاتحاد الأوربي [1].

وعلى الرغم من الإستراتجية المتوسطية الجديدة التي انتهجتها أوربا منذ منتصف التسعينات والتي تجسدت في مسار برشلونة منذ1995الا أن هذا المشروع الشراكي الاورو -متوسطي لم يخصص إطارا هاما للطاقة والمحروقات على الرغم من احتياجاتها الكبيرة من هذه المادة الإستراتجية التي قد ترهن مصير حركيتها الصناعية من جهة وتكرس تبعيتها للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية عبر العالم .

ويذهب المحللون إلى التأكيد أن الاتحاد الأوربي ليست لديه سياسة طاقوية مشتركة ،وقد يفسر ذلك الاعتقاد السائد في السنوات الأخيرة بالوفرة الكبيرة في سوق العرض مما يستبعد مشكل التموين وكذا الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية في حال حدوث الطوارئ[2] .

ويضاف إلى هذه العوامل عنصر آخر يتعلق باستقلالية الشركات النفطية عن مصالح الدول .وكمثال على ذلك جهاز الدول في فرنسا سوى نسبة 10بالمائة من رأسمال شركة ايلف elf و 2 % من شركة توتال – total قبل اندماج الشركتين في شركة واحدة[3].

ورغم هذه المعطيات فان التحاد الأوربي بدا يولي أهمية خاصة لأمنه الطاقوي وهو ما يؤكده تصريح نائبه رئيس اللجنة الأوربية المكلفة بالطاقة والنقل لويولادي لاتشيو- loyolade palatchio

---

(2) ***Le figaro***,(03 septembre,1993).
(3) ***La politique énergétique internationale des états – unis***,conference.avec.pierre noel.ifri.(09/03/2004).
(1) Chems eddine , ***géopolitique du pétrole et mondialisation***, op.,cit.pp.178-180.
(2) Bernard ravenel,op.,cit.p.165.
(3) Ibid., p.166.

التي عبرت عن حرص الدول الأوربية الخمسة عشر 15على النشاط في المناطق النفطية الجديدة كأحواض منطقة بحر قزوين التي يمكن لاحتياطاتها المحتملة أن تعوض التموينات الأوربية على المدى المتوسط ، مؤكدة أن اللجوء المباشر للتموينات انطلاقا من الشرق الأوسط يجب أن تبقى إحدى أولويات الاتحاد الأوربي[4].

كما ترى ممثلة الاتحاد الأوربي أن الغاز اخذ يحتل حصة هامة من السوق في الحصيلة الطاقوية العالمية خاصة لتعويض الفحم والنفط وفي هذا المنظار دعت "دي بالتشيو" الاتحاد الأوربي أن ينظر بجدية في امن مستقبله الغازي وتنمية إستراتجية غازية ملائمة ، باعتبار أن الموارد النفطية والغازية العالمية الرئيسية توجد في شمال إفريقيا ،إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط ، روسيا وأمريكا الجنوبية

وتؤكد المسؤولة الأوربية أن تنويع التموينات الغازية ضرورية أكثر وان أفاق نمو طلب الاتحاد الأوربي على الغاز ترغم المجموعة الأوربية تعزيز التموينات انطلاقا من بلدان جنوب المتوسط وروسيا [1].

ومن جهتها تعتبر فرنسا –رفقة ايطاليا –من أكثر الدول الأوربية الكبرى المحرومة من موارد رجع نفسه الطاقة إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.وقد ظل الاقتصاد الفرنسي منذ1950 مرهونا بنسبة كبيرة بالتموينات الخارجية من الطاقة[2].

المطلب الثاني

المغرب العربي في سوق الطاقة العالمية

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العالم لاحتياطي وإنتاج الطاقة ،ويتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر ، ليبيا وبدرجة اقل تونس.

وتعتبر الجزائر احد أقطاب الطاقة في منطقة –عضو في منطقة اوبيك–باحتياطي من الاكتشافات المؤكدة من البترول يقدر بحوالي 11.8مليار برميل ،وقد بلغ إنتاجها من النفط 1.23مليون برميل /يوم عام 2004، فيما يقدر احتياطها من الغاز حوالي 160تريليونمتر قدم–المركز السابع عالميا ويبلغ إنتاجها 70مليار متر مكعب/سنويا –المرتبة السادسة عالميا–.

والى جانب الجزائر تشكل ليبيا قطبا طاقويا رئيسيا في المنطقة بإجمالي احتياطي من النفط يفوق 5.29مليار برميل، ويبلغ لنتاجها 401مليون برميل/يوم– ثاني اكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد

---

[4] تصريح نائبة رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل دي بالاتشيو كان في 7 جويلية 2001 ، اظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2001/07/07.

[1] المرجع نفسه.

[2] Chemes eddine chitour, ***la politique et la nouvel Order petrolier international,***op.cit.,pp.669-346.

نيجيريا–،فيما تبلغ الاحتياطات الليبية المؤكدة من الغاز37ترليون قدم مكعب ، وهي مرشحة للارتفاع إلى مابين70الى100تريليون قدم مكعب.

وتأتي تونس – بفارق كبير– في المركز الثالث باحتياطي من النفط يقارب 308 مليون برميل ، بقدرة بلغت 66000 برميل /يوم عام 2003. و قد دخل تونس قائمة المصدرين للنفط لأول مرة في تاريخه عام 2000. و في المقابل يبلغ احتياطي تونس من الغاز حوالي 2.8 تريليون قدم مكعب ، حيث أنتجت 66 مليار قدم مكعب عام 2000[3].

وتعتبر الجزائر البلد الطاقوي الرئيسي في منطقة المغرب العربي بحكم تنوع مواردها(البترول – الغاز) و النوعية الرفيعة لنفطها بالإضافة إلى الأفاق الاستكشافية الواعدة فيها. و حسب تحقيق أعدته الشركة البريطانية للاستشارة " روبرتسون –Robertson" عام 1998 ، فان الجزائر أصبحت إحدى الدول المثيرة لاهتمام الشركات النفطية الدولية من حيث وفرة مشاريع جديدة للتنقيب و الإنتاج في مجال النفط.

ووفقا للترتيب الذي خلص إليه هذا التحقيق ، تحتل الجزائر المركز السادس عالميا[1].

وقد كان للوتيرة المتصاعدة للاكتشافات في الحقول الجزائرية ، اثر سريع على الطاقات الإنتاجية الجزائرية من النفط و الغاز، و من ثم مستوى الصادرات لهذا البلد ، حيث بلغت صادرات المحروقات عام 1997 مستوى 104 مليار طن معادلا للنفط –T.E.P– أي بزيادة تقارب 10% مقارنة بسنة 1996 فيما ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 115 مليار ط.م.ن (T.E.P) عام2000[2] .

احتياطي وإنتاج النفط والغاز في المغرب العربي (إحصائيات 2004)

	احتياطي البترول **(مليار برميل)**	إنتاج البترول **(آلاف برميل/يوم)**	احتياطي الغاز **(متر مكعب)**	إنتاج الغاز **(مليار متر مكعب)**
الجزائر	11.8 مليار برميل	1.8 مليون برميل / يوميا	160 تريليون قدم مكعب – السابع عالميا–	70 مليار متر مكعب –السادس عالميا–
ليبيا	5.29 مليار برميل	4.1 مليون برميل / يوميا	37 تريليون قدم مكعب	– – –
تونس	308 مليار برميل	66 مليون برميل /	2.8 تريليون قدم	66 مليار متر مكعب

(3) ***Energy internationall***,agency.(februry 2004.mars2005).

(1) Amor khalife***, la reforme du secteur des hydrocarbure en algerie.naqd.***(no 12 printemps-eté 1999),p.173.

(2) 1 طن معادلا للنفط 1 = tone equivalent petrol: t.e.p. 7.3 برميل تقريبا.

		يوميا (2003)	مكعب	
المجموع	17.398 مليار برميل	5.966 مليون برميل / يوميا	199.8 تريليون قدم مكعب	- - -

الجدول رقم 6

المصدر:

Energy international agency energy international agency , mars 2005 , February 2004.

الموقع على الانترنت :

www.eia .doe.gov

المطلب الثالث

الاستثمارات النفطية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

شكلت الجزائر العشر السنوات الأخيرة محور الإستراتيجية النفطية في إفريقيا و شمال إفريقيا – بحكم عدة اعتبارات اقتصادية و سياسية – ، مقارنة بالسوق الليبية التي على الرغم من أهميتها ظلت معطيات التصادم السياسي بين الولايات المتحدة و ليبيا منذ السبعينات و خاصة منذ إعلان الحصار في نهاية الثمانينات ، حاجزا للشركات النفطية الأمريكية في طريق استثماراتها في سوق النفط الليبية و على هذا الأساس سيتم التركيز في المحور من البحث على" الحالة الجزائرية".

1- السوق الجزائرية:

تحتل الجزائر موقعا محوريا في الخريطة جيو-إستراتيجية للرهانات الأمريكية على موارد النفط في إفريقيا، وقد كان للاكتشافات البترولية الهامة في الجزائر خلال سنتي 1994-1995 اثر مباشر على الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للجزائر التي بدأت – في تلك الفترة رغم اثر الأزمة السياسية و الأمنية – تستقطب اهتمام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي – البنك العالمي) و الشركات النفطية العالمية، بحكم الثقة المالية التي تحظى بها الجزائر.

وأكد هذا التوجه الأمريكي البراغمتي الجديد نحو الجزائر ريتشارد جاكسون **Richard Jackson** مدير شؤون شمال إفريقيا بكتابة الدول الأمريكية للشؤون الخارجية خلال ملتقى نظم بواشنطن في ماي 1996 حيث ركز على الاهتمام الجديد الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر بقوله: " تعتبر الجزائر اقتصاديا ، متعاملا رئيسيا و هاما..." فالجزائر " منتج معتبر للبترول و الغاز من النوع الرفيع " . و يكشف ريتشارد جاكسون التوجه الأمريكي الجديد نحو الجزائر بقوله : " لدينار رهان اقتصادي كبير في الجزائر (...) فنحن لدينا عجز في مؤسسة "اكزيم – بنك- exim – bank" مع الجزائر يقارب 2 مليار دولار ، منها 1.5 مليار مع شركة سوناطراك وحدها(...) و في نهاية القرن العشرين – يقول ر.جاكسون" سترتفع ميزانية سوناطراك إلى حوالي 18 مليار دولار . أنها أموال ضخمة و نريد حصتنا منها"[1].

[1] Bernard ravenel ,op.cit.,p.164.

وتؤكد هذه التصريحات الرهان النفطي الأمريكي المتزايد على الجزائر – منذ منتصف التسعينات– و اثر ذلك في تعزيز موقع الجزائر في سلم الاهتمامات الدولي و سياستها الإفريقية و المغاربية ، و هو ما يبرر من تصريحات " روبرت بيليترو" نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط حيث صرح أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي لدى عودته من الجزائر في افريل 1996، راسما بذلك معالم السياسة الأمريكية إزاء الجزائر : "الجزائر تعتبر ثاني اكبر بلد في إفريقيا، و هي تلعب دورا رياديا في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (...)

ى وعلاوة على الاهتمام الجيو–سياسي الأمريكي بالجزائر في ضمان المنطقة ،فان المصالح الأمريكية تتضمن أيضا الاستثمارات العمومية و الخاصة الأمريكية في مجال الطاقة بالجزائر ، عضو مستقر في منطقة الاوبيك"[2].و ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن موارد الطاقة الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من هذا البلد محور أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي و كذا الممون الرئيسي لأوروبا من الغاز و النفط ، مما يرشحها (الجزائر) للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية الغربية.و قد وصف الخبراء الأمريكيون الجزائر في غضون جوان 1998 سنة إرسال بعثة استطلاع من كتابة الدولة و الكونغرس لإعداد تقرير عن الجزائر ، باعتبارها " قطبا طاقويا واعدا "*.

موقع الشركات الأمريكية في سوق الاستثمارات النفطية بالجزائر.

سجل قطاع المحروقات بالجزائر آفاقا جديدة منذ منتصف التسعينيات حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية النفطية في الجزائر بالشراكة مع "سوناطراك" مالا يقل عن 8.6 مليار دولار خلال فترة (1999–2003) . و تأتي الشركات الأمريكية في المقدمة بنسبة مشاركة تفوق 35% ، متبوعة بالشركات الايطالية (14%) ، ثم الاسترالية (9%) ، فالبريطانية ، و الاندونيسية و الكندية بنسبة 8% لكل منها. أما الشركات الاستثمارية الفرنسية في هذا القطاع فتاتي متأخرة بنسبة 7% ، أما الباقي فتتقاسمه الشركات الروسية و الاسبانية و غيرها** .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في تطوير حقول النفط الموجودة بالجزائر – و التي بلغت 7.7 مليار دولار لنفس الفترة لحساب نفس الفترة –، فقد بلغت مساهمة الشركات الأمريكية فيها نسبة 20% ، بعد الشركات البريطانية (30%) ، و قبل الشركات الاسترالية (16%)و الاسبانية (15%) [1].

---

[2] Ibid.,p.164.

* هذا تقرير كان من إعداد بيير سالينجر – Pierre Salinger الذي حل بالجزائر في جوان 1998 في مهمة استطلاعية من كتابة الدولة والكونغرس الأمريكيين لإعداد تقرير عن الجزائر

**أنظر المجلة الدورية لوزارة الطاقة والمناجم الجزائرية

Energie et mines revue périodique du ministre de l'énergie et des mines algérien avril 2004

[1] loc.cit.

وقد شهدت فترة (1991-1998) آفاقا استكشافية كبيرة بتوقيع 38 عقد بحث و ستة عقود تنقيب ، فيما تم تحقيق 33 اكتشافا منذ1994 منها 15 خـــلال فتـــرة (1995-1994) ، 10 (1996) و 10 اكتشافات أخرى عام 1997[2].

و من خلال هذه المعطيات استخلاص ملاحظتين رئيسيتين هما:

- تمركز الاكتشافات الجديدة في محور جغرافي محدد : تسعة من مجموع اكتشـــافات (عـــام 1997) سجلت في حوض بركين الذي تؤكد الدراسات إلى حد الآن احتواءه لما لا يقل عن 4 ملاييـــر برميـــل ،مما يرشحه لان يكون محور التنقيب و الاستغلال النفطي في الصحراء الجزائريـــة بحكـــم المعرفـــة التقنية الجديدة لخضائصه الجيولوجية و الجغرافية*** .

- الصعود القوي للشركات الانجلو-ساكسونية و الأمريكية خاصة ، إذ أن الشركات التي أعلنت عـــن اكتشافات نفطية جديدة عام 1997 هي شركات انجل ساكسونية:

- انادارکو- anadarco- (4 اكتشافات).

- "لويزيانا لاند-lousiana land et exploration '' e.l.l"(اكتشافان اثنان)

- "اركو-arco" (اكتشاف واحد)

- "بيترو كندا -canada petro (اكتشاف واحد).

وقد انفردت الشركات الأمريكية الثلاث- "لويزيانا لاند-lousiana land and exploration '' " بحصة سبع(7) اكتشافات من مجموع عشرة خلال سنة 1997 ، مما يؤكد ديناميكية الرأسمال النفطـــي الأمريكي في التنقيب على المحروقات في الجزائر منذ 1990. كما يؤكد كذلك الدور الريادي لشـــركة "انادارکو- anadarco" التي بلغ مجموع اكتشافاتها في الحقول الجزائرية خلال ســـنوات 1995-1996-1997 سبعة (7) اكتشافات (المرتبة الأولى) ، متبوعة بشركة أمريكية أخـــرى -"لويزيانـــا لاند-(5 اكتشافات) في المرتبة الثانية ، ثم "أجيب-agip" الايطالية و سوناطراك (3 اكتشـــافات لكـــل منها) ، وبعدها "اركو" الأمريكية "سيبا"، "موبيل و بترو كندا" (اكتشاف واحد لكل منها)[1].

وقد أكد رئيس شركة النفط الأمريكية "انادارکو" جون سيتر-John seitz- رهانـــه الكبيـــر علـــى حقول النفط الجزائرية قائلا: " نريد أن نرى جزائر أخرى بإمكانها أن تشكل 10الى 20% من الإنتاج الإجمالي للشركة "، علما انه منذ توقيع عقد مع سوناطراك عام 1998 اكتشفت شركة " انـــادارکو" و حدها ما يقارب 2.8 مليار برميل من النفط في الحقول الجزائرية [2].

---

[2] Amour khalif, op.cit.,p.172.

*** انظر أشغال الندوة حول الاكتشافات في حوض بركين غدامس سابقا المنعقد في ديسمبر 1997.

[1] Amor khelif,op.,cit.p.173.

[2] ***El watan***,(du 4septembre 2001no 3267).

وقد بلغت حصة هذه الشركة الأمريكية من إنتاج النفط في الجزائر ما يعادل 100 ألف برميل / يوم خلال سنة 2002، فيما يذهب "جون سيتز" إلى التوقع بان إنتاج " انادارکو" من النفط في الجزائر مرشح لبلوغ أكثر من 700 ألف برميل / يوم عام 2006.

وكانت هذه الشركة النفطية الأمريكية وقعت عقدا جديدا للاستكشاف على المدى البعيد في الصحراء الجزائرية ، و يقول رئيس شركة " انادارکو" الأمريكية :" نعتقد أن هناك إمكانية لاكتشاف مليار آخر و ربما ملياري برميل نفط في الجزائر. فهناك مخزون ضخم يمكن استغلاله في الحقول الموجودة وفي باقي الجزائر " [3]، و قد استطاعت شركة " انادارکو" أن تحقق خلال فترة 1993-1998 مالا يقل عن 12 اكتشافا .

وتعتبر " انادارکو" الشركة البترولية الأجنبية الأولى بدون منازع في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهي من أكثر الشركات تأهيلا في مجال نشاطات التنقيب/ الاستكشاف و ذلك بمعدل اكتشافين -02- من مجموع سنة-06- اكتشافات عام 1996، و أربع-04- اكتشافات من مجموع عشرة -10- اكتشافات عام 1997

وقد ارتفع إنتاج شركة "انادارکو" من النفط في الجزائر من 30.000 برميل / يوم عام 1998 إلى 330.000 برميل/ لليوم عام 2002 و تجاوز عتبة 500.000 برميل / لليوم عام 2005[1].

ويتأكد من خلال هذه المعطيات أن الجزائر أصبحت منطقة إستراتيجية لنشاطات الشركة الأمريكية "انادارکو" حيث شكلت بالنسبة إليها عام 1997 ما يقارب نسبة 44% من إجمالي احتياطاتها من المحروقات السائلة و 26% من كل احتياطاتها المؤكدة (المحروقات السائلة و الغاز الطبيعي) ، مقابل 42 %و 21% عام 1996 [2].

ويضاف إلى مركز "انادارکو" المحوري في الجزائر دور الشركتين الأمريكيتين الأخريين: "اركو" و "اموكو" اللتان سجلتا إلى حد الآن أرقاما استثمارية معتبرة. و قد استثمرت " الاكو" عام 1996 ما يعادل 400 مليون دولار في الحقل "روض البغل" ، فيما ارتفع هذا الرقم الى 440 مليون دولار عام 1997 ، مما يشكل نسبة 26% من إجمالي نفقات هذه الشركة خارج الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنقيب و الإنتاج[3].

كما حازت شركة "اموكو" بدورها على مركز متقدم على ضوء الاتفاق الهام الموقع عام 1998 مع سوناطراك ، و القاضي بتطوير و استغلال أربعة حقول غازية في منطقة " ان امناس" . علما ان مدة العقد حددت بعشرين (20) عاما. فيما تقدر استثمارات "اموكو" في هذا العقد ما يعادل 900 مليون

---

(3) loc.cit.
(1) Amor khelif ,op cit., p.173.
(2) loc.cit.
(3) loc.cit.

دولار ، عما ان شراكة مع " بريتش بيتر وليوم " البريطانية في مجمع دولي جديد (AMOCO/BP) سمح لها بمراقبة مراكز إستراتيجية في حقول الغاز الجزائرية.

وفي سياق عرض مؤشر لا سيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق الجزائرية تجدر الإشارة إلى ان الشركات الأمريكية الثلاث (انادارکو–اركو–اموكو) ، و رغم أنها مصنفة ضمن فئة الشركات النفطية المستقلة(غير الحكومية)، إلا ان قدرتها الضاغطة على الساحة الدولية الأمريكية لا يستهان بها مما يفتح المجال لتأثير مصالح هذه الشركات في السوق النفطية الجزائرية على السياسة الأمريكية في المنطقة، و هو هامش يمكن ان يستغل في صالح الدبلوماسية الجزائرية إزاء واشنطن.

ويبرز مؤشر سيطرة الشركات الأمريكية مقارنة بالشركات الأوروبية من خلال حجم الاستثمارات التي بلغت بالنسبة للشركات الأمريكية في مجال الاستكشاف عام 1998 حوالي 850 مليون دولار أي ما يعادل تقريبا نصف نفقات الاستكشافات المسجلة منذ 1990[4].

وقد سجل هذا الحجم المعتبر من الاستثمارات ارتفاعا جديدا على ضوء البرنامج الجديد للشركات الأمريكية التي رصدت 4 ملايير دولار لإنفاقها خلال الخمس سنوات الفاصلة بين (1998–2003) [5]

وتتجسد قوة رأس المال النفطي الأمريكي بالجزائر في ثلاث شركات رئيسية "انا داركو" في مجال الاستكشاف/الإنتاج، و "اركو" في مجال الاسترجاع ، و "اموكو" في مجال استغلال الغاز الطبيعي.

وإذا ما أضيف إلى هذه الشركات الأمريكية شركة " بريتيش بيتروليوم" "British petroleum" التي حققت خلال سنتي 2001–2000 اقتحاما ملحوظا للاستثمارات في حقول الغاز الجزائرية *، فانه يمكن التأكيد ان الشركات الانجلو– ساكسونية أخذت موقعا أساسيا و مهيمنا في سوق الطاقة الجزائرية مقارنة بالشركاء الأوروبيين و الفرنسيين التقليديين.

وقد وقعت شركة "اركو" الأمريكية في فيفري 1996 عقدا بقيمة 1.3 مليار دولار مع شركة سوناطراك للرفع من طاقة الحقل النفطي لـ "روض – البغل" ، قرب حاسي مسعود ، فيما وقعت "اموكو" في جويلية 1998 على عقد لاقتسام الإنتاج مع سوناطراك بقيمة 790 مليون دولار ، خاص باستغلال الحقول الغازية في الصحراء الجزائرية.

وتشكل الصادرات الجزائرية من المحروقات (الغاز الطبيعي المميع G.P.L أساسا) النسبة الساحقة للصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، التي بلغت أكثر من 7 مليار دولار عام2004،

---

[4] Amor khelif, op. cit., p .176.

[5] سوناطراك الندوة العالمية للطاقة المنعقدة بهيوستن الأمريكية سبتمبر 1998

* عقد الشراكة الموقع بين بريتيش –بيتروليوم وسونا طراك في 11 أوت 2001 بالجزائر يتعلق باستثمار 205 مليار دولار في حقول الغاز الجزائر " ان صالح لإنتاج 9 مليار متر مكعب من الغاز مخصصة للتصدير أنظر جريدة quotidian d'oran عدد13 أوت 2001

فيما تمثل التجهيزات البترولية أكثر من 50% من الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية، – الممون الرئيسي للجزائر بالتجهيزات البترولية – متقدمة بكثير كلا من فرنسا ، ألمانيا و اليابان. [1]

ويتوقع ان تشهد الصادرات الجزائرية من الغاز للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا مضطردا خلال العشرين سنة القادمة ، و ذلك بطلب من الجانب الأمريكي ، علما ان حاجيات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز سترتفع بنسبة 50 % خلال السنوات الـــ 18 القادمة ، لتبلغ 950 مليار متر مكعب [2]

وتعتبر الجزائر احد المصدرين الرئيسيين في إفريقيا من النفط للولايات المتحدة الأمريكية، فيما تغطي نيجيريا (في المرتبة الأولى) 36.5% من واردات النفط الأمريكية من إفريقيا، متبوعة بالجزائر في المركز الثاني (14.8%) ، ثم انغولا (12.5%)[3].

2- آفاق الاستثمارات النفطية الأمريكية في ليبيا:

استطاعت ليبيا – بعد التخلي رسميا عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003- ان تفتح آفاقا جديدة لاستثماراتها الاقتصادية مع الشركات الأمريكية و الأوروبية ، لا سيما في قطاع المحروقات ، وهو ما تأكد بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن ليبيا في 2004 و تقديم ليبيا – لأسباب إستراتيجية – و عودا بتخصيص حصة كبيرة للشركات الأمريكية في سوق الاستثمارات في ليبيا . و يعتزم الأمريكيون اقتحام سوق الاستثمارات النفطية في ليبيا بعد فترة طويلة من الانسحاب حساب الشركات الأوروبية – الايطالية ،الفرنسية و الألمانية بالخصوص – التي تستجب كلية لإجراءات الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا .

وترى الشركات الأمريكية ان الفرصة مواتية لاستغلال التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الليبية لاستدراك الفارق الذي يفصلها عن موقع الشركات الأوروبية في ليبيا ، علما ان 53 مليار دولار من حجم المخصصات الليبية لتطوير منشئاتها البترولية[1] ، بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار الضخمة المبرمجة في الآجال القريبة من شئنها ان تثير اهتمام المستثمرين الأجانب.

و قد عرضت ليبيا أكثر من 130 منطقة استثمارية على شركات الطاقة الدولية منذ أوائل 1999 ، غير ان العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1982، و تجديدها في عام 1986، أعاق بشكل كبير الشركات الأمريكية من الاستثمار في ليبيا ، و هي الشركات التي تمتلك الخبرات و التكنولوجيا الأكثر حداثة في مجال التنقيب عن النفط ، علما ان الصناعة النفطية الليبية مازات بحاجة إلى التحديث رغم وجود شركات فرنسية ايطالية و اسبانية و نمساوية بها.

---

[1] ***Jeune Afrique***, (no du 29 mars.,1993).p.55.

[2] ***El watan,***(novembre, 2002).pp. 8-9.

[3] ***Marchés tropicaux*** ,(28 août), p. 2235.

[1] Zakarya daoud, " les diplomaties du Maghreb : une réorientation stratégique vers les États-Unis in dossier"**,*" le magherb*** " questions internationales (n0 10-novembre –décembre 2004),p.124.

وتعد شركة "ايني" –ENI– الايطالية ، و الفرنسية "توتال–الف" من اكبر الشركات المنافسة في ليبيا ويتوقع ان يتيح قرار رفع العقوبات الأمريكية على ليبيا منذ افريل 2004، فرصا جديدة لتطوير الصناعات النفطية الليبية– استكشاف و تكرير النفط و الغاز– و استئناف الجهود للتصدير الغاز المميع الذي تراجعت صناعته تحت ضغط الحصار .

وقد ذكرت جريدة " وول ستريت جورنال" في بداية فيفري 2004 ان شركات نفط أمريكية ضبطت مع ممثلين ليبيين مخططا للعودة إلى الاستثمار في ليبيا ، مما يمهد الطريق أمام استئناف شركات النفط الأمريكية و من بينها مجموعة "اويزيس" –OASIS– التي غادرة ليبيا عام 1986 .و تضم مجموعة اوازيس ، شركات " ماراثون اويل" و " كونوكو فيليبس" و " اميرادا هيس" . و تحاول هذه المجموعة تمديد أجال التراخيص الخاصة بها في مناطق امتياز ليبية ، و التي ينتهي معظمها عام 2005 . و تخشي هذه المجموعة من فقدان فرصها الاستثمارية في ظل الآفاق التنافسية الحادة المرتقبة في السوق الليبية ، لا سيما مع الشركات الايطالية (أجيب واياني) و النمساوية (او.ام دبليو) و الاسبانية (ريبسول) أو الشركات التركية .

وبلغ إنتاج مجوعة اوازيس الأمريكية الذرة عام 1969 و تجاوز مليون برميل من النفط يوميا ، إلا ان امتياز المجموعة و غيرها من الشركات الأمريكية تعطل عام 1986 حين طبقت العقوبات النفطية . و قد مارست شركة " اوازيس" ، رفقة الشركات أمريكية الأخرى (شيفرون تكساس و هاليبورتون و بتشل غروبن) ضغوطا كبيرة على الادراة الأمريكية من اجل رفع العقوبات المفروضة على ليبيا آنذاك، محذرة من مخاطر استمرار هذه العقوبات على صناعة الطاقة الأمريكية التي تتمثل في استبعاد شركات النفط عن الاستثمارات الليبية لآجال قادمة.

و من الجدير بالذكر ان مجوعات شركات النفط الأمريكية عملة في ليبيا منذ الستينيات ، إلا ان شركتي اكسون و موبيل – اللتين اندمجتا في شركة واحدة هي " اكسون موبيل" – ، قد أجبرتا على مغادرة ليبيا عام 1982.

و رغم فرض " قانون الحظر الليبي – الإيراني " الأمريكي الذي سن عام 1996 و الذي يمنع الشركات من استثمار أكثر من 40 مليون دولار في العام في صناعة النفط الليبي ، إلا ان الشركات النفطية الأمريكية التي كانت تنشط في ليبيا احتفظت مبدئيا بمعداتها ، قبل ان يسمح الرئيس الأمريكي جورج بوش – بعد رفع العقوبات الدولية في سبتمبر 2003– لمسئولي مجموعات نفطية أمريكية التوجه إلى ليبيا لجرد مواقعها الاستثمارية في هذا البلد.

المطلب الرابع

التعاون الفرنسي (الأوروبي) الجزائري في مجال الطاقة

أكدت دول جنوب أوروبا (ايطاليا ، فرنسا، اسبانيا) رهانها على التموين بالغاز الجزائري من خلال بناء شبكة أنابيب الغاز الضخمة " transmed" الرابطة بين الجزائر و ايطاليا عبر تونس و

أنبوب الغاز المغاربـــي – الأوروبي " Europe – Maghreb" الرابط بين الجزائر و اسبانيا ، البرتغال و فرنسا عبر المغرب، و الذي أطلق عام 1998 ، في انتظار تجسيد مشروع "ميدغاز" – MEDGAZ– الذي يربط الجزائر باسبانيا بأنبوب تموين بالغاز في 2007، و الذي تصل طاقته التموينية 8 مليار متر مكعب سنويا[2].

أكد بيان صادر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أنـــــــــــــــه تم انجاز أعمال أنبوب الناقل للغـــــــــــــــاز العابر للبحر الأبيض المتوسط (ميدغاز) والرابط بين الجزائر و اسبانيـــــــــــــــا . وأشار البيان إلـــــــــــى أنـــــــــه تم استكمـــــــــال الأشغـــال الخاصـــة بالجزء الواقع فـــي الأراضي الجزائرية و لم يتبق إلا تكملة أعمال الخط الأرضـــــــــــــــي الرابط بين الميريا و البسيت اسبانيا ليتم اختتام مشروع ميدغاز بشكل نهائي* .

ومن المخطط أن يدخل أنبوب نقل الغـــاز والذي مقدر سعتـــه بحوالـــي 8 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز حيز التشغيل سنة 2009. وتم توكيل إنجاز هذا الأنبوب البالغ طولـــــــــــــــه 210 كم بالمياه العميقـــــــــــــــة[1] لخمس شركات متعددة الجنسيات، ليتم انجازه خلال الفترة المقررة .

وتمتلك شركة سونطراك 36 % من أسهم شركة " ميد غاز" و لقد شهد المشـــروع خلافـــات جزائيـــة اسبانية لكن الحسم جاء لصالح الطرف الجزائري و ســـتدفع الشـــركة الاســـبانية " غـــاز نـــاتورال " تعويضات مالية لصالح شركة سونطراك نتيجة انتهاك البنود القانونية للصفقة *، و تشكل شبكات الغز الجزائري شرقا و غربا مصدر تموين معتبر للاقتصاد الأوروبي الذي ارتفع طلبه مـــن 350 مليـــار متر مكعب عام 1992 إلى 600 مليار متر مكعب عام 2000 وقد توزعت مبيعات الغاز الجزائـــري خلال السنوات العشر الأخيرة لعام 2000 (1992–2000) على النحو التالي :

26 لايطاليا 17.5 لفرنسا 17 لاسبانيا 9.5 لبلجيكا 4.5 لتركيـــا 3.5 للبرتغـــال و3.5 للولايـــات المتحدة الأمريكية ، وتعتبر الجزائر من بين الممونين الثلاثة الرئيسيين لأوروبا بالغار –رفقـــة روســـيا والنرويج ، حيث تستوعب أوروبا – حسب أكثر من 59 % من صادرات الغـــاز الجزائريـــة ، فيمـــا

---

(1) Fathallah oualou ,op.,cit.pp.248-249.

* أنظر تصريحات وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل لوكالة الأنباء الجزائرية 08–09 جويلية 2004.

(2) الجزائر: قرب الانتهاء من مشروع ميدغاز بشكل نهائي .

http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?type=all&storyid=

* انظر تدخل وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل خلال الندوة المتوسطية ال 10 حول الغاز المنعقدة بالجزائر 30 سبتمبر 2003.

(1) ***Exchanges commerciaux entre la France en algérie,***(15mars 2004 l'algérie).

تغطي الجزائر 88 % من حاجيا تالغاز للبرتغال و64 % لاسبانيا ، و 38% لايطاليا و24% لفرنسا و26% لليونان *

ويتوقع ان تزود الجزائر اسبانيا في حالة استكمال مشروع خط –عبر أنبوب ميد غاز – بحوالي 4 مليار متر مكعب ابتداء من عام 2007 علما ان الحصص الاستثمارية عبر مشروع "ميد غاز' تتوزع على النحو التالي : شركة سونطراك 20% سيبسا الاسبانية 20% والحصة الباقية موزعة بالتساوي 12% لكل واحدة منها بين كل من توتال – فينا الف "غاز فرنسا"، "بريتيش بيتروليوم" "ايبردول"ا و"ايندیزا" [1].

وقد استطاعة أوروبا الغربية بفضل احتياطي نفط بحر الشمال (7 ملايين برميل– يوميا) ، الحد من تباعيتها إزاء واردات النفط ، حيث تراجعت هذه التبعية بنسبة 97 عام 1973 إلى 55% عام 1997 ثم 50 عام 2000 كما استطاعت أوروبا بفضل موقعها الجغرافي المحوري ان تستغل مختلف شبكات الرابط بأنابيب الغاز بالإضافة إلى ارتفاع قدرتها التخزينية وخاصة تنويع ممونيها في الحد من سقف تبعيتها الخارجية 30 كأقصى حد حسب كل مصدر تموين وهو ما تدعم أكثر بفضل رهانها على التموين من مناطق غنية ومتنافسة الجزائر بحر الشمال روسيا وفي المستقبل على الشرق الأوسط بحر قزوين الكرابيب وخليج غينيا.

وفيما يتعلق بالعلاقات الطاقوية بين الجزائر وفرنسا فقد سجلت تطور كبير خلال السنوات الأخيرة تحتل الجزائر مركز خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز[2].

وقد ضاعفت الواردات النفطية الفرنسية من الجزائر بنسبة 12 عام 2003 مقارنة بعام 2002 وتغطي الجزائر 11.5 من واردات الطاقة الفرنسية وأكثر من 20 من وارداتها من الغاز[1].

وفي مجال الاستثمارات استطاعت الشركتان الفرنسيتان توتال – فينا ايلف وغاز دوفراس تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي الأخير بين الجزائر وفرنسا حيث وقعت شركة توتال –فينا ايلف مع اركو الجزائر في سبتمبر 1999 على عقد يسمع لشركة الفرنسية بالحصول على 40 من أسهم اقتسام إنتاج حقل روض البغل وهو الاتفاق الذي عزاه المختصون لخلفيات سياسية ومن جهتها ظفرت شركة اونتروبوز الفرنسية عام 2001 بعقد –89 مليون دولار و 2 مليار دينار – لتطوير إنتاج حقل منزل الجات – شمال .

---

(2) Bernard ravenel,op.,cit. p.166.

(1) Amor khalif,op.cit.,p.166.

وتجدر الإشارة إلى ان فشل اتفاق الغاز بين غاز فرنسا وسونطراك عام 1982 والذي شهد مفاوضات عسيرة كان له الأثر المباشر في إحداث القطيعة في العلاقات الغازية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1985 حيث حلت شركة بيشتل محل الشركة الفرنسية سوفريغاز –عام 1996 بارزيو و1997 بسكيكدة فيما تراجعت الصادرات الجزائرية من الغاز لفرنسا من 66 بالمئة من مجموع مبيعات الغاز الجزائري عام 1982 إلى 20 عام 1995[2].

وقد تميزت الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية بالنسبة للدولة والشركات إزاء الجزائر بالحذر الاستثماري الذي ازداد حدة مع آثار الأزمة الأمنية في الجزائر خلال عشرية التسعنيات والتي كان المستثمرون اكبر الخاسرين فيها بحكم انسحابهم وحذرهم من السوق الجزائرية تحت ضغط الهاجس الأمني وكانت شركة توتا المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كان لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام 2000 إذ بعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970 سجلت هذه الشركة بترولية الفرنسية عودة ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة وتشارك توتال حاليا طبقا للعقد المبرم عام 1995 بنسبة 35 في حقول الغاز والسوائل بـــــ : تين – فوي – تابنوقورت إلى جانب سونطراك 35 وريبسول 30 وتشارك شركة غاز – فرنسا من جهتها في تحديد بعض مصانع تمييع الغاز الجزائرية لاسيما في سكيكدة وكذا تجهيز بعض الهياكل الغازية[3].

ومن جانب العلاقات الطاقوية الأوروبية – الليبية تعتبر ليبيا شريكا نفطيا هاما للاتحاد الأوروبي الذي يستوعب 9 برميلا نفط في كل عشرة براميل تصدرها ليبيا[4]، وتعتبر ايطاليا 4 مليار دولار عام 1992 ثم ألمانيا ففرنسا الزبائن الرئيسيين للمحروقات الليبية رغم قيود الحصار التي فرضت على ليبيا قبل انفراج الأزمة والتحول في السياسة الليبية تجاه الغرب.

المطلب الخامس

خلاصـــة استنتاجيه

يبدو من خلال هذا العرض المقارن ان سيطرة الشركات الأمريكية على السوق النفطية الجزائرية مقارنة بالشركات الأوروبية عامة والفرنسية تحديدا أخذت منحى تأكيديا في السنوات العشر الأخيرة وعليه فان هامش المنافسة الأمريكية –الأوروبية من جهة والامريكو –الفرنسية من جهة أخرى يطرح بشكل واضح حرص الشركات الأمريكية على التحكم في مصادر التموينات الجزائرية خاصة لأوروبا وفرنسا ومن هذا المنطق يمكن طرح الملاحظات التالية :

---

(2) Ibid.,p.186.

(3) ***Les échos*** , (20 novembre1995).

(4) Fathallah oulalou,op.cit.,p.109.

– هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية انفراد أوروبا بإستراتيجية نفطية مستقلة وبالتالي ضمان حاجياتها بعيدا عن ضغط التبعية للإستراتيجية الأمريكية في هذا المجال الاستراتيجي ؟

– ألا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تفكر في الانفراد بتموينات الغاز الجزائري لتحويل بيعها إلى أوروبا كورقة ضغط يلجا إليها عند الحاجة التنافسية ؟

– في مجال المنافسة الأمريكية – الأوروبية اليابانية يعتبر قطاع البيترو كيمياء نشاطا مربحا وإذا ما سيطرت أوروبا على تموينات الغاز الجزائري فان الاستثمارات في المنتوجات المستخرجة ستكون في أوروبا مما يفتح مجال المنافسة في إنتاج ألياف النسيج .

وعلى هذا الأساس يطرح أمام الأمريكيين خياران :

– السماح للأوروبيين بهامش الاستقلالية مع الرهان على شراكة بالتراضي مع أوروبا .

– مضاعفة الرقابة على إنتاج وتسويق الغاز في آسيا الوسطى والجزائر للاستثمار بأنفسهم في مجال البيترو كيمياء بأوروبا .

– ومهما يكن فان التبعية الإستراتيجية النفطية لأوروبا وفرنسا إزاء الولايات المتحدة الأمريكية تبدو إلى حد ألان واضحة وحتى فيما يتعلق بوضع أنبوب الغاز الجزائري – الأوروبي او ما يخص مراقبته تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما خلال المؤشرات التالية :

– دور شركة بيشتل في وضع الأنابيب وكذا عملية التمويل .

– مشاركة رؤوس الأموال الأمريكية في الشركة الاسبانية ايناغاز – لإنتاج الكهرباء

– التدخل الأمريكي في سياسة الطاقة الايطالية من خلال دفعها نحو خيار التنويع ودعم الرهان على ممون رئيسي مثل الجزائر وهو مايعتبره الايطاليين محاولة لإزاحة الايطاليين من المركز المتقدم الذي يحتلونه في سوق الغاز الجزائرية علما أن ايطاليا تعتبر الزبون الأول من الغاز الطبيعي الجزائري متقدمة كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا[1].

– ويؤكد احد خبراء النفط الأمريكي هذا التوجه الأمريكي المراهن على السوق الجزائرية وفرص الاستثمار فيها وحرص الشركات البترولية على الانفراد بهذا المجال الاستثماري الضخم بقوله منذ 1995 " ان هناك قانونا جديدا حول المحروقات في الجزائر منذ 1991 مما سمح أخيرا للشركات الأجنبية بالشراكة مع الشركة العمومية الجزائرية سوناطراك فكان من الطبيعي ان نقتحم الجزائر أليس كذلك ؟ أنها مهمتنا وما على الفرنسيين إلا أن يكونوا في المستوى أما نحن فنعلم ان هناك أياما مشرقة في الجنوب الجزائري بالنسبة للشركات الأمريكية [1].

---

[1] Bernard ravenel,op.cit.,p.166.

[1] **La Croix ,**(13 avril1995).

– ويضاف إلى عامل المنافسة الأمريكية القوية في هذا المجال عنصر التنافس الأوروبي لاسيما دور الشركات الايطالية النفطية بالجزائر لا سيما وان ايطاليا واسبانيا أبديا استعدادا اكبر من فرنسا ل المغامرة في سوق الاستثمارات الجزائرية خلال الفترات الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر في النصف الأول من التسعنيات .

الفصل الثالث

المنظور الفرنسي و الأمريكي لنموذج التكامل المغاربي (اتحاد المغرب العربي) واليات مواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي

يعتبر هذا الفصل المحصلة السياسية لمعادلة التوافق والتنافس السياسيين بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي، من حيث وضع إطار مقارن بين السياسة المغاربية الفرنسية والسياسة المغاربية الأمريكية، على فرضية وجود هاتين السياستين بالتوازي مع إطار العلاقات الثنائية مع دول المغرب العربي و أخيرا تبيان الآليات الكفيلة لمواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي .

المبحث الأول

تطور المنظورين الفرنسي والأمريكي إزاء نموذج الاندماج المغاربي

إن العودة إلى الإطار التاريخي لميلاد اتحاد المغرب العربي عام – 1989 والذي يضم الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا–، تفرض الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في تلك المرحلة مهتمة بهذه المنطقة التي ظلت تعتبر" مجالا حيويا "فرنسيا بالتراضي الاستراتيجي مع الأمريكيين تبعا لمخلفات موقع منطقة المغرب العربي في سياق معطيات الحرب الباردة طيلة حوالي ثلاثة عقود.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استحسنت مبادرة اتحاد المغرب العربي كإطار تكتلي يسهل من إيجاد إطار سياسي واقتصادي إقليمي منسجم يمكن التعامل معه في ظل علاقات متعددة الأطراف، إلا أن الحذر الأمريكي إزاء هذا التجمع الإقليمي كان في تلك الفترة منصبا على موقع ليبيا في الاتحاد المغربي، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لدعم مبادرة إقليمية تساهم في فك العزلة عن" نظام القذافي" [1].

كما أن" الأمريكيين لم يروا جدوى في دعم مشروع وحدوي مفروض، وتعتقد واشنطن– في تلك الفترة –أن الخلافات السياسية العميقة بين أنظمة دول المغرب العربي لا يمكن تجاوزها بالقوة.وهو مايفسر برودة التعامل الأمريكي مع هذا المشروع"[2] وقد كان لهذا المنظور الأمريكي دور انتهاج موقف سلبي إزاء مشروع الاتحاد المغاربي، رغم تأييده دبلوماسيا.

ومع ذلك يمكن القول أن الحديث عن" سياسة مغاربية "أمريكية كان سابقا لأوانه قبل بداية التسعينيات. ومن الجانب الفرنسي، كانت باريس جد قريبة من هذا المشروع الوحدوي المغاربي، الذي كانت - La Politique Maghrébine ترى فيه مؤشرا لفك القيود على السياسة المغاربية لفرنسا التي ظلت رهينة الحسابات التوازنية في علاقاتها الثنائية مع كل من ،de la France – المغرب والجزائر[1] وقد كانت فرنسا الاشتراكية في عهد الرئيس فرانسوا منيران تراهن على هذا الإطار

(1) Richard Parker , ***La Politique des Etats-Unis au Maghreb***, op.cit.,p.378.
(2) loc.cit.
(3) Paul Balta," La Politique Maghrébine de la France", ***Revue Grand Maghreb***,10 Novembre 1986, pp.442-448.

الوحدوي المغاربي لتذليل الخلافات الجزائرية –المغربية، ومن ثم التمهيد لإيجاد تسوية تفاوضية لنزاع الصحراء الغربية تلقى تراضي كل من المغرب والجزائر[2].

ويبدو من خلال معطيات المرحلة، أن المنظورين الفرنسي والأمريكي لميلاد اتحاد المغرب العربي، كانا محكومين برهانات سياسية– بعضها ظرفي–، حيث كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تفضلان الرهان على إدارة العلاقات مع دول المنطقة في إطار ثنائي، بحكم التناقضات المغاربية، وذلك قبل بروز مؤشرات المنظور الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول

المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة

برزت مع نهاية الحرب الباردة، عوامل سياسية إقليمية جديدة في الإستراتيجية الدولية الأمريكية، تمثلت في الرهان على التجمعات التجارية الإقليمية وتشجيع الليبرالية الاقتصادية.وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينيات يولون أهمية خاصة لمنطقة المغرب العربي، في سياق مشروع اندماجي إقليمي، يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين.

وجاء هذا المنظور الأمريكي الجديد لمنطقة المغرب العربي، منسجما مع التحولات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي تراجع فيها محرك العامل الإيديولوجي لحساب عوامل التنافس الاقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجموعات الآسيوية و ما تمثله الشركات و أصحاب رؤوس الأموال للضغط على صناع القرار الأمريكي و تأثيرها على توجه السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة[2].

ولم يشهد هذا التوجه الأمريكي الجديد إزاء منطقة المغرب العربي تنشيطا سريعا، حيث ساهمت"الأزمة الجزائرية" –منذ مطلع التسعينيات – في تعطل انطلاقه، لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية التسعينيات، بإدارة الوضع في المنطقة من خلال الحرص على تحجيم آثار هذه الأزمة إقليميا و حماية كل من تونس والمغرب من " التجربة الجزائرية "[3]، لاسيما فيما يتعلق بإدارة ملف التعامل مع الإسلاميين الذي كان فيه الأمريكيون صارمين فيما يتعلق بجيران الجزائر في

---

(4) Nicole Grimaud ,*" L'introuvable Equilibre Maghrébin",in La Politique extérieure de Valery Giscard D'ESTAING*,sous la direction de Samy COHEN et Marie Claude SMOUTS,presse de la F N S P,Avril 1985,pp.323-348.

(1) عامر هشام عواد ، ***دور مؤسسة الراسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط . 1 ، 2010) ، ص.231.

(2) Maria Do Ceu pinto, European and American responses to Algerian crisis, Mediterranean politics (London), 1998, winter vol N0 3 ,p.74.

الشرق(تونس) والغرب(المغرب)[2]، باعتبارهما حليفين تقليدين لا يمكن المغامرة باستقرارهما السياسي، وهو ما كان ينطبق أيضا على استقرار جنوب أوروبا بحكم قربه من "ساحة العمليات" في الجزائر.

وقد اتفق المنظوران الأمريكي والفرنسي على حماية جيران الجزائر(تونس والمغرب) وجنوب أوروبا من آثار الأزمة الجزائرية، معتبرين أن أي إخلال باستقرار منطقة شمال إفريقيا سيؤدي إلى تدفق في الهجرة نحو الشمال –أوروبا–، ويصعب بذلك من مهمة إدارة الآثار الاقتصادية والأمنية والإنسانية على دول أوروبا[1] .

وفي ظل هذه المعادلة السياسية، جاء التوافق الأمريكي– الفرنسي على تشجيع النظام في تونس، لمواجهة معارضتها الإسلامية دون إحراجه في ملف ضوابط احترام حقوق الإنسان، وكذا دعم الموقع السياسي للمغرب في ملف الصحراء الغربية ، من خلال تعطيل مسار تطبيق مخطط السلام الأممي الخاص بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي من جهة، والحرص على عدم الضغط على المغرب للاستجابة لقرارات ولوائح الأمم المتحدة.

وفي ظل هذا الموقف، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التخلي عن الجزائر لاسيما منذ منتصف التسعينيات–، مع إدارة الوضع في المنطقة المغرب العربي بالاكتفاء بتسيير الأمر وهو ما كان يعكس لدى الأمريكيين والفرنسيين على حد سواء، صعوبة ،–Status Quo – الواقع انتهاج "سياسة مغاربية " منسجمة بحكم التناقضات المحلية والإقليمية في المنطقة [2].

المغرب العربي في إطار العولمة

تميز المنظور الأمريكي إزاء منطقة شمال إفريقيا مع بداية التسعينيات، بانتهاج المقاربة الشراكية الاقتصادية، مع استثناء ليبيا من أي مشروع في المنطقة.وقد حاول الأمريكيون منذ بداية التسعينيات الحد من موجة العداء لأمريكا في الأوساط الشعبية والرأي العام العربي بعد الحرب على (1990–1991)[3]

كما عمدت على استغلال بعض مؤشرات الانفراج الفلسطيني–الإسرائيلي في – العراق الشرق الأوسط، بعد اتفاقيات أوسلو،من خلال إطلاق مبادرة شراكة متعددة الأطراف ندوات (الشرق الأوسط– MENA) التي جاء ميلادها في الدار البيضاء المغربية أكتوبر1994 وشمال إفريقيا،حيث كان الرهان على إدماج إسرائيل في إطار شراكي موسع مع العلم العربي في إطار شراكي موسع يمتد من الشرق

---

[3] Yahia H.Zoubir, ***The Maghreb States and the United States after 9/11***:a problematic relationship,op.cit., p.66.

[1] loc.cit.

[2] loc.cit.

[3] سعيد اللاوندي مرجع سابق ص 78.

الأوسط شرقا إلى شمال إفريقيا غربا. وقد تعزز هذا المنظـــور بقناعـــة دول المغـــرب العربـــي، أن الولايات المتحدة التي خرجت منتصرة بعد الحرب الباردة.

وبعد الحسم السريع للحرب مع العراق في ظل تردي الوضع العربي، أصبحت القوة العالمية الأولى في العالم بدون منازع. وفي ظل هذا الوضع، بدأت الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة تقتنـــع بضـــرورة استدراك تجاهلها لمنطقة المغرب العربي خلال طيلة عهد الحرب الباردة– بحكم التراضي الاستراتيجي الذي كان سائدا مع فرنسا في تلك الفترة لمنحها الدور النيابي في هـــذه المنطقـــة –، حيـــث شـــرعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1998 ، ومع بروز مؤشرات بداية الانفـــراج فـــي الأزمـــة الداخليـــة الجزائرية* في رسم سياسة إقليمية مناسبة في منطقة المغرب العربي تقوم على الشراكة الاقتصـــادية، لتوفير شروط الاستقرار والرفاهية الاقتصادية في المنطقة استجابة لمتطلبات إستراتيجية وقائيـــة مـــن "خطر الصعود الإسلامي".

وأبدى المسؤولون الأمريكيون قناعة[1]، مفادها أن إقامة سوق مغاربية موسعة في إطار من الشراكة الاقتصادية الإقليمية، سيعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معا، وهو ما يتطلب تغيير البيئة الاقتصادية

– من خلال تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الليبيرالي نحو القطاع الخاص في دول المغرب العربي

– وكذا انفراج البيئة السياسية محليا.

– الانفتاح الديمقراطي في سياسة الحكم.

– وإقليميا تشجيع انفراج العلاقات المغاربية عامة والعلاقات بين الجزائر والمغرب من خلال تســـوية نزاع الصحراء الغربية من جهة أخرى.

ويعتقد الأمريكيون أن أسواق دول المغرب العربي منفردة ليست في مستوى متطلبات إثارة اهتمـــام المستثمرين الأمريكيين، مما يتطلب اندماجها في سوق إقليمية واحدة وموسعة.

وقد تجسد هذا المنظور في إطلاق مبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية في شمال إفريقيا، المعروفة بمبادرة "إيزنستات"، في جوان 1998 بتونس– سبق تفصيل محتواها ورهاناتها في المبحث الأول مـــن الفصل الثاني–، وكان الهدف منها تشجيع الاستثمار الأمريكي في المنطقة من خـــلال تـــوفير شـــروط

---

* وما يؤكد الاهتمام الأمريكي بالجزائر هو تصريح السفير الأمريكي بالجزائر في 7 جوان 2005 " إن الجزائر قطعت أشواطا هامة في مجال الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و العبور الهادئ من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر "

[1] عبد الرزاق رزيق المخادمي ، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف*** (لبنان : الدار العربية للعلوم ط.1 ، 2005)، ص ص72–73.

الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وبلوغ هدف إقامة منطقة للتبادل الحر في 2005 بالنسبة للأمريكيين و2010 بالنسبة للأوروبيين.

وكان في هذا المشروع تشجيعا لدول المغرب العربي على إحياء اتحاد المغرب العربي في شقه الاقتصادي على الأقل، كما حملت هذه المبادرة منظورا أمريكيا جديدا لنموذج وشكل الاندماج المغاربي، الذي تغلب فيه المقاربة الاقتصادية في رسم "السياسة المغاربية" للولايات المتحدة الأمريكية وقد حرص هذا المشروع على توفير الشروط السياسية لنجاحه[2]، من خلال تشجيع الانفراج في العلاقات الجزائرية–المغربية، وحث الطرفين على إعادة فتح الحدود بين البلدين، لتتزامن هذه المبادرة بانطلاق "مخطط جيمس بيكر" لتسوية نزاع الصحراء الغربية منذ اتفاقيات هيوستن– بين المغرب وجبهة البوليساريو–في 17 سبتمبر 1997 ، ومفاوضات "وايمينغ" بالولايات المتحدة الأمريكية – حيث طرح لأول مرة في إطار غير رسمي خيار الاتفاق الإطار– في أوت 2001 .

ومن خلال إطلاق مبادرة "إيزنستات"، أبدى الأمريكيون لأول مرة منذ عهد الحرب الباردة، تحولهم عن المنظور الاستراتيجي التقليدي *الذي كان يعتبر المغرب العربي "منطقة حيوية فرنسية"، حيث بدأ الحديث عن ترقية موقع الجزائر في المنظور الاستراتيجي الأمريكي الجديد والذي تزامن مع سلسلة الاكتشافات في حقول النفط الجزائرية بمشاركة فعالة ورائدة للشركات النفطية الأمريكية، وعلى رأسها شركة "أنادارکو" التي ظفرت بحصة كبيرة من هذه الاكتشافات الجديدة وقد حرص الأمريكيون في سياق هذه الإستراتيجية الجديدة إزاء المغرب العربي، على التأكيد على نفي أطروحة بداية منافسة الأمريكيين للفرنسيين في "معاقلهم المفضلة" بالمغرب العربي، مشددين على أن السوق المغاربية تكفي للاستجابة للتطلعات الاستثمارية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، ولا مجال للحديث عن مزاحمة الأمريكيين للأوروبيين في هذه المنطقة من جنوب البحر المتوسط.

ويؤكد الخبير الأمريكي في شؤون المغرب العربي ريتشارد باركر، أنه "إذا كان هناك حقيقة توسع للنفوذ الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فذلك ليس بالضرورة على حساب فرنسا أو أوروبا.فالمعادلة في هذه الحالة من "اللعبة" ليست صفرية – يقول باركر– " [1]، بل تسع الأمريكيين والأوروبيين معا. ويوضح الخبير الأمريكي أن إخفاقات " السياسة المغاربية " لفرنسا، ليست لها علاقة بمعطيات النفوذ الأمريكي في المنطقة، بقدر ما ظلت مرهونة بخلفيات العلاقة الاستعمارية لفرنسا بالمنطقة وبصعوبة التوفيق بين الخلافات السياسية المغاربية [2].

---

[2] Paul.marie De lagorce, les américains arrivent, ***jeune Afrique***,(13 juillet1998).

* أنظر دراسة لـ "راند كوربورايشن":

NATO'S Mediterranean Initiative, ***Rand corporation***, 1999,p 50.

[1] Richard PARKER,op.cit,p.370.

[2] loc.cit.

وقد ظلت "حالة الجزائر"، منذ نهاية التسعينيات مع انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية في أفريل 1999 ، تشكل النموذج الرئيسي لإثارة مؤشرات بداية التنافس الأمريكي- الفرنسي في منطقة المغرب العربي، حيث ساهمت التوجهات الدبلوماسية والإستراتيجية الجزائرية الجديدة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل البرودة الدبلوماسية،التي كانت تطبع العلاقات الجزائرية- الفرنسية ، في إثارة وتكريس هذه المقاربة التنافسية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي[3].

وكان قبل تطورات ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، سجل توجه كبير في توثيق العلاقات السياسية والإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، إضافة إلى بعدها الاقتصادي المضطرد والمتميز في المنطقة، حيث بدأ تنشيط الاتصالات التمهيدية السياسية والأمنية بين الجزائر ومنظمة الحلف الأطلسي منذ 1998 ، في إطار ما يعرف ب"الحوار المتوسطي".

ومن جانب المغرب، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف 1999 على ضمان "انتقالية" هادئة لنظام حكم ما بعد الملك الحسن الثاني الراحل في جويلية من نفس العام، في حين ظلت تونس تراهن على "التفهم السياسي" و الدعم الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في ضربها للمعارضة الإسلامية وتكريس أسس النظام القائم.أما ليبيا فقد شرعت في خطوات تقليص الهوة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإقلاع عن خطاب المواجهة والتصعيد مع الغرب والأمريكيين.

المطلب الثاني

المغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر2001:

ساهمت تحولات الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001 ، بشكل كبير بعد بروز أهمية المحدد الاقتصادي واكتشافات النفط في الجزائر-في ترقية المركز الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأمريكي، حيث توجهت الأولوية الإستراتيجية الأمريكية لهدف مكافحة الإرهاب في كل مناطق العالم، من خلال إعادة الانتشار الاستراتيجي بالتكيف مع المتطلبات الحركية لمطاردة المجموعات المسلحة في كل مناطق العالم، بإنشاء قواعد متحركة-الأساطيل البحرية- وإقليمية-قواعد عسكرية ونقل الجنود- تستجيب لهذا الهدف الحيوي لحماية المصالح الأمريكية في العالم، حسب المنظور الأمريكي.

(3) Bernard Ravenel ,op.cit,.p. 86.

وكان لبروز هذا العامل الاستراتيجي الجديد، دور كبير في تكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية دوليا وإقليميا تحت إطار القيادة الأمريكية للإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وما يلحق بها من أطر إقليمية للشراكة الإستراتيجية في مجال مكافحة الإرهاب و"حماية الأمن الدولي "[1].

من خلال إعادة انتشار وتعزيز دور الحلف الأطلسي في المجال المتوسطي، وكذا تعزيز العلاقات الأمنية والاستخباراتية في الإطار الثنائي لمكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة ، منها دول المغرب العربي التي تحظى بتجربة كبيرة في هذا المجال وقد استطاعت الجزائر أن تسجل في هذا الإطار نقلة نوعية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في الجزائر "شريكا هاما" في مجال مكافحة الإرهاب*.

كما قدم المغرب استعدادات كبيرة للتعاون الأمني في هذا المجال، حيث تم اعتقال عدة عناصر بتهمة انتمائها لتنظيم " القاعدة "، قبل تسليمها للولايات المتحدة الأمريكية[1]، فيما عمدت تونس إلى استغلال تعاونها الأمني الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لكسب تفهم وصمت الأمريكيين في مجال حقوق الإنسان.وعمدت موريتانيا من جهتها إلى الاستغلال المكثف لتوجهها السياسي الجديد منذ1999.

تاريخ تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وانخراطها في الإستراتيجية الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ، في كسب دعم الأمريكيين في تحجيم المعارضة الإسلامية والوطنية الموريتانية ، وهو ما يلاحظ جليا في التعامل السياسي الأمريكي مع تطورات الوضع في موريتانيا.و في "الحالة الليبية"، يسجل تحول كبير في توجهات القائد الليبي معمر القذافي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 .

حيث أبدت ليبيا استعدادا كاملا لفتح صفحة جديدة مع الإدارة الأمريكية، وهو ما عبر عنه القذافي بقوله–يوم 31 أوت 2002" يجب أن نرضخ للشرعية الدولية حتى وإن كانت مزيفة ومفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وإلا سنتعرض للإبادة"[1] .

---

[1] كارولين بوستل فيناي ، ***الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية كيف فرض الغرب تصوراته*** (دمشق : تر ، قاسم مقداد . اتحاد الكتاب العرب ، 2006) ، ص .83.

* أكد منسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية، دانيال بنجامين أن الولايات المتحدة ترغب في "تعزيز" علاقاتها مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب لكونها علاقات "بالغة الأهمية" و اكد على انها علاقات جد ممتازة وهامة ، انظر موقع

http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname

[1] Yahia H.Zoubir , ***The Maghreb States and the United States after 9/11***:a ***Problematic relationship*** op.cit.,p.135.

ويبدو من خلال هذه التحولات الإستراتيجية، أن المنظور الأمريكي لمنطقة المغرب العربي، قد تحول من مقاربة سياسية خلال الحرب الباردة، إلى مقاربة اقتصادية خلال ما بعد الحرب الباردة، ثم إلى منظور استراتيجي أمني في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، ليتطور اليوم إلى منظور متكامل بين البعدين الاقتصادي والاستراتيجي–الأمني، في محاولة أمريكية لصياغة سياسة مغاربية متكاملة ومتجانسة .

وتجدر الإشارة في هذا المحور، إلى أن فرنسا التي ساهمت تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001 في تدحرج موقعها الاستراتيجي مع دول المغرب العربي، رغم احتفاظها بموقعها المتقدم في مجال المبادلات التجارية، تبدو في حرج مزدوج، إذ من جهة لا يمكنها أن تعرقل إستراتيجية أمنية أمريكية تساهم في أمن كل المجموعة الغربية والأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى فإن استمرار هذا التوجه الاستراتيجي الأمني من شأنه أن يكرس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على العالم وأوروبا في كل المواقع الحيوية من العالم.

المطلب الثالث

المغرب العربي و مشروع الشرق الأوسط الكبير

يعتبر مشروع الشرق الأوسط ، الذي أطلقه الأمريكيون في مطلع عام 2004 ،–GME – الكبير بمثابة محصلة لمشروع استراتيجي أمريكي متكامل يرتكز على أربعة محاور أساسية:

1- **سياسية :** (تدعيم الحكم الراشد والإصلاحات الديمقراطية)

2- **اقتصادية :** (تدعيم اقتصاد السوق والقطاع الخاص)

3- **تربوية :** (إدخال إصلاحات تربوية تضيق من هامش المرجعية الدينية للقيم واستبدالها بمرجعية القيم الإنسانية العالمية واللائيكية)[1].

ويتعلق المحور الأخير بإصلاح وضع المرأة وترقية دورها السياسي والاجتماعي وجاء هذا المشروع الذي يضع المغرب العربي ضمن إطار جيواستراتيجي يمتد من شمال إفريقيا غربا إلى باكستان شرقا، وفق خلفية إستراتيجية محددة تتمثل في توفير البيئة السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية لمكافحة الإرهاب، الذي –حسب المنظور الأمريكي في هذا المشروع–"يتغذى من الاستبداد السياسي والفقر الاقتصادي والتطرف التربوي".

وقد أبدت كل بلدان المغرب العربي استعدادا كبيرا للانضواء في هذه الإستراتيجية رغم إبداء بعض التحفظات الخاصة بضرورة احترام الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل بلد، وكذا وتيرة التطبيق لبنود

---

[1] محمد احمد النابلسي" رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير" محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق الأوسط الجديد / دمشق 27 – 29 ديسمبر 2004 تاريخ الاطلاع2010/11/24 متحصل عليه من :
http://www.mostakbaliat.com/damasmea.htm l

هذا المشروع. ويظهر من خلال استقراء ميدان الإصلاحات المنتهجة في كل البلدان المغاربية على جميع الجبهات الاقتصادية، السياسية، التربوية ووضعية المرأة، أن هناك مرجعية خفية وغير معلنة، لمشروع الشرق الأوسط الكبير، حتى وإن كانت حكومات هذه الدول تدافع عن استقلالية هذه الإصلاحات التي تسير في تناغم فيما يتعلق بإصلاحات المنظومة التربوية وقانون الأسرة ووضعية المرأة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية*.

ويعترف الأمريكيون أن المغرب العربي يتصدر قاطرة الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير، ويعتبر نموذجا في هذا المجال [2]وما يقلق في هذا المشروع الأوروبيين والفرنسيين – الذين أبدوا تحفظهم على الطابع الوصائي لهذا المشروع و كذا رفض فرض الإصلاحات من الخارج – هو كونه جاء تتويجا لمحصلة من الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية التي أفرزتها معطيات ما بعد 11 سبتمبر، بالإضافة إلى كونه يمس مجالات كانت خارج إطار المنافسة مثل الحقل الثقافي والتربوي الذي يهدد السياسة الفرانكفونية

*لفرنسا في مجالها التقليدي[1]، على غرار منطقة المغرب العربي ولبنان، وعلى الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينصب في وعاء حضاري غربي مشترك.

إلا أن الهيمنة السياسية والإستراتيجية الأمريكية في تنفيذه يقلق فرنسا التي تدرك أن نتائجه ستحاصر المكاسب الفرنسية والأوروبية في المجالات الاقتصادية، التجارية والثقافية، علما أن دول المغرب العربي التي يقوم أساس مبادلاتها التجارية مع أوروبا–كما سبق تفصيله في الفصل الثاني–، بدأت تشعر بتأخر جني ثمار مسار برشلونة لاسيما بعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق الأوروبي.

المطلب الرابع

موقع المغرب العربي من سياسة الجوار الأوروبية

تعد سياسة الجوار الأوروبية واحدة من سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية الجديدة وتهدف إلى تكريس الهيمنة أكثر فأكثر البلدان المجاورة يصرح الأوروبيون أن هته السياسة من أجل المصلحة

* إقرار قانون جدىد للأسرة في كل من المغرب والجزائر، مراقبة الساحة الإسلامية في المغرب،وإلغاء بكالوريا الشريعة الإسلامية في الجزائر.

[2] Zakya Daoud , ***Les Diplomaties du Maghreb: une réorientation stratégique vers les Etats-Unis***, op.cit.,p.80.

* أدى انضمام الجزائر إلى منظمة الفرانكفونية استياء الأوساط الإسلامية معتبرة ذلك خطوت لا تخدم الهوية العربية و الإسلامية للبلاد.

[1] وليد كاصد الزيدي ***الفرانكفونية و الوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة***،(الأردن : دار أسامة للنشر ، ط . 5 ، 2010) ، ص. 161.

المشتركة. إلا انه يظهر ومن خلال السياسة التفضيلية بين الدول المغاربية في تقديم المعونات المالية خاصة مع المخصصات المالية الجديدة لهذا المشروع وصيغت سياسة الجوار بعد اكتمال توسيع الاتحاد في 2004 واستيعابه 10 أعضاء جدد، من أجل تفادي قيام حدود جديدة داخل أوروبا.

سياسة الجوار الأوروبية تهدف ظاهريا إلى دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في ستة عشر بلدا مجاورا للاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في كامل المنطقة. وتم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي، أكثر مما سبق بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المجاورة.فالتفاوض الثنائي يميز المبادرات الأوروبية كل بلد حسب خصوصياته .

يشارك ستة عشر بلدا في سياسة الجوار الأوروبية ، تسعة منها متوسطية هي: الجزائر، مصر، (إسرائيل)، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية وتونس. كما تشارك ليبيا في صفة مراقب في اجتماعات سياسة الجوار الأوروبية. وتعد من جهة أخرى ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفيا وأوكرانيا، وتشجع سياسة الجوار الأوروبية مبدأ مثل "التملك المشترك"

وآلية جديدة للتمويل حيث أطلقت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في يناير 2007[2].

لكن سياسة الجوار الأوروبية لا تعني توسيع الاتحاد ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية. فهي تهدف إلى تشجيع الحكم الرشيد والنمو الاجتماعي في بلدان الجوار من خلال: توثيق العلاقات السياسية الاندماج الاقتصادي الجزئي توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

الاتحاد الأوروبي يرى في سياسة الجوار الأوروبية فرصة لتسويق القيم ــ الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان ، سلطة القانون ، الحكم الراشد ، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة". ويربط مستوى العلاقات بمدى الالتزام بهذه القيم.والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد صرحت بنيتا فيريرو– فالنر مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية في خطاب في مارس 2006 إن سياسة الجوار الأوروبية صممت بشكل يمكن "الجيران في الشرق والجنوب منافع كانت مرتبطة بآفاق العضوية فحسب. وتتمثل المنافع في الانخراط في السوق الداخلية والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي والتعاون في مجال النقل وشبكات الطاقة. فقد صممت لتقديم شكل متميز من

[2] Philippe Perchoc ," Politique Européenne de Voisinage : genèse d'une Europe sans frontière ? "pp. 3-4 , 08-05-2008.
http://www.nouvelle-europe.eu/politiques/politiques-europeennes/politique-europeenne-de-voisinage--genese-d-une-europe-sans-frontiere-.html

الشراكة الآن ، بغض النظر عن الطبيعة الدقيقة لمستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. " كما تشكل جزءا من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن في البلدان المجاورة.

تبدأ المفوضية الأوروبية بإعداد تقارير حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق حولها. كما تتركز التقارير حول سبل وإمكانات تعميق العلاقات بين الاتحاد وكل من البلدان المعنية. تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول أعضاء الاتحاد لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الاتحاد سيقرر بدء المرحلة المقبلة لخطط العمل.

بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها، يتفق الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك في سياسة الجوار الأوروبية حول خطة العمل. ويحدد الجزء السياسي من التقرير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط [1] .

وتختلف خطة العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي. لكن كافة خطط العمل تغطي المجالات الواردة:

-الحوار السياسي والإصلاح .

-التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية .

-القضايا ذات الصلة بالتجارة، إصلاح أنظمة السوق .

-التعاون في مجالات القضاء، الحرية والأمن .

-المسائل القطاعية منها النقل، الطاقة، مجتمع المعلومات، البيئة، الأبحاث والتنمية .

-البعد الإنساني ويشمل الاتصال بين الشعوب، المجتمع المدني، التعليم، الصحة العامة و مكافحة الهجرة السرية *

[1] Commission européenne " Politique européenne de voisinage: Foire aux questions (FAQ)" P.15. http://ec.europa.eu/world/enp/faq_fr.htm2010/11/28.

في مقابل الإصلاحات التي أنجزت، يوفر الاتحاد الأوروبي:

- مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية .
- زيادة المساعدات المالية .
- تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية .
- تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي وتتولى لجان فرعية مراقبة تنفيذ خطط العمل وإعداد التقارير[1].

يصف الاتحاد الأوروبي خطط العمل بـ "الشراكة من أجل الإصلاح" لأنها (الخطط) تتركز حول الاتفاقات الثنائية وتمنح كل بلد إمكانية اختيار وتيرة سيره مع الاتحاد الأوروبي ومجالات التعاون معه. الشراكة صممت لمكافئة التقدم. وتقول المفوضية في تقرير سياسة الجوار الأوروبية [2]في نوفمبر 2005 بأن "خطة العمل المتفق عليها مع كل من الشركاء صيغت وفق حاجياته وقدراته ومبادئ التملك المشترك. وتتضمن حوافز تكافأ الانجازات التي تم إحرازها في نطاق خطة العمل ولا تقتضي إطلاقا أفق

العضوية في الاتحاد الأوروبي. لذلك فان سرعة وأبعاد التعاون والعلاقة بين البلد الشريك والاتحاد الأوروبي ترتبط بقدرة البلد نفسه ورغبته السياسية في تنفيذ الأولويات المتفق حولها."

سياسة الاستقطاب الأحادي في سياسة الجوار الأوروبية وتعميق الهوة بين الجزائر و المغرب :

يعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة الدعم المشروط في تعامله مع البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبية للجوار ومسار الشراكة و سياسة الكيل بمكيالين فالمغرب هو البلد الأول المستفيد من الدعم المالي، إذ تقدر حصة تمويل برامج العمل لكل سنة بـ200 مليون أورو، خلافا للجزائر التي لم تحصل سوى على 220 مليون أورو خلال ثلاثة سنوات كما هو الحال في الفترة الممتدة بين 2007 و 2009، وعلى 172 مليون أورو فقط خلال

---

* لقد مثلت الهجرة بمفهومها الحديث في مراحلها الأولى نحو البلدان الأوروبية خاصة، ظاهرة اجتماعية "لدى ما يسمى بالبلدان المصدرة" ترجع أسبابها إلى عوامل تاريخية واقتصادية تعود في أغلبها إلى مخلّفات الفترة الاستعمارية. وقد تزامنت هذه العوامل الداخلية مع عوامل خارجية تمثلت في احتياجات البلدان الأوروبية إلى "الأيدي العاملة المهاجرة" التي ساهمت إلى حد كبير في تنمية اقتصاد البلدان المستقبلة

(1) " La politique européenne de voisinage : ambitions et enjeux "
22/02/2010http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/politique-europeenne-voisinage/index.shtml.

(2) انظر جيسلين غلاسون ديشوم سياسة الجوار الأوروبي وثيقة عمل المنتدى الاورو متوسطي ، مراكش2006 (2010/09/21)
www. Euromedplatform. Org /… /paquet- 11- politique- de- voisinannage- Ar. Doc.

مدى الفترة الممتدة بين 2010 و 2013. وخلافا أيضا للحصص التـــــي قدمت لكل من تونس ومصر[1].

وما يؤكد على هته السياسة الانتقائية " روزا بلفور " محللة بمركز دراسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قائلة"إن المغرب يعد حاليا التلميذ النجيب للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الوضع متقدم معه في مجال إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز الديمقراطية ومباشرة إصلاحات ذات صلـــــــــة بحقوق الإنسان". كما أنه يبدي انفتاحا كبيرا في تعامله مع سياسة الجوار الأوروبية"[2] .

وقالت روزا بلفور، في معرض قراءتها لطبيعة سياسة الجوار مع دول المغرب العربـــــــــي، وذلك عقب استضافتها من قبل منظمة "تومسن فوندا يشن" (منظمة غير الحكومية) يوجد مقرها بالعاصمة البلجيكية بروكسل، "أن الجزائر ترفض إلـــــى غايـــــــــــة اليوم أن تكون ضمن البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبيـــــــــــة للجوار؛ وهي الآن تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي،من منطلق القوة التي توفرها لها العائدات الطاقوية من النفط والغاز الطبيعي.

وأضافت " بلفور" أنه إذا كان المغرب قد شرع في الالتزام بتعهداته أمـــــا الإتحاد الأوربي قبل منحـــــــــه لصفة الوضع المتقدم، هي مكافئة من الإتحاد الأوربي له لما قام به من إصلاحات هيكلية كبرى همت الجانب التشريعي والمالي والاقتصادي، فإن باقي دول المغربـــــــي لا تزال تبدي رفضـــــا قويا اتجاه مطالبة الاتحاد الأوربي لها بإصلاحات بحسب شروط سياسة الجوار الأوربية.

ويصف الأوروبيون المغرب بالبلد النجيب بتفاعله القوي مع شروط سياسة الجوار الأوربية، في حين

ما تزال الجزائر غير مقتنعة بالسياسة الأوروبية للجوار، وتفاوض الاتحاد الأوروبي بتحفظ شديد، حيث لم تجعل بعد سياسة الجوار الأوربية ضمن أولويتها على الأقل في الوقت الراهن[1].

وأشارت أيضا أن تحفظ الجزائر من الانخراط في السياسة الأوروبية للجوار، وعدم إحراز تقدم معها في مجال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد، توجد وراءه اعتبارات كثيرة من بينها عدم الانخراط

---

[1] Poul. Verluise" La Politique européenne de voisinage " p.2 24/11/2009 http://www.diploweb.com/forum/verluise06013pev.htm

[2] عبد الفتاح الفاتحي " تفاعلات دول المغرب العربي مع سياسة الجوار الأوربية " تاريخ الاطلاع 2010/11/25 متحصل عليه من :

http://elfatihi.elaphblog.com

[1] المرجع نفسه .

الإيجابي للجزائر في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط[2]، والذي اتهمته بأنه منتوج (ساركوزي) بالأساس، جاء ليعرقل تطبيق ما تعتبره المسار الشرعي لاتفاق برشلونة.

إن الجزائر تراجعت عن كثير من التزاماتها حيال الاتحاد الأوروبي لخلافاتها الكبيرة التي تفجرت في الآونة الأخيرة مع فرنسا حول عدد كبير من المسائل، وعلى رأسها الدعم الفرنسي للمغرب في النزاع حول الصحراء الغربية، وإضافة إلى طلب الجزائر من فرنسا تعويضات عن استعمارها لما يزيد عن 120 سنة، وكذا التعويض عن التجارب النووية التي تقول الجزائر أن فرنسا قامت بها في الصحراء الجزائرية.

وأكد رئيس اللجنة البرلمانية أن" الجزائر " يجب عليها أن تلعب دورا بناء في المغرب العربي ولاسيما في جانب تعزيز علاقاتها مع المغرب، وهو بذلك إنما يلمح إلى الانشغال الكبير للاتحاد الأوروبي بمسألة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب، وتحميله مسؤولية الجزائر في ذلك، كما يشير إلى أن الاتحاد الأوربي يعتبر أن موقف السلطات الجزائرية الرسمية من العلاقات مع المغرب يحول دون تفعيل هياكل اتحاد المغرب العربي .

ما يمكن قوله هو أن الاتحاد الأوروبي(فرنسا) ممثلا في سياسة الجوار الجديدة لا يتحمل وحده عمق الهوة بين دول المغرب العربي في شتى المجلات السياسية و الاقتصادية و الأمنية فأساسا المغرب لا يملك خيارات اقتصادية كبير فالاقتصاد المغربي لا يملك مجالا كبيرا للمناورة عكس الطرف الجزائري الذي يعتمد على الريع البترولي يجعله يقف موقف ولو مؤقتا موقف يجعله يفاوض أو يرفض بعض المقترحات الأوروبية و التي يعتبرها تدخلا في الشؤون الداخلية للبد ، المغرب يحاول جاهدا كسب ود الطرف الأوروبي ليكسب التأييد السياسي ضد الجزائر في ما يخص قضية الصحراء الغربية.

حتى أن المخصصات المالية الأوروبية تبدو مقابل حجم المبادرة ضئيلة جدا جدا وبالتالي فالاتحاد الأوروبي و مع الأزمة المالية العالمية لا يغامر في ضخ الأموال إذا لم تقدم الدول المغاربية (عملية التفاوض تجري بشكل ثنائي بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي) و بالتالي فان هته القيم تحمل مغرى سياسي أكثر من أن تحقق تنمية حقيقية في بلدان المغرب العربي فشل الهدف المعلن في جعل منطقة المتوسط "منطقة سلام واستقرار وأمن ".

يفترض أن تتحقق سياسة الجوار الأوروبية الأغراض الأمنية الأوروبية عن طريق: تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من أجل حل المشاكل الاجتماعية ــ الاقتصادية الترويج للحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في المنطقة. و تحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل على

---

[2] محي الدين توق،"الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي "، ***الأردن للشؤون الدولية***، ع3.، (صيف 2008)، ص.32.

جانبي البحر المتوسط ، وكان القصد من قمة العام العاشر، التي عقدت في برشلونة في أواخر نـــوفمبر 2005[1] هو إعادة تأكيد الأهداف المؤسسة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

كما أنها أوضحت المسافة المتنامية بين ضفتي البحر المتوسط وأوجه القصور في التناول والوســائل حتى الآن فرغم الشراكة لعقد من الزمان، فقد اتسعت الفجوة بين الدخل الفردي عبر البحر المتوســط، كما زادت التحديات التي تواجه المنطقة فيتراوح لدخل الفردي في دول شمال المتوسط 13.500 دولار سنويا و دخل الفرد في دول جنوب المتوسط يصل إلـــى 3.300دولار ســـنويا إحصـــاء 2004. أتـــت تقييمات القمة الأوروبية المتوسطية[1].

التي نظمتها الحكومة الإسبانية تحت الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي، مختلطة. أنتجـــت القمـــة بالفعل وثيقتين و برنامج عمل لخمس سنوات يحتوي على قائمة مفصّلة من العلامات الفارقة غرضـــها الرئيسي هو "تحقيق نتائج يكون لها تأثير إيجابي بالنسبة لمواطني المنطقة جميعا"؛ و قواعـــد ســـلوك أوروبية ــ متوسطية في محاربة الإرهاب، توفر إطارا مفهوميا وسلوكيا للمنطقة بأكملها. لكـــن قـــادة الشركاء الجنوبيين جميعا تقريبا ــ باستثناء تركيا والسلطة الفلسطينية ــ لـــم يحضـــروا القمـــة رغـــم مشاركة معظم نظرائهم الأوروبيين. عززت تلك غياب الإحساس بأن الشراكة الأوروبيةــ المتوســـطية ما زالت عملية أوروبية المدار.

– إن مبادرات الاتحاد الأوروبي لا تحركها سوى الهموم الأمنية، بما فيها الخوف من الهجـــرة مـــن البلدان الجنوبية، الفهم على عدد من الجبهات. فتعارض المفاهيم، مصحوبا بتأثيرات النـــزاع العربـــي الإسرائيلي ، جعل من المستحيل على البلدان المتشاركة أن تتفق على تعريف مشترك للإرهاب في قمة العام العاشر للشراكة الأوروبية المتوسطية. كما حالت دون تبني "الميثاق الأوروبـــي و منـــذ 2007، اندمجت الأموال المخصصة في إطار مالي واحد، يسمى"أداة الجوار الأوروبي والشراكة". وما زالـــت

---

[1] احمد امد الجويلي " آليات تمويل المشاريع المتوسطية " ***الندوة السنوية الاوروميتوسطية حول تطوير الحوار العربي الأوروبي في الفضاء المتوسطي***، مركز جامعة الدول العربية في تونس الأمانة العامة 10 /2007/11 ص 32.

[2] " تقييم سياسة الجوار الأوروبية " تاريخ الاطلاع : 2009/06/04 متحصل عليه من الموقع :
www.fmesfrance.netabis s " l'inaltérable problématique " IEP Lille Février 2004

كمية الموارد المخصصة لتلك الأداة غير كافية بعد ما تم مؤخرا إقرار الموازنة الأوروبية لـــ 2007 ــ 2013[1]

فإذا لم تكن الموارد كافية لجذب اهتمام بلدان الجنوب، فإن استجابة الدول المغاربية كاملة لن يكــون لها اثر خاصة فيما يتعلق بالجزائر ناهيك عن المغرب التي تعزز علاقاتها مع الاتحــاد الأوروبــي و فرنسا على الخصوص و إشادة الأوروبيين على الدور المغربي في تعزيز سياسة الجوار إلا دليل على ذلك

– مثل تسهيل حركة الأشخاص عبر المنطقة (على سبيل المثال، من خلال إنشاء نظام أكثــر مرونــة لتأشيرات الدخول) وتوسيع حرية انتقال البضائع لتشمل المنتجات الزراعية ــ قد تكون أكثر فعالية فــي إقناع الدول المغاربية بالقيام بإصلاحات تمس مختلف القطاعات .

– من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة و الندية ، و لكن يلاحظ أن المباحثات قد كانت دائما في مشروع الشراكة الاورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية بين كتلة أوروبية موحدة ذات إستراتيجية واضحة و مرسومة المعالم و محددة الإمكانيات و موزعة الأدوار فهي طــرف مهــيمن فــي جميــع المفاوضات كونها صاحبة الفكرة والمشروع فالدول المغاربية لم تستطع إلى حد الآن أن تمتلك أي قوة تفاوضية أمام الاتحاد الأوروبي في ظل ما تعانيه من تخلف على جميع الأصعدة .

[1] ناصيف حتى " آفاق المسار الاورومتوسطي " الاتحاد المتوسطي ، مسار برشلونة " ***الندوة السنوية الاورومتوسطية حول تطوير الحوار العربي الأوروبي في الفضاء المتوسطي*** ، مركز جامعة الدول العربية في تونس الأمانة العامة(تونس يوم 10 /2007/11) ص .41.

المبحث الثاني

آليات مواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة حيوية للرهانات الإستراتيجية الأوروبية ــ الأمريكية بسبب موقعها الجيو ــ استراتيجي الهام،ويطرح التساؤل حول مستقبل للاتحاد المغاربي في ظل هذه التحديات وكل هذا التأخر، إن واقع اتحاد المغرب العربي، من خلال تعثر مسيرته وجمود تطبيق الاتفاقيات التي تم إبرامها في إطاره،يزيد من ارتفاع الكلفة وهدر الإمكانيات المادية والموارد البشرية وضياع فرص ممكنة لقيام تكتل إقليمي بإمكانه مواجهة التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، وبين هته الخسارة الوطنية والمغاربية لرهانات إستراتيجية أصبحت الآن ورقة ضغط في أيدي قوى دولية بدلا من أن تكون حافزا داخليا لإزالة الخلافات

ومسؤولية تجاوز العقبات والعراقيل الموضوعة في طريق الاتحاد هل هي مسؤولية الحكومات أم مسؤوليات المؤسسة الاقتصادية أم هي مسؤولية النخب ومكونات المجتمع المدني أم هي قضية انفتاح ديمقراطي ، يمنح شعوب المنطقة ديناميكية تمكنها من الضغط من أجل تحقيق تطلعاتها أم أن النظرة يجب أن تكون نظرة كلية غير تجزيئية في ظل واقع إقليمي ودولي تتسابق فيه المعطيات والمصالح والرهانات الإستراتيجية.

وعلى هذا الأساس يمكن التطرق لمجموعة من البدائل المطروحة والواقعية، ومن مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي كمشروع إقليمي،و رهان الاندماج في السياق العربي الذي يحمل عمقا أكثر من أجل مواجهة التنافس الأمريكي ــ الأوروبي التي تفرض على المنطقة إستراتيجياتها، دون الاستفادة من هذه الإستراتيجيات والتي تدخل المنطقة في بوتقة الهاجس الأمني و تكريس التبعية في كل المجالات .

المطلب الأول

تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي :

لكي تواجه دول الاتحاد المغاربي التحديات المفروضة عليها من طرف البيئة الخارجية لا بد من توحيد سياسة الدول المغاربية في مواجهة التوجهات الإستراتيجية الجديدة :الاتحاد من أجل المتوسط أو سياسة الاتحاد الأوربي الجديدة للجوار أو الحوار مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية

، أو مواجهة المشاكل الحديثة كالهجرة غير الشرعية والدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربيين بأوربا، والإرهاب، و ومخاطر انعدام الأمن الغذائي والتصحر وإكراهات التنمية المستدامة.

لابد إذن من رؤية واضحة تقوم على إستراتيجية طويلة المدى وإرادة تعمل باستمرار لإنجازه، ويمكن القول إن هناك ثلاثة مداخل أساسية مطلوب العمل من خلالها لتفعيل اتحاد المغرب العربي وتعزيز خيار الوحدة. لا أحد يشك من الذين تعاطوا ولو بقليل من الجدية والموضوعية مع فكرة إنشاء اتحاد دول المغرب العربي في أن هذه الفكرة تمر اليوم بأزمة ليست كسابقاتها في عهد لم يتعد عقدا أو أكثر من نصف عقد من الزمن

وأخطر ما في هذه الأزمة أنها تتعدى في حجم استعصائها على المعالجة حدود أزمات الإقليم العصية على الاختراق إلى أخرى تجوب انتماءه القومي والقاري والعالمي، وتتحكم بموجبها بعض الدول "الكبرى" في مصير الدول والشعوب العاجزة عن خلق نظامها الإقليمي الطبيعي الذي يعتبر لها ضرورة تاريخية كما هو حال الوحدة بين أقطار دول المغرب العربي.

إن هذا الإقليم ظل طيلة مراحل تاريخية يكون وحدة اقتصادية وجغرافية وثقافية واحدة، وإن لم تغب هذه الحقيقة بالطبع عن واقع أن المغرب العربي ، كما هو الوضع في العديد من أقاليم العالم الموحدة اليوم، قد عرف خلال مراحل متقطعة من تاريخه وجود دول على أراضيه لكن تلك الدول لم تكن تشكل في حد ذاتها وحدة اقتصادية أو ثقافية مستقلة، كما يشهد تاريخ المنطقة الذي ظلت فيه الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية هي القاعدة الأصل.

وفي العصر الحديث استطاعت الدول الوطنية التي ظهرت داخل المنطقة المغاربية أن تواجه خطر القضاء على الهوية الذي مورس ضدها من طرف الجهة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، لا سيما فرنسا، لكن تلك الدول لم تتمكن من استيعاب آليات تستعيد بها وحدتها التاريخية، بل دخلت أحيانا آليات عديدة في لعبة الصراعات الحدودية، واقتسام النفوذ والسيادة على المناطق التي لم يشأ الاستعمار حسم أمرها النهائي بين دول جديدة اقتطع خريطتها بعناية لمقاصد سيئة .

حيث أن اخطر هته التداعيات ما فجر أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب فالمغرب تنادي بالحق التاريخي و الجزائر تؤكد على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار[1]، وما عرف بأزمة إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب الذي أدخل الجزائر في مواجهة مزدوجة مع المغرب وموريتانيا سنة 1975

وما يزال أهم العقبات أمام محاولات الأنظمة المغاربية في أن تحتذي بالنماذج التكاملية في ضفة البحر الأبيض الشمالية، محاولات لم تتعرض لهذه الإعاقة الوحيدة وإنما تعرضت لعجز الأنظمة

[1] Paul Balta**,** ***le grand Maghreb des l' indépendance à l'an 2000***,(la découverte, paris 1990)**,** p. 202**.**

السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارساتها السياسية
في الحكم، وفرز نخب تعبر عن إرادة شعوبها الحقيقية، لأن ذلك الأمر كفيل وحده بتعزيز مسار الوحدة المغاربية بحكم أنها مطلب شعبي تعززه الحاجة الإستراتيجية في خلق كيان يواجه به تهديد الاتحادات القائمة والمنتظرة في المنطقة والعالم[1].

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي إلى واقع قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية ، بل إنها لم تنجح في تطبيق برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات وواقع ملموس، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى حقيقة.ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد ، فإن ضغوط الواقع في أبعاده المختلفة قد كرست واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي[2].

إن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون مغاربي إقليمي فاعل في محيطه ومطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم الطابع الواقعي والبراغماتي الذي وسم أغلب سياسات أقطاره. ولعله يفترض أيضا أن غياب الوعي القومي الشامل عن نخبه السياسية، قد يساعد في بلورة أهداف واضحة ، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يدعم مثل هذا الرأي، ويكشف وجود خلل ما في الإرادة السياسية و التي تقف مانعا من إقامة كتلة مغاربية قوية عربيا و إقليمية قادرة على دفع التنمية للأمام ، وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الأوروبي الذي يزداد قوة، ويتجه لتعزيز مسيرته في بناء القارة الأوروبية.

اتحاد المغرب العربي قام على أساس قطري واندمج في إطار تشكيل وحدة إقليمية على غرار الوحدات الإقليمية العربية، وحدة أنظمة قطرية مسيطر عليها من قبل الإمبريالية الأميركية، ولها وظيفة في هذه الإستراتيجية الأميركية في العالم العربي، والبحر الأبيض المتوسط، لدعم ركائز هذه الأنظمة القطرية، ومنع الحركات الإسلامية الأصولية المغاربية من أن تحقق أهدافها، وخلق نوع جديد من التوازنات الإقليمية[3] .

اتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) الذي تم إنشاؤه في مدينة مراكش بالجنوب المغربي في 17 فيفري 1989، يواجه تحديات داخلية وخارجية يلخصها الشلل الكامل لمؤسساته، ويضم هذا الاتحاد المغاربي حوالي80 مليون نسمة من العرب، ويشمل المنطقة من

---

[1] الشاذلي القليبي ، " تفعيل الاتحاد المغاربي مسؤولية تاريخية " ، ***المغرب الموحد*** ،ع .2 (جويلية 2009) ، ص 10.

[2] توفيق المديني ***اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية*** (دمشق اتحاد الكتاب العرب 2006) . ص 19.

[3] الشاذلي القليبي ، مرجع سابق، ص 10.

حدود ليبيا مع مصر إلى نهر السنغال، وتصل مساحتها إلى نحو 6.048141 كلم[4]

لا سبيل أمام الدول المغاربية إلا المزيد من تكثيف عمليات التكامل و نبذ الخلافات السياسية الثنائية جانبا حيث أن ما يجمع الدول المغاربية أكثر مما يفرقها لما تملكه من مقومات على جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والحضارية والجغرافية والتاريخية بروز تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي.

ففشل سياسات المحاور الثنائية وخصوصا بعد تجربة محور المغرب ــ ليبيا في مقابل محور الجزائر – تونس ــ موريتانيا، والتي أدت لإضعاف كل الأطراف. و استمرت تحكم مسيرة الاتحاد المغربي إلى غاية اللحظة، مع تغير في العنصر الثالث حيث استبدل عامل الاستقطاب الدولي شرق ــ غرب بالتقاطب الفرنسي ــ الأمريكي .

إن الجمود في الاتحاد المغاربي يعود أساساً إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله، أو تشكيل محاور ثنائية أو ثلاثية وكان التوتر ينتقل من دولتين إلى دولتين أخريين، والمحاور تتشكل وتختفي بحسب الظروف السياسية، وحاجة هذا الطرف أو ذاك إلى دعم من طرف آخر تتلاقى مصلحتهما آنيا. لكن الثابت في كل هته التوترات والتحالفات، هو الخلاف الجزائري ــ المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية. فالجزائر تعتبر أن مصير المستعمرة الإسبانية السابقة من اختصاص الأمم المتحدة بوصفها "قضية تصفية استعمار"، والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية.

استنادا إلى ما تملكه الدول المغاربية من مقومات لا تمتلكها نماذج تكاملية أخرى كالاتحاد الأوروبي إذ يبقى فقط على الدول المغاربية تفعيل هته العوامل ، ووضع المصلحة المشتركة فوق اعتبارات الزعامة والمصلحة الشخصية فالاتحاد الأوروبي وما يحمله من تناقضات وارث صراعي بين أقوى دوله فرنسا وألمانيا و بريطانيا و ايطاليا إذ حتى مع أن الدول الأوروبية تطمح إلى الزعامة الإقليمية إلا أنها لا تمس بالمصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي لان خلق شبكة علاقات متداخلة في إطار تكاملي واحد يجعل من ضرب مصلحة الطرف " أ " هو ضرب لمصلحة " ب "

لا مفر للدول المغاربية من هذا الخيار الحيوي والاستراتيجي إذا أرادت أن تواجه التحديات الخارجية وإذا أرادت أن يكون لها وزن استراتيجي قوي وموقف تفاوضي تواجه به مختلف الاستراتيجيات التي تريد النيل أو استغلال ثروات المنطقة سواء فرنسية أو أمريكية أو أسيوية

1- المدخل السياسي:

- تسوية قضية الصحراء المغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي.

[4] محمد أزهر سعيد السماك ، مرجع سابق ص 29.

– إعطاء دور مهم للمجتمع المدني* في بناء اتحاد المغرب العربي، حيث تعترف العديد من الجهات الرسمية و غير الرسمية في المنطقة المغاربية بالأهمية الحيوية لفعاليات المجتمع المدني في دفع الاتحاد نحو الأمام و تحريك المسارات المختلفة المساهمة في العملية التكاملية [1] .

– ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي ، وذلك بالملائمة بين المشاريع الوطنية والمشاريع المغاربية فالجزائر و المغرب يجب أن تلعبا دورا محوريا في بناء المغرب العربي

– ضرورة التخلي عن نظرية "الفارس الوحيد" وعن فكرة الدولة القائدة.

– إنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات المستقبلية.

فبناء المغرب العربي، هدف آمنت وعملت من أجله الأجيال السابقة، وتؤمن وتعمل من أجله الأجيال الحالية، فهو مشروع حضاري مستقبلي يتجاوز النيات والترف الفكري والسياسي اعتبار فكرة المغرب العربي كخيار وطني حضاري إلى فكرة المغرب العربي كخيار وضرورة إستراتيجية"[2]

2– المدخل القانوني:

وذلك بإعادة النظر إلى البنية القانونية والمؤسسية، بعد أن بينت التجربة أن معاهدة مراكش لسنة 1989، المنشئة للإتحاد، حملت الكثير من العيوب والثغرات عند إبرامها، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاحات وتعديلات قانونية وذلك من أجل:

---

* و يمكن تصنيف المجتمع المدني المغاربي حسب النشاط الممارس إلى أربع أنواع
– الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي
– الجمعيات الحقوقية
– الجمعيات الإسلامية
– و الجمعيات الإقليمية المغاربية

[1] عمار جفال " مساهمة المجتمع المدني في البناء المغاربي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية،العلمية " الندوة السنوية لمركز الجامعة العربية تونس الأمانة العامة، المغرب العربي في مفترق الشراكات المجتمع المدني المغاربي ومشاركته في بناء صرح المغرب العربي 2009/04/14 تونس ص 41 .

[2] تكلفة اللامغرب ،"هدر للإمكانيات وخسارات لفرض إستراتيجية"، ***مجلة الوفاق العربي***، تونس ع. 92، (فيفري 2007)، ص.43-42

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة.

- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات.

- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية.

- ضرورة إلغاء المبدأ بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغاربية والاقتصار على تصديقها من أغلبية أعضاء الاتحاد

3- المدخل الاقتصادي:

العمل على وضع خطة اقتصادية مشتركة يكون هدفها خلق سوق مغاربية مشتركة عن طريق الترابط والتكامل الاقتصادي والتشابك في المصالح وذلك من خلال:

- إطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

- وضع إستراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في إحداث التكامل الاقتصادي المغاربي.

- تشجيع التعاون الثنائي بين بلدان المغرب العربي.

- العمل على خلق مناطق تجارة حرة بين البلدان المغاربية وإزالة الحواجز الجمركية اعتبارا للوشائج القوية المترامية الأبعاد و المصير الواحد لشعوب المنطقة المغاربية، بات من المؤكد في نظر أبناء المنطقة المغاربية المؤمنين بضرورة الاتحاد وبجدواه ، التوجه به نحو تجذيره في محيطه الطبيعي وإشعاع أهدافه والدخول بعنوانه في الشراكة مع باقي الاتحادات المماثلة على أساس الحوار المتوازن والاحترام والمصلحة المشتركة، وهي أهداف تندرج جميعها ضمن مقاربة شاملة تقتضي إشراك الجميع من قوى شعبية مغاربية وتشبيك مصالح المجتمع المدني المغاربي[1] بكل شرائحه المهنية ومشاربه الفكرية المتنورة كوسيلة محفزة لبعث ديناميكية جديدة في طريق إنجاز المشروع الحضاري المغاربي، على أسس قائمة على الثقة والتقارب والتوحد وتقاسم المنافع، إلى جانب تفعيل الأجهزة والمؤسسات الاتحادية التنفيذية والاستشارية، المكلفة بترجمة أهداف الاتحاد على أرض الواقع.

وهي الآمال التي مافتئ يتطلع إلى تحقيقها أبناء المنطقة المغاربية أكثر فأكثر، بل أن آمالهم وطموحاتهم في تضاعف مطرد مع مطلع فجر هذا القرن الجديد، لضمان الحد الأدنى من مستوى

[1] عبد اللطيف حناشي ، "صعوبات تفعيل الاتحاد " ، ***المغرب الموحد***،ع.9(جويلية 2009) ص .13.

الكرامة و العيش الرغيد، من خلال رفع متوسط معدل الزيادة السنوية للإنتاج الوطني الإجمالي حسب الفرد الواحد وتحسين نسب التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي.

غير أن الاستجابة إلى هذه المقتضيات في ظل المؤشرات والمعطيات الحالية والمتجددة على مستوى العمل الاتحادي، تقتضي منا بذل المزيد من الجهود للاستجابة إلى آمال وتطلعات شعوب المنطقة [1]، فالدراسات الاستشرافية ذات الصلة بموضوع بناء الإتحاد المغاربي ومستقبله، ناقصة بل و متغيرة، علاوة على غياب أو ضعف دقة المؤشرات السوسيو- اقتصادية، المرتبطة بالميادين الاجتماعية والعلمية والثقافية، مما يجعل تخيّل المستقبل المرغوب للمنطقة، مرهون بتفعيل العمل الثنائي أولا، ثم المتعدد الأطراف، وفق مقاربات إستراتيجية معتمدة، قائمة على التدرج والمرونة والموضوعية.

فالثقة والتشاور والتداول والتعاون والتكامل،هي من أنجع السبل في التقدم نحو تجسيد الأهداف وتلبية احتياجات المنطقة المشتركة ؛ لا بد للتكامل والاندماج المغاربي،أن ينطلقان من رؤية متفتحة على آفاق المستقبل وتوفير الشروط اللازمة لتحويل الهياكل الاجتماعية التي تتميز بها الدول المغاربية، ولاسيما الثروات البشرية الهائلة، إلى أداة فعالة ناجعة قادرة على المساهمة في صنع هذه القيم الجديدة وغرس روح المواطنة المغاربية وفق المرجعية التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية وصولا إلى تصحيح المسار الاندماجي ورسم معالمه المكيفة المؤدية إلى تحقيقه.

وفي هذا المجال، فإن تنشيط وتيرة العمل المغاربي ومراجعة وتكييف منظومته الاتحادية بات ضروريا، من ذلك:

- العمل أولا على توفير المناخ الملائم لغرس و تنمية روح المواطنة المغاربية عبر المناهج التربوية والمنظومة التشريعية وفي المحيط الداخلي والخارجي ككل.
- العمل على تطوير المؤسسات الوطنية والاتحادية وتفعيل دورها، بحيث تتلاءم والشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسمح لمجموع السكان بالمشاركة الفعلية والحرة في آليات اتخاذ القرار مع احترام حقيقي للحقوق العامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الأسرة، (المرأة والطفل).
- ضرورة التنسيق الفعال لسياسات أقطار المغرب العربي في مختلف المجالات، كجعل التعاون جنوب-جنوب، أحد أعمدة العلاقات الاقتصادية الدولية المغاربية، انطلاقا من سوق مغاربية مشتركة وعملة موحدة، فالشراكة يجب أن تكون مغاربية- مغاربية أولا، ومتفتحة ثانيا على غيرها من الاتحادات الأخرى المماثلة.

---

[1] عبد القادر ولد محمد " كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا "، الندوة السادسة. ***المغرب العربي في مفترق الشراكات***، مركز جامعة الدول العربية بتونس الأمانة العامة ، (2007/5/30).ص 48.

– ضرورة إشراك المجالس والبرلمانات المغاربية في بناء البيت المغاربي ، والإنصات لفعاليات المجتمع المدني بمختلف أطيافه من خلال تمكينهم جميعا من الاضطلاع بدورهم كاملا في الصناعة التشريعية القانونية وفي المراقبة والمساءلة، وصولا إلى وضع منظومة اتحادية مغاربية متجانسة ومنسجمة قابلة للتنفيذ[1].

ومن الميكانزمات التي تحتاج المنظومة الاتحادية القائمة " إلى مراجعتها " نذكر ما يلي:

– إعادة النظر في سلطة اتخاذ القرار الاتحادي، بهجر مبدأ " اشتراط الإجماع في اتخاذ القرارات (أي عدم تركيز القرار على مستوى مجلس الرئاسة) المتكون (من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد)، واستبداله بمبدأ الأغلبية، الأغلبية المشروطة مثلا في المسائل الهامة الأساسية [1].

– والأغلبية العادية فيما عداها من المجالات ، كتوسيع صلاحيات مجلس وزراء الشؤون الخارجية، واللجان الوزارية المتخصصة؛ التي ينبغي أن تتمتع بصلاحية القرار عن طريق التفويض.وذلك تخفيفا للعبء المحمول على عاتق مجلس الرئاسة.

والأمر كذلك بالنسبة لبعض المؤسسات والهيئات الاتحادية ولا سيما مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، بدء بالارتقاء به إلى برلمان مغاربي يتمتع بصلاحية التشريع في بعض المجالات التي يحددها له مجلس الرئاسة، وكذا مراجعة طريقة اختيار أعضائه بالاقتراع[3] المباشر على غرار المجالس النيابية في الاتحادات المعاصرة المماثلة ذات التقاليد الراسخة، وتمكينه على الخصوص من:

– إبداء رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة

– تمكينه من المصادقة على الاتفاقيات والقرارات المتخذة في إطار اتحاد المغرب العربي

– عقد دوراته العادية بانتظام وعلى كافة المستويات.

حيث أن الاتحاد المغاربي منذ تأسيسه نجد أن عدد معتبر من الاتفاقيات والقرارات الاتحادية بلغت 37 اتفاقية وقرار، غير أن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ لأسباب عديدة أهمها: ثقل آلية المصادقة وإجراءاتها (بحيث لم تشمل سوى 7 منها هي الآن معطلة التنفيذ)، بينما تراوحت الموافقة على باقي المشاريع والاتفاقيات من دولة إلى أخرى، وهو ما لا يدع شك في أن جعل صلاحية المصادقة على الاتفاقيات الاتحادية من اختصاص المجالس والبرلمانات الوطنية في ظل وجود مجلس شورى لاتحاد

---

[1] احمد النيفر،" صناعة الوعي في المغرب العربي في المؤسسات و النخب "، ***المغرب الموحد*** ،ع.9(جويلية 2009) ، ص.54.

[2] لعجال اعجال محمد أمين، " معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية "، ***دراسات إستراتيجية*** ،ع 9 مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية دار الخلدونية للطبع الجزائر(ديسمبر 2009)،ص ص 87-103.

[3] صلاح الدين بن مبارك ، " حركية الاتحاد المغاربي " ، الندوة السادسة "، ***المغرب العربي في مفترق الشراكات*** الأمانة العامة للدول العربية الأمانة العامة (تونس 2007/05/31) ص .42.

المغرب العربي كممثل للشعوب المغاربية، وضع لا يخدم في الواقع حركية البناء المغاربي ومنظومته الاتحادية.

دعم التكامل الاقتصادي المغاربي :

إن أي تكامل اقتصادي مغاربي ، لا تكفيه فقط المقومات أو العوامل المشتركة حيث أن التجربة أثبتت أن الاتحاد الأوروبي و رغم توفر بعض العوامل المهمة في عملية التكامل إلا انه وعبر منهجية مسطرة و إرادة سياسية قوية وفهم للتحدي القادم و قراءة حقيقية للواقع أن عالم اليوم هو عالم التكتل فيه ضرورة ملحة .

– لا بد أن تلغى الكافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع و الخدمات والمواطنين و رؤوس الأموال (عناصر الإنتاج)،وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي في مرحلة تليه وهي التخفيف من الحواجز الجمركية وصولا إلى قيام اتحاد جمركي مغاربي [1].

– خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين رجال الأعمال و المستثمرين المغاربيين للضغط على النخب السياسية لدعم التكامل ومشاريعه المشتركة

– إعادة تشكيل الهياكل المؤسسية الاقتصادية للدول المغاربية لتتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق

– عدم الاكتفاء اعتماد اقتصاديات الدول المغاربية على المنتوجات الزراعية الموسمية و التي تع تمد على التساقط الموسمي و تأسيس إستراتيجية زراعية مغاربية موحدة

– تنويع مصادر الدخل القومي المغاربي و الابتعاد عن الاعتماد على الريع البترولي بالنسبة للجزائر و ليبيا و الفوسفات في المغرب و موريتانيا و السياحة التونسية التي تعتمد عل الاستقرار الأمني .

وذلك بدعم القطاع الزراعي عن طريق تشجيع الزراعة المغاربية التي تشكل قطاعا استراتيجيا هاما يحقق الأمن الغذائي المغاربي و يخفض من فاتورة الاستيراد و يمكن أن تمتص أكثر من50 %[2] من اليد العاملة في دول المغرب العربي و ذلك عن طريق إستراتيجية كبرى تعنى باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة و استصلاح الأراضي الصحراوية 6/5 من مساحة الدول المغاربية و استغلال المياه الجوفية عبر إنشاء السدود و الاستفادة من الصحراء لاستغلال الطاقة الشمسية التي تتجه الجزائر نحو ترقية الاستثمار فيها[3].

---

[1] مصطفى الصالحين الهوني ، " كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي " ، الندوة السادسة "، ***المغرب العربي في مفترق الشراكات*** الأمانة العامة للدول العربية الأمانة العامة (تونس 2007/05/31)،ص7

[2] لعجال اعجال محمد أمين مرجع سابق ، ص 101.

[3] المرجع نفسه ، ص 102 .

– إيجاد صيغة لقطاع حيوي مغاربي من شانه أن يخلق حركية اقتصادية بين الشركات ورجال الأعمال المغاربيين لخلق شبكة مصالح اقتصادية . من شانه كذلك زيادة نسب الإنتاج الاقتصادي وزيادة تنافسية السلع المغاربية أمام السلع الأوروبية والأمريكية في مواجهة المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل اقتصادي حر.

– دعم " المدخل التبادلي " [1]و المقصود به هو تطويره لكي يكون مدخلا قادرا على تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي حقيقي ، التخلي عن فكرة أن مجرد تحرير التجارة بين الدول المغاربية في ظل أوضاعها وظروفها يكفي لتحقيق أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الاتحاد المغاربي

فالتنمية التي بنظر إليها على أنها مجرد تحقيق من الناتج المحلي الإجمالي و في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فهي تعني زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية و تنويعها [2]مستهدفة أساسا في ذلك إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للفرد المغاربي بما يجعل التنمية تعتمد أساسا على السوق المحلية المتسعة لدول المغرب العربي و مستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات من قيود التبعية العديدة للخارج و على أن يتم ذلك عن طريق الاعتماد الجماعي على القدرات الذاتية وان يكون اعتمادا على القدرات البشرية المغاربية أساس لدفع عملية التطوير و التنمية انه بدون مثل هذه التنمية لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بهذا المفهوم

ومن الواجب أيضا نشر هذه الفكرة الأساسية و ترسيخها فهي تفتح الباب أمام تزايد مستوى التبادل التجاري بين الدلو المغاربية و إما استمرار هذا التزايد و إما تحول في التوزيع النسبي للتجارة العربية بين البلاد العديدة بما يجعل التجارة البينية المغاربية تتصاعد أهميتها النسبية بالقياس للتجارة المغاربية الخارجية[3].

ثم إن فكرة إلغاء القيود الجمركية على التجارة البينية لا يمكن أن يحقق زيادة التبادل التجاري بينها إلا إلى حد معين فقط هو الحد الذي يسمح به حجم الطاقات الإنتاجية المغاربية و بالتالي فتحرير

---

[1] مفتاح ميلاد الحراشي " الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الواحد وعشرون مقترحات من اجل تطبيق منهج الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المركز و مراكز المحيط و استكشاف آفاق جديدة لنظام اقتصادي إقليمي عربي"،ع . 187(سبتمبر 1994) ص ص 45–61.

[2] لبيب شقير، ***الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها*** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ج1986،1)، ص. 270.

[3] المكان نفسه .

التجارة لا يكفي وحده لفض التبعية الاقتصادية على الدول الأجنبية و التي تحرر الدول المغاربية سياسيا[4].

– إقامة سوق مغاربية حرة مشتركة و إلغاء القيود الجمركية [5].و فتح الحرية لانتقال العمالة المغاربية و رؤوس الأموال لزيادة نسب المبادلات البينية المغاربية لامتصاص نسب البطالة و تبادل الخبرات في شتى المجالات الاقتصادية

– إنشاء آلية اقتصادية ممثلة في هيئة اقتصادية عليا تهتم بالمسائل الاقتصادية المغاربية ذات استقلالية عن اتحاد المغرب العربي لتفادي الضغوط السياسية آو التوترات في العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية .

– زيادة مستوى التنسيق الاقتصادي الذي يجب أن يشمل تنسيق الخطط الاقتصادية للدول المغاربية و تنسيق السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول المغاربية في المجالات المالية و النقدية و الضريبية و التجارية باعتبار هذا التنسيق للسياسات شرطا أساسيا للتفاعل بين اقتصاديات المغاربية و لإيجاد الأسس الضرورية لتسيير التعاون و التكامل فيما بينها [1].

– حشد **الموارد المغاربية** و تنسيق سياسات الاستثمار و الادخار ، وذلك لتحقيق الترابط بين تزايد الطاقة التمويلية المغاربية المتمثلة في الفوائض المالية المزايدة لدى البلدان المغاربية النفطية (ليبيا و الجزائر) و بين الفرص غير المحدودة للاستثمار في داخل دول الاتحاد المغاربي و حتى على مستوى المحيط العربي و تطوير هته الفرص مما يجعلها فرص استثمارية ملائمة قادرة على أن تكون عامل جذب للاستثمار العربي الحكومي والخاص أيا كان شكلها ، فتوجيه الفوائض المالية إلى داخل البلدان المغاربية يحقق مصالح البلدان المغاربية تباعا التي يتم استثمار الأموال فيها و كذلك لصالح البلدان الفوائض المالية من حيث ضمان مردود اعلي لرؤوس أموالها المستثمرة و من حيث توفير الحماية لها[2]

– تنسيق العلاقات الاقتصادية المغاربية مع العالم الخارجي إذ ينبغي الاستفادة من الحجم الكبير لهته العلاقات في دعم مصالح الدول المغاربية المشتركة و تقوية مركز المساومة والتفاوض في أسواق التجارة و المال العالمية و مما يتطلبه ذلك أن تتعامل البلدان المغاربية كوحدة مع بقية التكتلات

---

[4] المرجع نفسه ، ص. 471.

[5] محمد محمود الإمام،***التجارب التكاملية العالمية ومغزاها للتكامل العربي*** ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص 499.

[1] ولد عبد الله ،" تكتل اقتصادي قادر على المنافسة " ، ***المغرب الموحد*** ع.9(جويلية 2009) ، ص 27.

[2] لبيب شقير، ص. 402.

الاقتصادية الإقليمية في مناطق العالم المتقدم و أن يحتل التعاون العربي و القاري الأولوية أو المكانة الخاصة في كل ذلك [3].

– تنسيق السياسات المغاربية في المنظمات الاقتصادية العالمية .

– إيجاد عملة مغاربية موحدة (دينار مغاربي موحد) قابل للتحويل مع العملات الوطنية الأخرى و تطوير استخدامه عربيا و عالميا .

– إيجاد سياسة نفطية موحدة بين البلدان المغاربية و حتى مع العمق العربي والإسلامي حيث أن ليبيا والجزائر يعتمد اعتمادا أساسيا على مداخيل النفط و الغاز بسبب الأهمية الإستراتيجية للنفط في إستراتيجية القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) و تنافس شركاتهم على الاستثمارات النفطية والغازية في المنطقة (انظر المبحث الثالث من الفصل الثاني) .

لتحقيق الاستفادة القصوى من هته الأهمية التي يمتاز بها النفط وما يمثله بالنسبة لاقتصاديات الدول المتنافسة عليه .

– دعم التدفقات المالية للجالية[1] المغاربية في الخارج نحو الدول المغاربية المرتبطة بتحويلات العاملين المغاربيين

– العمل على تنويع اقتصاديات الدول المغاربية لامتصاص نسبة التبعية التكنولوجية والغذائية و الصناعية للخارج[2].

– تنسيق الهياكل الاقتصادية الأساسية للنمو الاقتصادي[3]،لأنه بدون ذلك لا يتأتي ما يستلزمه التكامل المغاربي الاقتصادي من تزايد في انتقال السلع والخدمات و استثمار مشترك للموارد المغاربية و يتطلب ذلك إنشاء مشروعات هيكلية يمكن بطبيعتها أن يستفيد منها أكثر من دولة مغاربية ، مثل مشاريع السدود و محطات القوى الكهربائية و محطات تحلية مياه البحر و يتطلب ذلك إنشاء شبكة مواصلات حديثة تربط بين الدول المغاربية برية وبحرية وجوية و تربطها بالعالم الخارجي.

– دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يتميز عصرنا بتطورات مذهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يتميز بتعاظم أهمية المعلومات والمعرفة في الاقتصاد والمجتمع ، مما استدعى إطلاق مصطلحات جديدة مثل

---

[3] المكان نفسه .

[1] زياد حافظ " البنية الاقتصادية و النظام السياسي و الفساد في الوطن العربي " ، ***البنية الاقتصادية في الأقطار العربية و أخلاقيات المجتمع*** المنظمة العربية لمكافحة الفساد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) ، ص 73.

[2] فيصل ياشير ، " سياسات التصحيح و الاندماج في بلدان المغرب العربي "، ***المستقبل العربي*** ، غ .155(جانفي 1992) ، ص ص 76-98.

[3] عبد القادر ولد محمد ، مرجع سابق ص 47.

الاقتصاد الإلكتروني واقتصاد المعرفة والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والمصارف الإلكترونية والنقد الإلكتروني الخ ولكل مصطلح من هذه المصطلحات مدلولاته ، ولا مجال هنا للدخول في تفاصيل هذه التطبيقات والأدوات والتقانات جميعها ، حيث أننا سنقتصر على عرض الموضوعات ذات العلاقة بآفاق التعاون الاقتصادي المغاربي[4] .

– تحييد العامل الاقتصادي عن العوامل السياسية المؤثرة على مسار التكامل المغاربي على الأقل تحقيق تقدم في مجال التكامل الاقتصادي المغاربي .

– دعم التعاون في اقتصاد المعرفة :

يشهد عصرنا ظاهرة الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الإدارة والاقتصاد والمجتمع مما أدى إلى ولادة اقتصاد المعرفة وهو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية.

وفي ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع ، وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة ، وفي ظل هذه الظروف الجديدة لم يعد الاقتصاد معنيًا فقط بالبضائع أي بالتبادل التجاري للمنتجات المادية ، بل ازداد اعتماده على تقديم الخدمات وبالتالي اكتسب الاقتصاد سمة جديدة وهي إنتاج وتسويق وبيع الخدمات والمعلومات ومن ناحية أخرى تدخل المعرفة* (التكنولوجيا) كعنصر أساسي في إنتاج البضائع المادية .

– دعم التجارة الإلكترونية:

شهدت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة نموًا انفجاريًا ويؤكد المحللون الاقتصاديون أنها أصبحت مفتاح التطور الصناعي ، والمحور الأساسي للتطور الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني . و الهدف هو في خلق أسواق مفتوحة ديناميكية ، و تستطيع الدول المغاربية أن تستفيد من هذه الميزات في إطار مواكبة الاقتصاد الحديث[1].

---

[4] بشار عباس " دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي " النادي العربي للمعلومات ص 14 . تاريخ الاطلاع 2010/02/23 متحصل عليه من الموقع الرسمي للنادي : http://www.arabcin.net

* وتبلغ نسبة المعرفة الناتجة عن التكنولوجيا أكثر من 50% من الإنتاج الإجمالي الأمريكي ، كما أن مجموع العاملين الأمريكيين ممن لهم علاقة بالمعلومات والمعرفة ، يبلغ حوالي ثلاثة أرباع مجموع القوة العاملة الأمريكية ، ويتعزز هذا الاتجاه بصورة مستمرة فمن المقدر أن 60% من المهن الأمريكية الجديدة عام 2010 ستطلب مهارات متطورة ل 22 % من عمال اليوم.

[1] المكان نفسه.

– إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار حيث آخر مبادرة دعمته برأس مال قدره 500 مليون دولار فلقد اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد في آذار/مارس 2002 ، ويعد هذا تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، وكان المحتمل أن يفتتح هذا المصرف في عام 2003 إن لم تقحم فيه الخلافات السياسية. وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وهذه الأخيرة كانت تتعامل فيما بينها بالفرنك الفرنسي والآن تتعامل باليورو.

وعليه فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلاً إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملاً لتطوير المبادلات البينية المغاربية، وللتذكير فإن اتفاقية هذا المصرف وقعت عليها دول المغرب العربي في مارس 1991 بينما تمكن تجمع دول الساحل والصحراء بعد سنتين فقط من وجوده من تأسيس بنك للتنمية والتجارة، ومنذ عشر سنوات لم ير أي مشروع مغاربي اتفق عليه النور باستثناء هذا المصرف الذي يرتقب افتتاحه العام القادم. وقد بدأت عمليات تجسيد المشروع سنتي 2006 و2007 مع لقاءات منتظمة لوزارء المالية ومحافظي البنوك المركزية[1].

ويمكن في هذا المجال :

– تنسيق السياسات و الأنظمة في المجال الضريبي و المحاسبي و الرقابة و مكافحة الفساد المالي و مظاهر التهرب الضريبي و التهريب و مجالات الاستثمار و التامين و النقد قصد للوصول إلى ابعد مستوى من التجانس الاقتصادي [2]

– تقديم التقارير دورية لنشاط القطاعات ذات العلاقة بعملية وبرامج التنمية داخل دول الاتحاد للوقوف على أوجه الخلل و تقديم الحلول اللازمة [3]

لابد من التخلص من التناقضات الكثيرة القائمة بين البلدان المغاربية سواء على المستوى التجاري أو الاقتصادي أو السياسي،خاصة وأن الدول المغاربية عادت بفعل الواقع الذي يسود المنطقة إلى المقاربة الثنائية إن هناك صعوبات كبيرة تعيق مشاريع الاندماج المالي والاقتصادي، بالنظر لتباين

---

[1] تقرير الأمم المتحدة ،" الأحوال الاقتصادية الاجتماعية في شمال إفريقيا تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2006 "، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا (المغرب : 2007) ص 33.

[2] صبيحة بخوش ، ***اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007*** (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط.1،2010) ص .236.

[3] المرجع نفسه ، ص .137.

السياسات النقدية والمالية، بل وتناقضها في العديد من الأحيان، وغياب رؤية مشتركة حول ما يمكن القيام به.

يضاف إلى ذلك ضعف المبادلات التجارية البينية التي لا تتجاوز نسبة 4 بالمائة إجمال وغياب كلي للتعاون المباشر في المجال المالي والمصرفي. وغياب البنوك الجزائرية في كافة الدول المغاربية، وغياب البنوك المغربية وحتى التونسية في الجزائر و على هذا الأساس يمكن للدول المغاربية أن تحقق مزايا عديدة عند تحقيق التكامل الاقتصادي .

– التخفيف من درجة التبعية الاقتصادية للخارج مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار المغاربي .

– دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي و المكون من مجموع تكتلات و هيات اقتصادية عالمية وشركات متعددة الجنسيات [1]

– دعم الجوانب الاجتماعية و العلمية :

التكامل الاقتصادي لا يكتمل إلا بتحقيق تكامل في شتى المجلات الأخرى منها الجوانب العلمية و دعم المورد البشري الذي هو الاستثمار الحقيقي لرفع مستوى الوعي لدى الجماهير.

و ذلك بـــــــــــــــــــ:

– إنشاء مجلس ثقافي مغاربي من شانه وضع برامج اتحادية في المجال الثقافي ترمي إلى تجذير الانتماء إلى الهوية العربية و الإسلامية المبنية على التسامح والانفتاح على الآخر مع تكريس النهج العقلاني [2]

– ترسيخ ثقافة تكاملية مغاربية و خلق رأي عام يضغط على النخب السياسية لدفع العمل المغاربي للأمام ، لا بد للدول المغاربية أن تضع خططا لتحسين و تأهيل العنصر البشري لواكب سوق العمل و تأهيله علميا بالتكوين والتطاير و التأهيل التقني والمهني عن طريق المؤسسات الصغيرة و التي تدفع

---

[1] محمد الأطرش ، " حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الاوروميتوسطية " ، ***المستقبل العربي*** ع . 128 (1999) ، ص ص 47-56

[2] الحبيب بن يحي ، " تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح اتحاد المغرب العربي " ، مركز الجامعة العربية بتونس ، الأمانة العامة (تونس ، 2007/5/31) . ص . 36

بالصناعات الخفيفة و التي تحمل القيمة المضافة إلى الاقتصاديات الوطنية و تبادل الخبرات في هذا المجال بين الدول المغاربية [3].

– التنسيق بين البرامج التعليمية المغاربية لتحقيق الانسجام التام بين مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي بما يتناسب مع التغيرات البنيوية التي يشهدها التعليم في العالم ، وبما يخدم متطلبات التحول إلى الاقتصاد الرقمي ، وبما يدعم التعاون الاقتصادي المغاربي.

– تحديث عمليات التعليم والإعلام والتوجيه التربوي ونقلها من إطاراتها التقليدية الراهنة ، إلى حيث تصبح هذه العملية في الموقع الأول في مشروع التغيير الفكري والاجتماعي .

– التركيز على تهيئة الطلبة للتعامل مع النظم الحديثة وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي خدمات المعلومات .

– السعي إلى تطوير المعاهد والجامعات و مخابر البحث ، بما يناسب تزويد سوق العمل بالخريجين[1] الذين يتقنون المهن المناسبة والمطلوبة في السوق بل ويجب أن تكون المؤسسة التعليمية هي السباقة في توقع التوسع أو التوجه نحو مهن جديدة .

– إنشاء صندوق مغاربي مشترك يعمل على دعم البحث العلمي وتشجيع الإبداع .

– نقل وتوطين التكنولوجيا، ويتطلب ذلك إنشاء شبكة عربية للتعليم العالي والبحث العلمي .

– العمل على زيادة التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي المغاربية و العربية و العالمية

– السعي إلى تكليف المكاتب الاستشارية والمراكز البحثية الوطنية [2]في البلدان العربية بإنجاز الدراسات التي تتولاها حاليًا المراكز الأجنبية ، فلا يمكن للمراكز الوطنية أن تنمو وتطور خبراتها إلا مع ازدياد الطلب على الخدمات التي تقدمها ، لذلك لا بد من العمل على زيادة الطلب الحكومي الموجه إلى هذه المراكز .

– دعم المجال السياسي :

الاستقرار السياسي و مسالة الديمقراطية مهمة في أي عملية تكاملية أو تكتل إقليمي فتحقيق الغايات والأهداف لأي مجتمع أو تكتل معين مرهون بمستوى التحديث و الانفتاح حيث أن البيئة الحقيقية للعمل التكاملي هي البيئة الديمقراطية التي فيها بيئة قراريه ديمقراطية و تدفع نحو العملية التنموية لهذا

---

[3] بشار عباس " النادي العربي للمعلومات دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي " تاريخ الاطلاع 2009/11/25 متحصل عليه من الموقعwww.yemen-nic.info

[1] الحبيب بن يحي، مرجع سابق، ص .36.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

التكتل فالدول الغربية و الطرف الأمريكي و الفرنسي و المشاريع التي يحملونها لهـا مغـازي تحمـل مسالة الديمقراطية كمسالة أساسية لتقديم المعونات أو التعامل أعمق فشرط الديمقراطيـة هـو فرصـة للمجتمعات المغاربية و للأنظمة للتصالح و أن تبين الأنظمة السياسية المغاربية النية الحقيقية في خدمة مصالح هته الشعوب وهي تحقيق التكامل المغاربي.

إن مسالة الديمقراطية تتيح وجود ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة السياسية مما يسـمح بوجود وعي جديد و جو من الثقة داخل المجتمع بحيث تصبح فيه الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع و تسهل ممارسة الحقوق و تسمح بتحقيق روح المواطنة الحقيقية دعم دور مؤسسات المجتمع المـدني [3] و تصبح المصلحة الوطنية العليا أعلى من تحقيق أغراض شخصية و تخلق مفهوم وقناعـة لـدى النخب السياسية حول أن العمل المغاربي المشترك أعلى من النظرة للمصالح الوطنية . و لتحرر الدول المغاربية من الوصاية و من الاستقطاب الذي تمارسه القوى الكبرى .

و من هنا يظهر أن الديمقراطية الحقيقية تسمح باختيار ممثلين حقيقيين للمجتمـع وبالتـالي تحقيـق مطالب الجماهير كون البناء الهوياتي و مقوماته موجودة ن فالتغيير السياسي الهادئ ضرورة ملحـة إذ أن تحرير الشعوب المغاربية من مظاهر التهميش السياسي يدفع نحو تبني شعارات سياسية من شـانها تحقيق الوحدة ، إذا تبعتها خطوات نحو فتح المجال أمام حرية تنقل الأفراد و السلع والأموال

المطلب الثاني:

الـبديل الإقليمـي العربـي

إن التجمعات العربية الإقليمية الفرعية سواء كانت دولا ثرية (مجلي التعاون الخليجي) أو (اتحاد المغرب العربي) يجب أن تبني جهودها التكاملية على أساس الارتباط بالوطن العربي في مجموعـه ، وليس على أساس الانعزال عنه فعلا و الارتباط به قولا و قد تفرض بع الظـروف و الخصـائص و مراحل النمو على بعض الأقطار المجاورة جغرافيا [1]، أو من حيث خصائص التطور التـاريخي ، أن تعالج جوانب معينة من اقتصادياتها بشكل إقليمي يواجه المشكلات الخاصة بها ولكن لا يجوز أن يصل إلى حد الانفصال الفعلي عن الوطن العربي في مجموعه .

---

[3] حسن الشريف " النظام العربي في مطلع القرن الحادي و العشرين في ضوء التحولات الدولية، " ***المستقبل العربي*** ، ع 304 (جوان2004) ، ص ص 47-57.

[1] سليمان المنذري ، ***السوق العربية المشتركة في عصر العولمة*** (القاهرة : مكتبة مدبولي 1999) ص 260.

فأية مجموعة من الأقطار العربية و مهما كان حجمها من حيث الموارد أو من حيث سكانها أو من حيث التراكم المالي[2] فيها لا يمكن أن تحقق وحدها و بدون الارتباط الكامل ببقية أجزاء الوطن العربي أية تنمية حقيقية في ظل الظروف الفنية و الاقتصادية للاقتصاد و الإنتاج الحديث و في ظل الموجهة مع الشركات متعددة الجنسيات والتنافس الدولي عليها و كل تنمية و تكامل يبنى على الانفصال يكون ماله الفشل الحقيقي والسريع بسبب ضيق الإمكانات و ضيق السوق فضلا على ضعف القدرة على التخلص من التبعية [3]

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة غيرت من طبيعة التحالفات الإستراتيجية والدولية بعد نهاية الحرب الباردة ومع بروز أهمية العامل الاقتصادي لتحقيق المصالح الوطنية للبلدان أسهم هذا التوجه نحو ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية منها الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA عام 1992 و منظمة الآسيان و بالتالي يتضح لنا مدى أهمية ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية و كيف أن هته الظاهرة بدأت بها الدول المتقدمة و الأكثر تقدما حرصا منها على إيجاد مكانة لها من بيت التكتلات الاقتصادية الأخرى لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية .

فإذا كان هذا بالنسبة للدول المتقدمة فماهو الحال بالنسبة للدول المتخلفة فهي الدول الأكثر حاجة إلى التكتل من حيث أنها تمتلك المقومات اللازمة من روابط حضارية و جغرافية وتاريخية وثيقة فلا مجال أمام الدول الصغيرة و المتخلفة إلا التكتل لمواجهة مخاطرة التكتلات الاقتصادية و العسكرية الأخرى و بالتالي على الدول المغاربية إعادة إحياء التكتل المغاربي في إطار عربي موحد ذو اهتمامات واحدة و أهداف واحدة وقضايا عالقة واحدة [1]

لا مجال أمام الدول المغاربية في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد إلا المزيد من العمل الجدي و من العمل على الاندماج في المحيط العربي و استنهاض قدراته التنافسية فالدول المغاربية أما أن تذوب في الإطار العالمي الواسع ، أو أن تسعى إلى أن تدخل إلى الإطار العالمي بعد أن تنشئ بينها أسباب التعاون من خلال تكامل اقتصادي يعتبر البديل الوحدوي في إطار عربي ذا وعاء اكبر

---

[2] المكان نفسه .

[3] سمري النميري ، و فريق الدراسات الاقتصادية ***التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية*** (بيروت : معهد الإنماء العربي 1978) ، ص 24.

[1] محمد الأمين ولد احمد جدو، " اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغربي العربي" ، ***المستقبل العربي*** ع ، 268. (جويلية 2001) ص ص . 26-36.

اقتصاديا وجغرافيا وعسكريا واستراتيجيا هذا هو الحل إذا أرادت الدول المغاربية الحفاظ على كينونتها[2]

فمن الناحية النظرية لا يوجد مانع من إنشاء مثال هذا التكامل فالدراسات تثبت أن البلدان المغاربية تتمتع بكل مقومات التكامل الأساسية وان كان قد مر على إنشاء اتحاد المغرب العربي ثلاثة عقود وما مر به من أوقات عصيبة و ما عصف به من خلافات سياسية يبقى هو المخرج الوحيد في ظل هته المتغيرات الجديدة والتحديات الراهنة والمستقبلية لتحسين وضع البلدان المغاربية من الناحية التفاوضية والوزن السياسية و الإستراتيجية والاقتصادي لبلدانه في ظل التنافس بين القوى الكبرى على مقدراته بما يخدم مصالحها .

– ويجدر ذكر أهم المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها الدول المغاربية مع المحيط العربي و ما يمكن أن تحققة من وراء الاندماج الاقتصادي من خلال اختيار قطاعين مهمين النفط و السياحة

1- مجال الطاقة : إن مجال الطاقة احد أهم المجالات التي تشهد حركية نظرا لان الدول المغاربية (الجزائر وليبيا و تونس بشكل اقل) يعتبر النفط أهم صادراتها و على المجال العربي أسهم قطاع النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث إن توافر هذه المادة المتناقصة أتاحت فرصا كبيرة لتوظيف المصادر المحلية للاستفادة منها في تحريك عملية التنمية، إذ يستخدم النفط كمادة أولية في صناعة التكرير وفي الصناعات البتر وكيماوية الكثيرة حيث يستخرج منه أكثر من 80000 منتج ، ويسهم في ربط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض عن طريق شبكة من الصناعات والنشاطات الاقتصادية المتكاملة[1].

وتعد صناعة النفط من أهم النشاطات التي يمكن أن تسهم في زيادة التعاون بين البلدان المغاربية و العربية، ولاسيما أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل تتيح فرصاً للتعاون سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي تمثل ذلك في مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والتصنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق[2] و إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة و تنمية الصناعات البتروكيماوية المغاربية[3]ذات بعد عربي فتوافر الإرادة السياسية في الدول

---

[2] المكان نفسه .

[1] عبد القادر معاشو، ***الأوابك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي*** (الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، ط.1 ، 1982)،ص.125.

[2] المرجع نفسه ، ص .126.

[3] صبيحة بخوش ، مرجع سابق، ص. 235.

المغاربية و العربية لإقامة مشروعات محددة للتعاون في مجال النفط، والمساعدة على بلورة المشروعات القائمة أو التي هي قيد الإنشاء والدراسة[4].

وضمن هذا السياق فقد تم إنشاء شركات مشتركة منبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول و تعتبر شركة سونا طراك الجزائرية احد أهم الشركات العربية والمغاربية في مجال الطاقة (أوابك OAPEC)[5]وذلك تجسيداً لما نصت عليه اتفاقية إنشاء المنظمة بشأن الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاطات في صناعة البترول التي يقوم بها جميع الأعضاء [1].

2- مجال السياحة : أدى انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية على مستوى العالم إلى بروز انعكاساتها على قطاع السياحة في العالم حيث يمكن القول بأن للتكتلات الاقتصادية آثار خلق للسياحة وتحويل للسياحة على غرار ما لهذه التكتلات من آثار على التجارة[2] فقد أظهرت إحصاءات منظمة السياحة العالمية أن أكثر من 75 % من حجم حركة السياحة العالمية يتم داخل التكتلات الاقتصادية ويتوقع أن تزداد هذه النسبة مع توجه التكتلات الإقليمية نحو إزالة العقبات التي تواجه السياحة[3]

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، آما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك الدول المغاربية مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز مع الدول العربية الأخرى

---

[4] طاهر جميل *التعاون العربي في مجال النفط والغاز* " ورقة مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ***منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك*** ،(الكويت ،2006) عدد الصفحات 64، ص13.

[5] تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، الكويت2004 2009/11/21 متحصل عليه من موقع :

http://www.oapecorg.org/images/SG_R31%20Arabic2004.pdf

[1] طاهر جميل، مرجع سابق ص ص 35، 38.

[2] جامعة الدول العربية ،" النشرة الإحصائية للسياحة في الوطن العربي " العدد 6 ، 2007. ص 214.

[3] ملتقى التكامل السياحي الإقليمي على الصعيد العربي " الأردن 18-20 افريل,المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010/06/12متحصل عليه من موقع : http://www.arado.org.eg

[4]جامعة الدول العربية ، النشرة الاحصائية للسياحة في الوطن العربي ، مرجع سابق ص 215.

إلا نسبة 5 % ، وهي لا تتناسب مع ما يذخر به المغرب العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف معدلات البطالة، ووضع الاهتمام بالتعاون العربي في هذا المجال في مقدمة أولوياته و يمكن للدول المغاربية أن تستفيد من تطوير و تكثيف التنسيق والاستفادة أكثر من التجارب العربية الأخرى في مجالات السياحة من حيث البنى أو التاطير البشري.

وقد بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر ب 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسة تشكل في المتوسط حوالي 70 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة[4]. والدول العربية الخمسة هي: مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات. و نلاحظ أن تونس والمغرب تحتل مركزا مهما في السياحة العربية و تعتبر السياحة القطاع الحيوي في كل من تونس والمغرب هذا الترتيب من شانه دفع باقي الدول المغاربية إلى المزيد من التنسيق و التقدم في هذا المجال الحيوي .

فأهمية التكامل المغربي في الإطار العربي في هته المرحلة الحساسة يكمن في ضرورة ربط العلاقات الاقتصادية المغاربية بالبعد العربي لمعالجة مسائل قطرية بمكن حلها و تجاوزها في إطار عربي أوسع خاصة القضايا المتعلقة بعملية التنمية مثل مشكلة البطالة و اتساع دائرة الفقر و الأمية ذلك أن التفاوت الحاصل بين بلدانه أي دول اتحاد المغرب العربي الحاصل في حجم رؤوس الأموال المتاحة بينها و غيرها من العناصر و الخصائص الداخلية لأنظمته السياسية من عدم استقرار مس بعض دوله في العديد من المراحل السابقة والحالية * و غيرها من المشكلات التي يمكن أن تخرج الدول المغاربية بتصور تكاملي ، مما يدفع إلى المزيد من التجاوب لإصلاح و معالجة المشكلات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الداخلية

وعلى هذا الأساس ما مكن قوله هو أن أهم عائق يقف أمام الدول المغاربية من خلال الآليات التي تم ذكرها للخروج بأقل الخسائر من الاستقطاب الخارجي و المتمثل خاصة في التنافس الفرنسي (الأوروبي) الأمريكي إذ أن الخلل الذي يعاني منه اتحاد المغرب العربي من كونه لم يستطع أن يجسد على ارض الواقع اهدافة المغاربية والعربية و أن يصبح تجمعا أكثر اندماجا وفعالية .

وحول العوائق السياسية التي تعرقل مسيرة اتحاد المغرب العربي يطرح التساؤل حول هل يجب أن تنتظر الدول المغاربية تحقيق الوفاق السياسي لتحقيق التكامل ؟ لا يوجد مخرج أمام ما تواجهه هته الدول من تحديات كبرى المتداخلة المصالح و المتناقض سوى وضع إطار للتفاهم حول العلاقات السياسية و انجاز ما يمكن انجازه أو ما تيسر من اتحاد المغرب العربي

* وتجدر الإشارة إلى ماعانته الجزائر خلال عشرين سنة من اللامن واللااستقرار على كل المستويات ، و العزلة التي مورست على ليبيا جعلها تراهن على البعد الإفريقي كبديل.

المطلب الثالث

آفاق التنافس الفرنسي الأمريكي في المغرب العربي

إن محصلة البحث رغم ارتكازه على معطيات لا تزال قيد التجربة والتحول، تدفع للاعتراف بوجود هوامش للتكامل وأخرى للتنافس والتصادم بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي. فالتفوق الاستراتيجي الأمريكي الذي تكرس مع تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، فتح ثغرة كبيرة في المجال الحيوي الفرنسي بدول المغرب العربي، التي تبدو اليوم مراهنة أكثر للارتباط بقوة دولية –الولايات المتحدة الأمريكية– هي نفسا التي تحمي أوروبا، مما يجعل الدول المغاربية لا ترى جدوى في الارتباط استراتيجيا بقوة– فرنسا وأوروبا – هي ذاتها بحاجة إلى "المظلة الإستراتيجية" الأمريكية. وتبدو الولايات المتحدة حريصة على تولي مهمة تنفيذ إستراتيجية مكافحة الإرهاب بنفسها دون إعطاء "تأشيرة" خاصة للأوروبيين لتعويضهم في هذا المجال في أي منطقة من العالم.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن آفاق استمرار رجحان الكفة لصالح الأوروبيين، لاسيما في مجال المبادلات التجارية التي تغطي حوالي 70 بالمائة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي ،لا تزال أمامها عهود أخرى بحكم عاملي القرب الجغرافي والثقافة الاستهلاكية لشعوب المغرب العربي القريبة من الثقافة الأوروبية.

وفي المقابل تبقى سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمارات النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الإستراتيجية الدولية الأمريكية التي تصر على إحكام قبضتها على هذا المجال الحيوي ، على غرار ما هو قائم في السوق الجزائرية، ومرتقب كذلك في السوق الليبية بعد
تحولات الانفراج الأخير بين الولايات المتحدة وليبيا.وتسعى الولايات المتحدة لرعاية مسار انضمام دول المغرب العربي لمنظمة التجارة العالمية، بهدف فرض مقومات العولمة الاقتصادية التي تسيطر عليها.

وفي المجال الثقافي الذي كان " منطقة محمية " للنفوذ الفرنسي في المغرب العربي طيلة عقود طويلة، بحكم الإرث الاستعماري، فإن تحولات العولمة و تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي يسيطر عليها الأمريكيون، من شأنه أن يهدد "القلعة الفرانكفونية" في المغرب العربي ولو بوتيرة غير سريعة، علما أن الأمريكيين ، الذين تجاهلوا هذا الميدان الثقافي واللغوي في مناطق بعيدة عليهم مثل المغرب العربي، لحسابات إستراتيجية نيابية مع فرنسا، أصبحوا اليوم لا يستثنون هذا الميدان من مجال التحرك باعتباره ذا صلة بالإصلاحات التربوية المنصوص عليها في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يراهن أساسا وقبل كل شيء على "تغيير العقول" في المجتمعات الإسلامية.

وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين والدبلوماسيين الأمريكيين، على عدم وجود منافسة صريحة بين الأمريكيين والفرنسيين في المغرب العربي، بحكم التوافق الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب و التعاون

على ضمان استقرار المنطقة وتشجيع قيام سوق إقليمية فيها، إلا أن المجال التنفيذي لهـذه المشـاريع يطرح حالات كثيرة للتنافس والتصادم من أجل ضمان أكبر المكاسب.

وهو ما قد يفرض على كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكيـة التنسيق في بعـض المجـالات الممكنة- خارج الإطار التنافسي للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسـيات- ويفـرض علـى دول المغرب العربي حسن استغلال هذا المعطى التنافسي لصالحها لاسـيما إذا تـوفر حـد مـن التنسـيق المغاربي في مختلف الجولات التفاوضية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا.

خاتمة :

تبين لنا من خلال تناولنا المقارن للسياستين الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ،على ثلاثة مستويات أساسية- إستراتيجية-أمنية، اقتصادية وسياسية- أن بروز مؤشرات التنافس وتقلص هامش التوافق في هذا الإطار يعتبر حقيقة واقعة سجلت بداية القطيعة مع معطيات الحرب الباردة ،التي تميزت بغلبة ما يمكن أن نصطلح عليه خيار "النيابة الإستراتيجية" الذي استفادت منه فرنسا في منطقة المغرب العربي بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتجلى في سياق تأكيد هذه الفرضية،أن بروز المحددين الاقتصادي والاستراتيجي – الأمني بعد تصاعد حجم المصالح الاقتصادية –ارتفاع وتيرة اكتشافات الطاقة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات-وارتقاء موقع منطقة المغرب العربي نسبيا في سلم الأولويات الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر، ساهم في دخول الأمريكيين ساحة المنافسة الاقتصادية والإستراتيجية في"المجال الحيوي التقليدي" لفرنسا في منطقة المغرب العربي.

وإذا أردنا تدقيق هذه المقاربة التحليلية، فإنه يمكن القول أن تكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد الدولي بعد تحولات مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، واستفراد الأمريكيين بإدارة الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب،كان له الأثر الحاسم في تكريس التبعية الإستراتيجية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز آثار هذا المعطى هو تقلص هامش "النيابة الإستراتيجية" المسموح به من طرف الأمريكيين للدول الأوروبية في مجالاتها الحيوية التقليدية ، على غرار منطقة المغرب العربي.

وقد لاحظنا تولي الأمريكيين بأنفسهم وبصفة مباشرة وانفرادية لإدارة الرهانات الإستراتيجية والأمنية في منطقة المغرب العربي، من خلال التحكم في إطارين استراتيجيين متكاملين، أحدهما على الجبهة الشمالية – الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي- والآخر على الجبهة الجنوبية – إطار التعاون الأمني في منطقة الساحل –،وهما إطاران أمنيان يبدو فيهما الدور الفرنسي مهمشا كما سبق التأكيد عليه في الفصل الأول من هذا البحث.

كما لاحظنا كذلك مساهمة التطورات الإستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، في التحول الاستراتيجي لدول المغرب العربي – لا سيما فيما يتعلق بالجزائر وليبيا- التي توافقت مصالح رهاناتها الداخلية مع الرهانات الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تجلى في تعزيز التعاون العسكري ،الأمني والاستخباراتي في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب. وقد كانت هذه التحولات على حساب الهامش التقليدي للهيمنة الفرنسية في المنطقة دون أن يعني ذلك عدم وجود توافق استراتيجي أمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في منطقة المغرب العربي من خلال استفادة الأمريكيين من التجربة الأمنية الفرنسية في المنطقة.

وعلى المستوى الاقتصادي، نلاحظ عودة الإهتمام الأمريكـــي بمنطقة المغرب العربـــي بصفة"انتقائية" من خلال التركيز علـــى التحكم فـــي رهان الطاقة بالمنطقة خاصة فيمـــا يتعلق بالجزائر وأخيرا ليبيا وهذا يعني أن منطقة المغرب العربي لم تبلغ بعد مستوى إثارة الاهتمامات الاستثمارية والتجارية الأمريكية خارج هذا المجال الحيوي، الذي تراهن عليه الإستراتيجية الأمريكية لإحكام السيطرة على موارد الطاقة في العالم، في ظل تزايد تبعية الإقتصاد الأمريكي للتموينات الخارجية من النفط والغاز بأكثر من 60 % .

وعليه نلاحظ استقرار سيطرة الإتحاد الأوروبي على تجارة دول المغرب العربـــي بنســـبة تفـــوق 65% كما سبق التأكيد عليه في الفصل الثاني ، فيما تبقى مبادرات الشراكة الأوروبية "مســـار" MEPI برشلونة" والأمريكية " تسيران في خط إيزنستات ثم الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوســـط متـــوازي يجمع بين التوافق لإيجاد سوق إقليمية مغاربية مشتركة والتنافس على إحكام الســـيطرة عليهـــا بصـــفة حيوية بالنسبة للأوروبيين وتفاوضية بالنسبة للأمريكيين، الذين لا يزال اهتمامهم التجاري منصبا علـــى مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والخليج بحكم سوابق التقاليد الاستهلاكية الأمريكية فـــي هذه المناطق.

ومع ذلك يمكن القول أن توجهات العولمة وآفاق انضمام دول المغرب العربي للمنظمـــة العالميـــة، OMC للتجارة من شأنه أن يساهم في تقليص هامش السيطرة الأوروبية والفرنســـية علـــى النمـــوذج الاستهلاكي لشعوب منطقة المغرب العربي، ومن ثم تقليص هامش الأفضلية الأوروبية فـــي التجـــارة الخارجية لدول المغرب العربي دون أن يحسم في هذه السيطرة التجاريـــة الأوروبيـــة علـــى المـــدى المتوسط.

ويمكن تلخيص هذا المحور الاقتصادي، بالقول أن الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقـــة المغـــرب العربي لا يزال مقتصرا على رهان الطاقة، في ظل ضعف الوزن التجاري العـــام لمنطقـــة المغـــرب العربي في التجارة الدولية الأمريكية، في حين تبقى سيطرة الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجيـــة لدول المغرب العربي قائمة ومرشحة للاستمرار نسبيا بحكم استمرار تأثير عوامل القـــرب الجغرافـــي والاحتكاك الثقافي والاستهلاكي مع دول جنوب المتوسط .

وعلى الصعيد السياسي لا حظنا بروز مؤشرات التنافس الأمريكي– الفرنسي في منطقـــة المغـــرب العربي، ولو بشكل أقل حدة مما هو عليه في المجالين الاســـتراتيجي– الأمنـــي والاقتصـــادي حيـــث تبقى"الصدامات السياسية"، عارضة وليست حاسمة بالشكل الذي تهدد هامش التوافق القائم بين الدولتين إزاء قضايا المغرب العربي، منصبا على ضمان استقرار المنطقة بالشـــكل الـــذي يضـــمن اســـتقرار المصالح الاقتصادية والإستراتيجية– الأمنية المشتركة. ويبقى التوافق الفرنسي– الأمريكي قائمـــا فـــي

إيجاد صيغة تكاملية للاتحاد المغاربي تخدم المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للمجموعة الغربية(الأوروبية والأمريكية)

بحيث ينظر إلى المجموعة المغاربية- في أي صيغة اندماجية أو تكاملية مطروحة- كإطار أمني استراتيجي يساهم في تأمين استقرار أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بمختلف مجالاتها الحيوية في العالم من جهة ، وكسوق مشتركة استهلاكية في خدمة الاستثمارات الدولية من جهة أخرى.

ويشكل هذان المحوران إطارين متكاملين لخدمة الإستراتيجية الدولية الغربية المراهنة على تحييد"الخطر الإسلامي" في ومن منطقة المغرب العربي، في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يضيف إلى هذين المحورين، محور الإصلاحات التربوية وترقية وضعية المرأة. وتبدو فرنسا في وضع يفرض عليها مسايرة التطورات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، ليس من موقع المنافسة، بل في إطار الانضواء للاستفادة من "الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب" وتحييد "خطر" الجنوب على الشمال.

والسؤال المطروح في ظل هذا الاستنتاج، يبقى يتعلق بهامش تحرك دول المغرب العربي، التي يظل رهانها قائما على استغلال هامش الثنائية التنافسية الفرنسية-الأمريكية لخدمة مصالح شعوبها، ولو أن الإشكال الأساسي القائم في هذه المعادلة هو التحرك الانفرادي وفي بعض الأحيان التنافسي بل والتصادمي لدول المغرب العربي إزاء الاتحاد الأوروبي والشراكة الأمريكية، مما يضعف فرص إيجاد صيغة اندماجية مغاربية بمنظور مغاربي وبعيدا عن إملاءات صيغ اندماجية تخدم المصالح الغربية
(الأوروبية والأمريكية) أكثر مما تخدم مصالح وطموحات شعوب المنطقة.